التفسير الإشاري الصوفي للقرآن الكريم
دراسة تأصيلية

إعداد

أ.د.م. أحمد عبد السلام أبو الفضل

أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بقسم اللغة العربية كلية التربية

جامعة المنصورة

التفسير الإشاري الصوفي للقرآن الكريم
دراسة تأصيلية

أحمد عبد السلام أبو الفضل
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر
البريد الإلكتروني:aaboelfadl21@gmail.com

ملخص البحث:

فهذا ملخص بحث بعنوان: « التفسير الإشاري الصوفي للقرآن الكريم، دراسة تأصيلية» تناولت فيه تعريف التفسير الإشاري الصوفي مع شرح مفصل له، ثم عرجت على نشأته وبينت أن جذوره ترجع إلى عصر النبوة، وأن الراسخين في العلم من صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أولوه عنايتهم، مؤصلا له من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد أوضحت الضوابط والشروط التي يناط بها قبول التفسير الإشاري، مفرقاً بينه وبين التفسير الباطني الإلحادي مستشهدا بجملة من أقوال العلماء والمفسرين في ذلك، وقمت بدراسة لأقوال العلماء والمفسرين واتجاهاتهم في التفسير والإشاري، وأوضحت أنهم انقسموا إلى ثلاث اتجاهات: الأول المؤيدون للتفسير الإشاري بشروطه وضوابطه، الثاني: الرافضون له جملة وتفصيلا وقد قمت بالرد عليهم، الثالث: المتحفظون عليه المحتاطون منه مع الإقرار بمشروعيته، ثم قمت بذكر لأهم المؤلفات في التفسير الإشاري المحض، ومؤلفات التفسير الظاهر التي لها عناية بالتفسير الإشاري الصوفي، ثم أوردت نماذج تطبيقية للدراسة التأصيلية من أهم تفسير عني بالتفسير الإشاري الصوفي ألا وهو تفسير: «حقائق التفسير» للإمام السلمي، مقسما إياها إلى: نماذج مقبولة منضبطة بشروط صحة التفسير الإشاري الصوفي التي قررها العلماء، ونماذج مرفوضة مخالة لشروط صحته، ثم ختمت البحث بعدة نتائج والتي تعد مِلاكا للبحث وذروةً لسنامه، والله أعلم وبه التوفيق.

الكلمات المفتاحية: تفسير، الإشاري، الصوفي، القرآن، دراسة

The Sufi indicative interpretation of the Holy Qur'an [A fundamental study]

Ahmed Abdel Salam Abu Al-Fadl.

Dept. of Arabic and Islamic Studies, Faculty of Education, Mansoura University. Mansoura, Egypt

Email: aaboelfadl21@gmail.com

Abstract:

This is a summary of a research entitled: «The Sufi Indicative Interpretation of the Holy Qur'an: A Fundamental Study» In this research, I dealt with the definition of the Sufi Indicative interpretation with detailed explanation. Then, I went over its origins and showed that its roots go back to the era of the prophecy and that the knowledgeable companions of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, took care of it. This interpretation is based on the Qur'anic verses, the hadiths [tradition] of the Prophet, and the Companions' sayings, may God be pleased with them. The criteria and conditions that are entrusted to accepting the indicative interpretation have been clarified, differentiating between them and the atheistic esoteric interpretation citing a number of the sayings of scholars and interpreters. I have studied the sayings of scholars and interpreters and their trends in the indicative interpretation. Then I explained that they were divided into three groups: the first, those who supported the indicative interpretation with its conditions and controls, the second: those who rejected it altogether and I've refuted their views. The third: those who are sedate and cautious about it while acknowledging its legitimacy. Then I mentioned the most important works in the pure indicative interpretation and the works of the apparent interpretation that have interest in the Sufi indicative interpretation». Then I mentioned applying models of the fundamentals study from the most important interpretation that cared for the Sufi indicative interpretation by referring to Imam Al-Sulami's "The Truths of Interpretation," I divide them into: acceptable models controlled by the conditions for the validity of the Sufi indicative interpretation that were decided by scholars, and rejected models that violate the conditions of its validity. Then I concluded the research with several results, which are considered the core of the research and its essence. Allah is knowledgeable and He who blesses.

Keywords: Sufi, indicative, interpretation, Qur'an, study

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنزل على عبد الكتاب تبصرة وذكرى لأولي الألباب، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وآله والأصحاب، وعلينا معهم بكرمك وجودك يا أكرم الأكرمين، يا أرحم الراحمين، يا رب الأرباب.

أما بعد ..

فإن علم التفسير من أشرف العلوم وأجلها قدرا، وأعظمها أثرًا وفضلا؛ إذ مقصوده وغايته الكشف عن معاني الكتاب العزيز، وبيان حِكَمِه وأحكامه، ومعرفة قصصه وآدابه، وما اشتمل عليه من العلوم والمعارف الظاهرة، والحقائق والأسرار الباطنة، التي تتجلى للمتدبرين في آياته من أهل الاختصاص والخصوصية، كلٌ على حسب حاله، وبقدر علمه ومقامه، ومقدار ما يفتح الله به من ذلك لعباده؛ إذ ﴿ مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1].

ولقد حرص سلفنا الصالح -رضوان الله عليهم- على معرفة معاني الآيات والتدبر فيها منذ نزوله، وكانت تظهر لهم كثير من معانيه بمقتضى السليقة والبصيرة، وبقرائن الصُّحْبَة والمعايشة التي تستلزم من مشاهدة التنزيل، ومعرفة أسبابه ومسبباته، مما يجعلهم أول الناس وأولاهم بفهمه والعمل به.

(١) سورة فاطر، آية: ٢.

هذا بالإضافة إلى ما فهموا من تفسير القرآن بالقرآن، وما سمعوا من رسول الله- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تفسيراً لبعض آياته، ثم ما سمعوا من أعلم الناس منهم بالتفسير وأكثرهم رواية له، كابن عباس، وابن مسعود، وعلي، وأُبَيّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- عند الحاجة إلى الفهم والسؤال، فنشأ بذلك التفسير بالمأثور، ثم دُوِّنَ وانبثق من تفسير الصحابة التفسيرُ بالرأي فيما فيه اجتهاد بضوابطه مما لم يرد فيه نص تفسيري ملزم، فظهر من ذلك العصر نوع عزيز من أنواع التفسير بالرأي وهو التفسير بالإشارة الذي لم يكن متاحاً لكل من يتدبر ويفكر، وإن توافرت فيه مقتضيات فهم المعاني السابقة، بل لم يخص الله تعالى بالفهم عنه في آياته إلا لخصوصية ترجع إلى ذاته قبل طبيعة صفاته في الفهم والتدبر.

ويتضح ذلك بفهم ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- حين سأله عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عن معنى قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ الله وَالْفَتْحُ* وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ الله أَفْوَاجًا* فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾[1]، أنه أجل رسول الله- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أعلمه له، وقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له: «ما أعلم منها إلا ما تقول»، وذلك بمحضر من أشياخ بدر من كبار الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- الذين لم يفهموا منها إلا ظاهر معناها كما روى البخاري في صحيحه، وغيره[2].

وقد استنبط العلماء من ذلك وغيره جواز تفسير القرآن بالإشارة، قال

(١) سورة النصر.

(٢) صحيح البخاري ١٣٢٧/٣، كتاب: المناقب، باب: عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ، رقم ٣٤٢٨، سنن الترمذي ٤٥٠/٥، بَاب: وَمِنْ سُورَةِ النَّصْرِ، رقم ٣٣٦٢.

ابن حجر: «وفيه جواز تأويل القرآن بما يفهم من الإشارات، وإنما يتمكن من ذلك من رسخت قدمه في العلم»[1].

وقد تكرر فهم الصحابة في وقائع أخرى سيأتي ذكرها عند التأصيل للتفسير الإشاري، مما أعطاه مشروعية الجواز، ومن هنا انطلق العلماء في هذا اللون من التفسير حتى كثرت أقوالهم فيه، فدونوا له الكتب الخاصة به والتي بدأت بـ: «تفسير القرآن العظيم» للإمام سهل بن عبد الله التُّسْتَري(ت: ٢٨٣هـ) أحد أئمة الصوفية والمتكلمين في علومهم، والتي كان بمثابة اللبنة الأولى للتدوين في هذا النوع من التفسير، بيد أنه لم يتعرض فيه لتفسير جميع الآيات وإن استوعب جميع السور.

ثم سار على دربه الإمام أبو عبد الرحمن السلمي(ت: ٤١٢هـ) في «حقائق التفسير»، ثم الإمام أبو القاسم القشيري(ت: ٤٦٥) في «لطائف الإشارات»، ولم تخل هذه التفاسير الثلاثة من المعاني الظاهرة.

ثم أخذ التفسير الإشاري ينتشر إما بتصانيف مفردة تقتصر على الإشارة تارة، أو تجمع بينها وبين الظاهر تارة أخرى، وإما بما ذكره كثير من المفسرين من الإشارات التي استحسنوها ضمن تفاسيرهم الظاهرة للآيات، كالإمام القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، وابن كثير(ت: ٧٧٤هـ)، ونظام الدين النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، والألوسي(ت: ١٢٧٠هـ)...وغيرهم.

وأصبح التفسير الإشاري واقعاً متحققاً، لا يستطيع أحدٌ إنكارَه، أو الاختلاف على وجوده، وإن وقع الاختلاف كأشد ما يكون على حكمه

(١) فتح الباري ٥٩٩/٨، تحفة الأحوذي ٢٠٨/٩.

ومشروعيته، حتى جاءت فيه الأقوال على طرفي نقيض، فبينما يعده بعض العلماء من كمال الإيمان ومحض العرفان، عده بعضهم الآخر كفرا وإلحادا.

والحق أن المنصف لا يستطيع الحكم على التفسير الإشاري بالقبول مطلقاً، أو الرفض بلا أسباب، بل القبول مقيدٌ بما وضعه جمهور العلماء من شروط وضوابط تجعله مقبولا ويصل إلى حد العرفان، والرفض مقيدٌ بأسباب تجعله مرفوضا ويصل إلى حد الكفر والزندقة، والتحريف والقرمطة[1].

ومن هنا كان الاختلاف والاختلاط، والتنازع والتداخل مما يستدعي مزيداً من البحث والدراسة لهذا النوع من التفسير؛ وذلك لتحديد ماهيته، وتجلية معالمه، بتأصيل مشروعيته، وتحقيق ضوابطه.

فأحببت أن أقوم بذلك حتى يسهل للباحثين والدارسين من الراغبين في هذا النوع من التفسير التفريق بين ما هو منه من الحق المقبول، وبين ما هو دخيل عليه من الباطل المردود.

ثم أقوم بتطبيق ذلك على نماذج من تفسير من أهم التفاسير الإشارية الصوفية ألا وهو: «حقائق التفسير» للإمام أبي عبد الرحمن السلمي (ت: ٤١٢هـ)؛ وذلك لكثرة الجدل حوله، والخلاف فيه وفي مؤلِّفِه هذا من جانب، ومن جانب أهم لأنه أول تفسير إشاري كبير، اعتمد عليه مَن جاء بعده فنقل

(١) القرامطة: فرقة من الزنادقة الملاحدة أتباع الفلاسفة من الفرس الذين يعتقدون نبوة زرادشت ومزدك، وكانا يبيحان المحرمات، ثم هم بعد ذلك أتباع كل ناعق إلى باطل، وَيُقَالُ لَهُمُ الْقَرَامِطَةُ، قِيلَ نِسْبَةً إِلَى قِرْمِطٍ بن الْأَشْعَثِ الْبَقَّارِ، وَيُقَالُ لَهُمُ الْبَاطِنِيَّةُ لِأَنَّهُمْ يُظْهِرُونَ الرَّفْضَ وَيُبْطِنُونَ الْكُفْرَ الْمَحْضَ. ينظر: البداية والنهاية ٧١/١١.

منه وأحال عليه، فصار حَلْقة مهمةً في سِلْسِلَةِ التَّأريخ للتفسير الإشاري الصوفي ومصنفاته، فنتعامل معه على وفق ما يقتضيه المنهج العلمي من التجرد والإنصاف، دون نظر إلى المذاهب والأشخاص، فنقبل منه ما كان صواباً، ونرد ما كان خطأً، بأدب تقتضيه قيم الأخلاق من جهة، وحفظ مقام العلماء من جهة أخرى، مقتديا في ذلك بأئمتنا العظام، ومشايخنا الكرام، سائلاً وراجياً المولى سبحانه أن ينفعني بهذا العمل، وأن ينفع به الباحثين في هذا اللون من التفسير الذي يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة والدراية؛ حتى يرتفع الخلاف حوله، ويزول اللبس، وتنقطع الفتن، وتحل الألفة بإذنه تعالى وتوفيقه.

منهج البحث:

هذا وقد انتهجت في تناولي لهذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك باستقراء المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث في مظانها من كتب التفسير، والحديث، وعلوم القرآن وغيرها بغرض تحليلها للخروج منها بالنتائج المرجوة من البحث.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة

أما المقدمة فقد اشتملت على الافتتاحية، وسبب اختياري للبحث، ومنهجه، وخطته.

وقد اشتملت خطة البحث على ما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالتفسير الإشاري الصوفي، ونشأته، ونماذج تمثيلية من أهم الكتب المؤلفة فيه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالتفسير الإشاري الصوفي

المطلب الثاني: نشأة التفسير الإشاري

المطلب الثالث: نماذج تمثيلية من أهم الكتب المؤلفة في التفسير الإشاري

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي للتفسير الإشاري

المطلب الأول: التأصيل الشرعي للتفسير الإشاري من القرآن الكريم

المطلب الثاني: التأصيل الشرعي للتفسير الإشاري من السنة النبوية

المطلب الثالث: التأصيل الشرعي للتفسير الإشاري من الآثار

المبحث الثالث: ضوابط التفسير الإشاري وشروط قبوله، والفرق بينه وبين التفسير الباطني وشواهد من أقوال العلماء والمفسرين في ذلك

المطلب الأول: ضوابط التفسير الإشاري وشروط قبوله التي وضعها جمهور العلماء

المطلب الثاني: الفرق بين التفسير الإشاري الصوفي والتفسير الباطني

المطلب الثالث: شواهد من أقوال العلماء والمفسرين في التفرقة بين التفسير الإشاري الصوفي الإلهامي، وتفسير الباطنية الإلحادي

المبحث الرابع: آراء العلماء والمفسرين، وأقوالهم في التفسير الإشاري

الصوفي

المطلب الأول: آراء وأقوال العلماء والمفسرين المؤيدين للتفسير الإشاري الصوفي

المطلب الثاني: آراء وأقوال العلماء والمفسرين المعارضين للتفسير الإشاري الصوفي والرد عليهم

المطلب الثالث: آراء وأقوال العلماء والمفسرين المتحفظين على التفسير الإشاري الصوفي مع الإقرار بمشروعيته

المبحث الخامس: أهم كتب التفسير الإشاري الصوفي

المطلب الأول: أهم كتب التفسير الإشاري الصوفي

المطلب الثاني: أهم كتب التفسير الظاهر التي لها عناية بالتفسير الإشاري الصوفي

المبحث السادس: نماذج تطبيقية على الدراسة التأصيلية للتفسير الإشاري الصوفي

المطلب الأول: النماذج الإشارية المقبولة المنضبطة بشروط صحته

المطلب الثاني: النماذج الإشارية المرفوضة المخالفة لشروط صحته

الخاتمة، وتشتمل على: أهم نتائج البحث، وثبت مراجعه.

هذا.. ولا يخلو بحث من خلل، ولا كلام بشر من زلل، إلا من عصمه الله تعالى، فما وفقت إليه فبعون من الله وفضله، وما أخفقت فيه فمن عجزي وتقصيري، وحسبي شرفا أني اجتهدت خدمة لتفسير كتاب الله تعالى،

والتوفيق من الله تعالى أولا وآخرا.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به ووالدي الكريمين وذريتي ومن قرأه أو نظر فيه إلى يوم الدين..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. آمين

د: أحمد عبد السلام أبو الفضل

المبحث الأول

التعريف بالتفسير الإشاري الصوفي، ونشأته، ونماذج تمثيلية من أهم الكتب المؤلفة فيه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

التعريف بالتفسير الإشاري الصوفي

تعريف الإشارة في اللغة والاصطلاح

الإشارة في اللغة: علامة أو رمز أو حركة للدلالة على أمر ما، وقيل: التلويح بشيء يفهم منه المراد.

وقيل: الإيماء بالكف، أو العين، أو الرأس، أو الحاجب[1]، وكلها معان متقاربة تدل على أن الإشارة ترادف النطق في تفهيم المعنى، وهي مصدر «شور» الذي يدور معناه اللغوي على أمرين:

الأول: إبداء الشيء وإظهاره وعرضه، من قولهم: «شار الدابة يشورها» عرضها لتباع.

الثاني: أَخْذُ شيء، من قولهم: «شرت العسل أشوره» إذا اجتنيتها، ويتعدى الفعل «شور» بالباء وإلى وعلى، يقال: «أشار إليه وبيده» أومأ، «وأشار عليه بكذا» أي: نصحه أن يفعله مبيناً له ما فيه من صواب[2].

(١) لسان العرب (شور)، معجم مقاييس اللغة (شور).

(٢) تاج العروس (شور).

وعلى ضوء هذا وبالجمع بين المعنيين يفهم أيضا أن الإشارة: إظهار شيء مأخوذٍ من شيء، وهو ما ينطبق على التفسير الإشاري؛ إذ هو إظهار معنى زائد مأخوذ من النص بالتبع لا بالأصالة، ولذا قال الجرجاني: «الإشارة: هو الثابت بنفس الصيغة من غير أن يسبق له الكلام»[(١)].

الإشارة في الاصطلاح الفقهي والأصولي:

الإشارة في اصطلاح الفقهاء لا تخرج عن معناها اللغوي المذكور.

وأما الأصوليون فيستعملونها بمعنى خاص يعبرون عنه بدلالة الإشارة، وهي: دلالة اللفظ على معنى لازم لم يقصد بالسياق والعبارة.

وعرفها أبو حامد الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى بقوله: ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليه[(٢)].

وعرفها الشنقيطي بقوله: دلالة اللفظ إلى معنى ليس مقصودا منه بالأصالة بل بالتبع، مع أنه لم تدع إليه ضرورة لصحة الاقتصار على المذكور دون تقديره[(٣)].

وقد أكد الأصوليون على وجود تلازم بين المعنى الذي يدل عليه النص بعبارته وبين المعنى الذي يدل عليه بإشارته تلازما لا انفصال له.

والمتأمل في هذه التعريفات وغيرها يجد أن التفسير الإشاري لا يخرج

(١) التعريفات ص٢٧.

(٢) المستصفى ص٢٦٣.

(٣) مذكرة في أصول الفقه ص٢٨٣.

عن معناها أيضا، وما أكد عليه الأصوليون من وجود تلازم بين العبارة والإشارة أكد عليه العلماء والمفسرون من وجود تلازم بين المعنى الظاهر للآية والمعنى الإشاري كما سيأتي:

تعريف التفسير الإشاري الصوفي:

عرفه العلماء بأنه: «تأويل آيات القرآن الكريم على خلاف ظاهرها لإشارات خفية تنكشف لأرباب السلوك ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة»[1].

شرح التعريف:

قولهم: «تأويل» يرجع إلى معنى التأويل، وهو: مأخوذ من الأَوْل أي: الرجوع والعود والمصير، من آل الشيء يؤل أولاً ومآلاً، أي: رجع وعاد، وآل إليه الشيء، أي: رجع إليه، ومآله إلى كذا، مرجعه ومصيره[2]، فتأويل الكلام بهذا المعنى هو إرجاعه إلى معنى أو جهة غير التي ظهر فيها، وإلى هذا الأصل اللغوي يرجع التفسير الإشاري، أي: إرجاع الآيات القرآنية إلى معان أخرى غير الظاهرة منها.

والتأويل في اللغة أيضا: التفسير، يقال: أول الكلام تأويلاً وتأوله، دبره وقدره وفسره[3].

وقال صاحب مناهل العرفان: «والتأويل مرادف للتفسير في أشهر معانيه

(١) الإتقان ٢٩٥/٤، روح المعاني ٨/١، التفسير والمفسرون ٣٥٢/٢.

(٢) لسان العرب (أول)، مختار الصحاح (أول).

(٣) لسان العرب (أول).

اللغوية»[1].

وهذا المعنى هو المستخدم عند جمهور المفسرين- خاصة المتقدمين- حيث يقولون عند بيانهم لمعاني الآيات: «القول في تأويل قوله تعالى كذا... واختلف أهل التأويل في هذه الآية» كما فعل الإمام الطبري، ومنه قول مجاهد: إن العلماء يعلمون تأويله، يعني: القرآن[2].

وعلى هذا اختلف المفسرون في معنى التفسير والتأويل، فمنهم من يرى أنهما بمعنى، وقال آخرون: إن التفسير أعم من التأويل، أو التفسير لا يحتمل إلا وجها واحدا، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما يظهر من الأدلة، أو التفسير ما كان راجعا إلى الرواية، والتأويل ما كان راجعا إلى الدراية، أي: الفهم والاستنباط[3].

ولذا قال الإمام أبو نصر القشيري: «التفسير مقصور على الاتباع والسماع، والاستنباط مما يتعلق بالتأويل»[4].

أو التفسير هو بيان المعاني المستفادة من وضع العبارة، والتأويل هو بيانها بطريقة الإشارة.

قال الإمام الزرقاني: «وقد اشتهر هذا عند المتأخرين كما نبه إليه العلامة

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ٨/٢.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، د: فضل حسن عباس ١٠٩/١، ١١٠.

(٤) الإتقان ١٦٨/٤.

الألوسي إذ قال بعد استعراضه للآراء في هذا الموضوع ما نصه: كل ما قيل مما ذكرنا وما لم نذكر مخالف للعرف اليوم؛ إذ قد تعورف عند المؤلفين من غير نكير أن التأويل معان قدسية، ومعارف ربانية تَنْهَلُّ مِن سحب الغيب على قلوب العارفين، والتفسير غير ذلك اهـ بتصرف، ثم قال: فأنت ترى أنه جعل التأويل خاصا بما كان مأخوذا بالإشارة، والتفسير بما كان مفهوما من العبارة»[1].

وبناء على ما سبق فإن الإشارات في معاني الآيات تندرج في كُنهها تحت التأويل، وفي جملتها تحت التفسير.

وقولهم: «على خلاف ما يظهر منها» قيد واضح؛ ليخرج التفسير الظاهر للآيات فهو مغاير للتفسير الإشاري من غير مضادة أو تعارض أو تنازع بينهما.

وقولهم: «لإشارات خفية» أي: غير ظاهرة لغيرهم من النص، وإن كانت جلية لهم، ومصدرها الكشف بالإلهام القلبي والفيض الإلهي، وهو العلم اللدني المؤصل بقوله تعالى في الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾[2].

ومعلوم أن هذا لا يكون إلا لمن تحققت فيه معاني تلك العبودية المشار إليها في الآية.

وأربابُ السلوك هم الصوفية، وقد نص على ذلك الزرقاني وغيره في

(١) مناهل العرفان ٢/٩.

(٢) سورة الكهف، آية: ٦٥.

التعريف، حيث قالوا: لأرباب السلوك والتصوف.

والمراد بهم صوفية الحقائق، كما سماهم ابن تيمية-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- الذين تتوافر فيهم ثلاثة شروط: العدالة الشرعية بحيث يؤدون الفرائض ويجتنبون المحارم، والتأدب بآداب أهل الطريق وهي: آداب الشرع، وترك فضول الدنيا وجمع المال(١).

فهؤلاء هم المقصدون بأهل السلوك هنا، وهم يختلفون عن «صوفية الأرزاق» الذين ينتفعون بالوقوف، و«صوفية الرسوم» الذين ينتفعون بالنسبة(٢).

وهذا ما عليه أكثر الصوفية الآن، مما كان سببا في رفض كثير من الناس للتصوف، ومن ثم رفضهم للتفسير الإشاري، دون نظر أو تحقيق، ومن هنا كان خطؤهم.

وقولهم: «ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة» أي: التوفيق، فهو من استعمالات اللفظة اللغوية، ومعناه: الجمع بين ظاهر معنى الآيات والإشارة منها، كما صرح به بعض العلماء في تعريفهم للتفسير الإشاري.

وهو قيد لازم في التعريف؛ لتقرير الظواهر أولا، ولاشتراط وجود علاقة بينها وبين الإشارة ثانياً، وهما من شروط قبول التفسير الإشاري عند العلماء كما سيأتي.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١١/١٧-٢٠.

(٢) المرجع السابق.

وبهذا يخرج من التعريف التفسير الباطني الذي يُسقط ظواهر الآيات، والتفسير الصوفي النظري الذي يقوم على الفلسفات الصوفية، والأفكار المبنية على مقدمات علمية تنقدح في ذهن صاحبه ولا يرى في معاني الآيات غيرها، ثم هي تختلف اختلافاً بيناً من شخص لآخر دون حد أو ضابط، مما يجعله ضرباً من العبث في تفسير الآيات.

كما أنه يخرج التفاسير الصوفية التي تعتمد على رموز غير مفهومة كما سيأتي في ذكر النماذج والأمثلة، فكل هذه التفاسير تختلف عن التفسير الإشاري الإلهامي الفيضي الذي هو محل هذا البحث ودراسته.

المطلب الثاني

نشأة التفسير الإشاري

ترجع بداية هذا اللون من التفسير إلى عصر نزول القرآن على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستعمال الصحابة له عند تفسيرهم وفهمهم لمعاني بعض الآيات فهما إشاريا لا يتضح بمجرد ذكر ظاهر اللفظ، ولا يظهر إلا بإعمال الفكر تدبراً واستنباطاً، حتى تظهر الإشارة الباطنة من العبارة الظاهرة.

فمن ذلك:

١- ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قال: «"كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَشْيَاخِ بَدْرٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِمَ تُدْخِلُ هَذَا الفَتَى مَعَنَا وَلَنَا أَبْنَاءٌ مِثْلُهُ؟ فَقَالَ: «إِنَّهُ مِمَّنْ قَدْ عَلِمْتُمْ» قَالَ: فَدَعَاهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ وَدَعَانِي مَعَهُمْ قَالَ: وَمَا رُئِيتُهُ دَعَانِي يَوْمَئِذٍ إِلَّا لِيُرِيَهُمْ مِنِّي، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ الله وَالفَتْحُ﴾، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ الله أَفْوَاجًا حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أُمِرْنَا أَنْ نَحْمَدَ الله وَنَسْتَغْفِرَهُ إِذَا نُصِرْنَا وَفُتِحَ عَلَيْنَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لاَ نَدْرِي، أَوْ لَمْ يَقُلْ بَعْضُهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ لِي: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَكَذَاكَ تَقُولُ؟ قُلْتُ: لاَ، قَالَ: فَمَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: هُوَ أَجَلُ رَسُولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمَهُ الله لَهُ: إِذَا جَاءَ نَصْرُ الله وَالفَتْحُ فَتْحُ مَكَّةَ، فَذَاكَ عَلاَمَةُ أَجَلِكَ: فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا. قَالَ عُمَرُ: «مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُولُ»[1].

(١) صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن، بَابُ: قَوْلِهِ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ =

فالمتأمل في هذا النص يرى أن ما فهمه بعض الحاضرين من الصحابة هو الوقوف عن المعنى الظاهر من الآيات فقط دون تجوز لهذا الظاهر أو عبورٍ إلى ما يشير إليه وهو فهم العموم، أما ما فهمه حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، وصدَّق عليه الفاروق الملهم المحدَّث عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- حتى قال: «ما أعلم منها إلا ما تقول» هو ما وراء هذا الظاهر الذي فهمه بقية عامة الصحابة وهو أيضا التأويل الذي يفيده المعنى الإشاري، ولذلك قال الإمام ابن حجر تعقيبا على هذا الحديث: «وَفِيهِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَتَأْثِيرٌ لِإِجَابَةِ دَعْوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعَلِّمَهُ الله التَّأْوِيلَ وَيُفَقِّهَهُ في الدين... ثم قال: وفيه جواز تأويل القرآن بما يفهم من الإشارات وإنما يتمكن من ذلك من رسخت قدمه في العلم ولهذا قال علي رضي الله تعالى عنه أو فهما يؤتيه الله رجلا في القرآن»[1].

ويعلق الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «فانظر إلى فهم ابن عباس وقد سأله عمر، ومن حضر من أهل بدر وغيرهم عن سورة ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ وما خص به ابن عباس من فهمه منها أنها نعي الله سبحانه نبيه إلى نفسه وإعلامه بحضور أجله، وموافقة عمر له على ذلك، وخفائه عن غيرهما من الصحابة وابن عباس إذ ذاك أحدثهم سنا، وأن تجد في هذه السورة الإعلام بأجله، لولا الفهم الخاص، ويدق هذا حتى يصل إلى مراتب تتقاصر عنها أفهام أكثر الناس، فيحتاج مع النص إلى غيره، ولا يقع الاستغناء

=

كَانَ تَوَّابًا﴾ رقم: ٤٩٧٠.

(١) فتح الباري ٨/٥٩٩.

بالنصوص في حقه، وأما في حق صاحب الفهم فلا يحتاج مع النصوص إلى غيرها»[1].

أقول: فهذا مثال واضح في أن كبار الصحابة رضوان الله عليهم فسروا بعض الآيات تفسيرا إشاريا وهو ما يؤصل له ويؤرخ لنشأته معاً.

٢- ما أخرجه البخاري في صحيح عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أيضا قال: قَالَ عُمَرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، يَوْمًا لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: فِيمَ تَرَوْنَ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾؟ قَالُوا: الله أَعْلَمُ، فَغَضِبَ عُمَرُ فَقَالَ: «قُولُوا نَعْلَمُ أَوْ لاَ نَعْلَمُ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي نَفْسِي مِنْهَا شَيْءٌ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، قَالَ عُمَرُ: «يَا ابْنَ أَخِي قُلْ وَلاَ تَحْقِرْ نَفْسَكَ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ضُرِبَتْ مَثَلًا لِعَمَلٍ، قَالَ عُمَرُ: «أَيُّ عَمَلٍ؟» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِعَمَلٍ، قَالَ عُمَرُ: «لِرَجُلٍ غَنِيٍّ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ الله عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ بَعَثَ الله لَهُ الشَّيْطَانَ، فَعَمِلَ بِالْمَعَاصِي حَتَّى أَغْرَقَ أَعْمَالَهُ»[2].

وهذا أيضا مثال واضح على استعمال الصحابة رضوان الله عليهم للفهم الإشاري للآيات، حيث إن ما فهموه من الآية غير ظاهر اللفظ، ويحتاج إلى قوة فهم واستنباط مما تدل عليه الآية عن طريق التمثيل والتنظير، والإشارة

---

(١) وقد جعل الإمام ابن القيم ذلك الفهم مرتبة من مراتب الهداية العامة وهي: «مرتبة الإفهام» كالإلهام والتحديث وغيرها.
مدارج السالكين ٦٥/١، التفسير القيم ص٤١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: قَوْلِهِ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ إِلَى قَوْلِهِ: لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ رقم: ٤٥٣٨.

نوع من ذلك كما لا يخفى.

٣- ما أخرجه السيوطي في الدر المنثور عن ابن أبي شيبة، وابن جرير عن هارون ابن عنترة[١]، عن أبيه، قال: «لما نزلت: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وَذَلِكَ يَوْم الْحَج الْأَكْبَر بَكَى عمر فَقَالَ لَهُ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما يبكيك؟» قَالَ: أبكاني أَنا كُنَّا فِي زِيَادَة من ديننَا فَأَما إِذْ كمل فَإِنَّهُ لم يكمل شَيْء قطّ إِلَّا نقص، فَقَالَ: صدقت»[٢].

وقد ذكر هذا الحديث أيضا الإمام البغوي في تفسيره عن هارون بن عنترة عن أبيه أيضا، وقال: «وَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ نَعْيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَاشَ بَعْدَهَا إِحْدَى وَثَمَانِينَ يَوْمًا»[٣].

ولهذا بكى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفهم هذه الإشارة التي في الآية، بينما من وقف مع الظاهر فرح به، وهذا التباين في الحال يعكس فهم المعاني حين تدور بين ظاهر العبارة الذي يفهمه الجميع، وباطنها الذي لا يظهر إلا لمن تهيأ لفهمه، ولذا علق صاحب كتاب التفسير والمفسرون على هذا الحديث بقوله: «فعمر رضى الله عنه أدرك المعنى الإشاري: وهو نعى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأقرّه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على فهمه هذا.. وأما باقي الصحابة، فقد فرحوا بنزول الآية، لأنهم لم يفهموا أكثر من المعنى الظاهر لها»[٤].

---

(١) هارون بن عنترة بن عبد الرحمن، وكنيته أبو وكيع ثقة، وثقه أحمد، وابن سعد وغيرهما.

(٢) الدر المنثور ٢/٢٨٣.

(٣) معالم التنزيل ٢/١٠.

(٤) التفسير والمفسرون ٢/٣٥٥، وانظر الموافقات ٣/٣٨٤.

وبهذا يتبين لنا بوضوح أن التفسير الإشاري كانت له جذور في عصر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واصحابه، ظهرت عند الحاجة إلى بيانها وإن لم يكثروا منها ويتناولوا السور ويتتبعوا آياتها بهذا اللون من التفسير آيةً آيةً، كما هو شأن التفسير عموما حتى عصر التدوين.

المطلب الثالث

نماذج تمثيلية من أهم الكتب المؤلفة في التفسير الإشاري

وبعد هذا التعريف الذي حدد معالم التفسير الإشاري الصوفي الفيضي أو الإلهامي، وبيان نشأته، أذكر نماذج تمثيلية من أهم الكتب المؤلفة في التفسير الإشاري لكبار أئمته المتضلعين منه الراسخين فيه؛ حتى يزداد المقال وضوحاً بالمثال.

١- تفسير القرآن العظيم للإمام التُّسْتَري

فمن ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾[١]، حيث قال: «يعني: لا تهلكوا أنفسكم بالمعاصي والإصرار، وترك التوبة عند الرجوع إلى الاستقامة»[٢].

وما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ لاَ يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾[٣].

حيث قال: «الزور مجالس المبتدعين»[٤]، وما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَكَذلِكَ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرى وَمَنْ حَوْلَها﴾[٥]، حيث قال: «أم القرى ظاهرها مكة، وباطنها القلب، ومِنْ حوله الجوارح، فأنذرهم لكي يحفظوا قلوبهم وجوارحهم عن لذة المعاصي واتباع

(١) سورة النساء، من الآية: ٢٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم، الإمام سهل التستري ص٣٠.

(٣) سورة الفرقان، من الآية: ٧٢.

(٤) تفسير القرآن العظيم، الإمام سهل التستري ص٣٠.

(٥) سورة الشورى، من الآية: ٧.

الشهوات»[1].

٢- حقائق التفسير للإمام السلمي

من ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾[2]، حيث قال: «قيل: عجل كل إنسان نفسه، فمن أسقطه وخالف مراده وهواه فقد برئ من ظُلمه»[3].

وما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[4]، حيث قال: «قال محمد بن الفضل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اقتلوا أنفسكم بمخالفة هواها، ﴿أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾، يعني: أخرجوا حب الدنيا من قلوبكم، ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ في العدد كثير في المعاني، وهم أهل التوفيق والولايات الصادقة»[5].

٣- تفسير لطائف الإشارات للإمام القشيري

فمن ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى في قصة البقرة: ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِ الله الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[6]، حيث قال: «أراد الله سبحانه أن يحيى ميتهم ليفضح بالشهادة على قاتله، فأمر

(١) تفسير القرآن العظيم، الإمام سهل التستري ص٣٠.

(٢) سورة البقرة، آية: ٥١.

(٣) تفسير السلمي ٥٩/١.

(٤) سورة النساء، من الآية: ٦٦.

(٥) تفسير السلمي ١٥٤/١.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٧٣.

بقتل حيوان لهم فجعل سبب حياة مقتولهم قتل حيوان لهم، صارت الإشارة منه: أن من أراد حياة قلبه لا يصل إليه إلا بذبح نفسه، فمن ذبح نفسه بالمجاهدات حيي قلبه بأنوار المشاهدات»[1].

وما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآياتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾[2]، حيث قال: «هذا في حكم التفسير مختص بالذبيحة، وفى معنى الإشارة منع الأكل على الغفلة، فإن من أكل على الغفلة فما دامت تلك القوة باقية فيه فخواطره إما هواجس النّفس أو وساوس الشيطان»[3].

٤- تفسير التأويلات النجمية لنجم الدين داية

فمن ذلك ما ذكره عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الله يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾[4]، حيث قال: «إشارة إلى ذبح بقرة النفس البهيمية، فإن في ذبحها حياة القلب الروحاني»[5].

وما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾[6]، حيث قال: «إشارة إلى كثرة تشبه البطالين بزي الطالبين وكسوتهم وهيئاتهم، ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ الله لَمُهْتَدُونَ﴾[7]، إلى الصادق منهم، فالاهتداء يتعلق بمشيئة الله

(١) لطائف الإشارات ١/١٩٩.

(٢) سورة الأنعام ، الآية: ١١٨.

(٣) لطائف الإشارات ١/٤٩٦، ٤٩٧.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٦٧.

(٥) التأويلات النجمية ١/١٧٤.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٧٠.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٧٠.

وبدلالته، كما كان حال موسى والخضر-عليهما السلام- فلو لم يدل الله موسى عليه لما وجده»[1].

وما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾[2]، حيث قال: «والإشارة فيها أن الصوم كما يكون للظاهر يكون للباطن، وباطن الخطاب يشير إلى صوم القلب والروح والسر»، ثم يفسر صوم القلب: عن حب الدنيا وزخارفها، وصوم الروح: عن نعيم الآخرة ولذاتها، وصوم السر: عن رؤية وجود غير الله تعالى وإثباته[3].

٥- تفسير البحر المديد لابن عجيبة

فمن ذلك ما ذكره عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَقاتِلُوا فِي سَبِيلِ الله وَاعْلَمُوا أَنَّ الله سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[4]، حيث قال: «الإشارة: وجاهدوا نفوسكم في طريق الوصول إلى الله، وأديموا السير إلى حضرة الله، فحضرة القدوس محرمة على أهل النفوس.

قال الششتري:

إنْ تُــرِدَ وَصْــلَنَا فَمَوْتــكَ شَــرْطٌ ** لا يَنَــالُ الوِصَــالَ مَــنْ فِيــه فَضْــلَة

ومجاهدة النفس هو تحميلها ما يثقل عليها، وبُعدها مما يخف عليها، حتى لا يثقل عليها شيء، ولا تشره إلى شيء، بل يكون هواها ما يقضيه عليها

(١) التأويلات النجمية ١/١٧٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٨٣.

(٣) المصدر السابق ١/٢٥٩، ٢٦٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٤٤.

مولاها، قيل لبعضهم: ما تشتهي؟ قال: ما يقضي الله، واعلموا أيها السائرون أن الله سميع لأذكاركم، عليم بإخلاصكم ومقاصدكم»[1].

وبذكر هذه النماذج الصحيحة يتجلى كنه التفسير الإشاري مما سبق في تعريفه، وما سيأتي في ضوابطه، كما تتضح العلاقة الوثيقة فيه بين الظاهر والباطن، وما هو إلا عبور واعتبار، فيعبر المفسرون من المعاني الظاهرة إلى الباطنة.. فتدلهم

طهارة الظاهر: على طهارة الباطن.

والجهاد في سبيل الله: على جهاد النفس.

والهجرة من الأوطان: على هجرة المعاصي.

والأصنام: على المال وسائر المعبودات من دون الله.

والصوم: على الصوم عن الشهوات والسوى.

والعجل والحيوان: على النفس البهيمية.

والذبح: على ذبح النفس بسيوف المجاهدة.

والسكر من الشراب: على السكر من حب الدنيا والغفلة.

والجنة: على جنة الوصال والقرب.

والنار: على نار الهجر والبعد.

والعذاب: على الحجاب.

---

(١) البحر المديد١/٢٧٠، ٢٧١.

والحجاب: على حجاب القطيعة.

والبيت: على القلب.. يا داود طهر لي بيتاً أسكنه، وهكذا.

ثم الاعتبار من جميع هذه المعاني والرموز.

المبحث الثاني
التأصيل الشرعي للتفسير الإشاري

استدل العلماء على مشروعية التفسير الإشاري بأدلة من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار السلف الصالح من الصحابة، وأقوال العلماء - خاصة المفسرين منهم- رضوان الله عليهم أجمعين، أتناولها في المطالب التالية.

المطلب الأول
التأصيل الشرعي للتفسير الإشاري من القرآن الكريم

فقد استدلوا بآيات كثيرة لكنها ليست نصا في الاستدلال بل يفهم من ذلك عن طريق دلالة الالتزام أو الإشارة.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ الله لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (١).

يقول الإمام الشاطبي: «فظاهر المعنى شيء، وهم عارفون به؛ لأنهم عرب والمراد شيء آخر، وهو الذي لا شك فيه أنه من عند الله، وإذا حصل التدبر لم يوجد في القرآن اختلاف ألبتة؛ فهذا الوجه الذي من جهته يفهم الاتفاق وينزاح الاختلاف هو الباطن المشار إليه» (٢).

فهذا الكلام غير صريح في تقرير المعنى الباطن أو الإشاري من الآية إلا عن طريق الإشارة، فتدبُّر الأمر: التفكرُ فيه وتأمل النظر في عاقبته ثم

(١) سورة النساء الآية: ٨٢

(٢) الموافقات ٣/٣٨٣.

استعمل في كل تأمل[1].

والتدبر الذي يؤدي إلى فهم الاتفاق ورفع الاختلاف قد لا يكون فيه معنى باطن، فيفهم من ظاهر الآيات مع معرفة لسان العرب، لكن الآية تشير إلى ما ذكره الإمام الشاطبي، ولعله قصد ذلك بقوله: "هو الباطن المشار إليه" فالحث على التدبر فيه دليل على إعمال الفكر في الآيات فيما ليس فيه أثر صحيح عن طريق النظر والاستدلال و القياس وغير ذلك، فيكون من التفسير بالرأي، والإشاري نوع منه.

وأصرح من هذه الآية في الاستدلال على التفسير الإشاري قوله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [2]. وذلك لمعنيين:

الأول: لتجردها من أي معني غير التدبر، والتذكر المطلق بخلاف الآية السابقة المقيدة برفع الاختلاف، وفهم الاتفاق.

والثاني: لتوجيه الخطاب فيها للنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأمته لا للكافرين والمنافقين، بخلاف الآية الأولى في التدبر كالآية السابقة.

وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [4]،

(١) لسان العرب مادة(دبر)، والكشاف ٥٤٦/١.

(٢) سورة ص: ٢٩.

((٣سورة المؤمنون: ٦٨.

(٤) سورة محمد، من الآية: ٢٤.

فقد نزلت في الكافرين والمنافقين.

ومن الآيات قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[1].

فقد استدل بها أبو طالب المكي في القوت، وأبو حامد الغزالي في الإحياء على التفسير الإشاري بقول ابن عباس في معنى الحكمة إنها: الفهم في القرآن[2]، فالفهم في القرآن معنى شامل يدل على جواز أن يكون ذلك فهما بالرأي أو بالإشارة كلٌّ بضوابطه، وأعم من أن يكون ذلك وقوفا عند المأثور فإن ذلك حفظ لا فهم.

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾[3].

قال الإمام البغوي: «وفي الآية دليل على جواز القياس، فإن من العلم ما يدرك بالتلاوة والرواية وهو النص، ومنه ما يدرك بالاستنباط وهو القياس على المعاني المودعة في النصوص»[4]، وهذا معنى الإشارة.

وقال الإمام الغزالي مستدلا بالآية على التفسير الإشاري: «فأثبت لأهل العلم استنباطا، ومعلوم أنه وراء السماع»[5].

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٦٩.

(٢) قوت القلوب١/١٠٣/ ٢٤١، والإحياء ٥٢٤/١، والأثر ذكره الماوردي في تفسيره ٢٨٦/١.

(٣) سورة النساء من الآية: ٣٨.

(٤) معالم التنزيل ٤٥٦/١.

(٥) الإحياء ٥٢٥/١.

ويؤيد ذلك ما ورد في معني: ﴿ أُولِي الْأَمْرِ﴾ من أنهم أهل العلم والفقه[١].

وما ورد في معنى الاستنباط: من استخراج المعنى الباطن بالفهم والاجتهاد[٢].

ومنها قوله تعالى: ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾[٣]، فقد استدل بها أبو طالب المكي في قوت القلوب[٤] وأبو حامد الغزالي في الإحياء[٥] على التفسير الإشاري حيث سمى الله ما آتاهما علما وحكما، وخصص ما انفرد به سليمان بالتفطن له باسم الفهم وجعله مقدما على الحكم والعلم.

والدلالة فيها تفهم من قوله تعالى: ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا﴾ حيث يرد فيها معنى الإلهام الذي عليه مدار التفسير الإشاري.

يقول الإمام ابن القيم في معنى ذلك الفهم بعد ذكر الآية: «فالفهم نعمة من الله على عبده، ونور يقذفه الله في قلبه، يعرف به ويدرك ما لا يدركه غيره ولا يعرفه، فيفهم من النص ما لا يفهمه غيره، مع استوائهما في حفظه، وفهم أصل معناه»[٦].

---

(١) ذكره الحسن وقتادة وابن جريج وغيرهم: النكت والعيون ١/٤٠٩، والقرطبي ٥/٢٩٢.

(٢) لسان العرب مادة (نبط) والكشاف للزمخشري ١/٥٤٨.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية: ٧٩.

(٤) قوت القلوب ١/١٠٣، ٢٤١.

(٥) الإحياء ١/٥٢٤.

(٦) مدارج السالكين ١/٣٤.

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾[1]، فقد استدل بها الإمام الغزالي على مشروعية التفسير الإشاري دون تعليق عليها[2].

ولعله قصد بإيرادها «التنظير» فكما أن الأمثال تحتاج إلى تعقل وتدبر وفهم الراسخين في العلم، فكذلك الإشارة، وإلا ففي ظاهره بُعد لا يخفى.

هذه هي أهم الآيات التي وقفت عليها في الاستدلال على مشروعية التفسير الإشاري.

(١) سورة العنكبوت، آية: ٤٣.

(٢) الإحياء ١/١٧٢.

المطلب الثاني

التأصيل الشرعي للتفسير الإشاري من السنة النبوية

١- عمدة استدلال العلماء هنا على الحديث المروي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ»[(١)].

والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية ابن مسعود، وقد أقر الحافظ العراقي[(٢)]، والإمام الزبيدي[(٣)] تصحيح ابن حبان له[(٤)].

---

(١) صحيح ابن حبان ٢٧٦/١، رقم ٧٥، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي ص٤٤٠، ٤٤١.

(٢) المغني عن حمل الأسفار على هامش الإحياء ١٧٢/١.

(٣) إتحاف السادة المتقين ٦٥/٢.

(٤) الحديث أورده أيضا الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد من رواية ابن مسعود من عند غير ابن حبان بلفظ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ».
وقال: رواه البزار، وأبو يعلى في الكبير، وفي رواية عنده «لكل حرف منها بطن وظهر»، والطبراني في الأوسط باختصار آخره ورجال أحدهما ثقات. ورواية البزار، عن محمد بن عجلان، عن أبي إسحاق قال في آخرها: لم يرو محمد بن عجلان، عن إبراهيم الهجري غير هذا الحديث، قلت-أي: الهيثمي-: ومحمد بن عجلان إنما روى عن أبي إسحاق السبيعي، فإن كان هو أبا إسحاق السبيعي، فرجال البزار أيضا ثقات.
ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب التفسير، باب القراءات وكم أنزل القرآن على حرف.
قلت: قد ورد في سند ابن حبان لهذا الحديث رواية محمد بن عجلان عن أبي إسحاق الهمداني، وهو نفسه أبو إسحاق السبيعي، وبهذا يصبح رجال البزار أيضا ثقات، ويزول =

وللحديث روايات أخرى كثيرة مرفوعة وموقوفة وجاء في بعضها بزيادة: «ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع»[1].

معنى الظهر والبطن، والحد والمطلع:

فأما الظهر والبطن أو الظاهر والباطن فقد اختلفت أقوال العلماء فيه على أوجه حاصلها يرجع إلى ما جمعه السيوطي في الإتقان[2] منها:

الأول: أنك إذا بحثت عن باطنها وقسته على ظاهرها وقفت على معناها.

وهذا غير ظاهر في الاستدلال على التفسير الإشاري وإن كان يشير إلى بعض ضوابطه كما سيأتي.

الثاني: ما قاله أبو عبيد وحاصله: أن ما قصه الله تعالى عن الأمم الماضية وعقوبتهم ظاهرها الإخبار بهلاكهم وباطنها الوعظ والتحذير والعبرة والتنبيه لغيرهم.

وهو غير واف لاقتصاره على قصص الأمم الماضية في القرآن.

=

تردد الحافظ الهيثمي.

ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٤٠/٤، ٣٤١.

(١) الجامع الكبير للسيوطي برقم ٤٥٤٤، الجامع الصغير له برقم ٢٧٢٧، فيض القدير ٥٥/٣، مصابيح السنة٢٣٨/١ وغيرها.

(٢) الإتقان ١٩٦/٤، ١٩٨، وانظر أيضا فيض القدير للمناوي ٥٤/٣، ٥٥، والبرهان للزركشي ١٦٩/٢، ومعالم التنزيل للبغوي ٢٣٩/١، ولسان العرب مادة(ظهر).

الثالث: ما حكاه ابن النقيب من أن ظهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وبطنها ما تضمنه من الأسرار التي أطْلع الله عليها أرباب الحقائق.

وهذا يتفق مع معنى التفسير الإشاري تماما ويؤيده، إلا أن فهم الباطن أعم من أن يقتصر على طائفة.

الرابع: أن ظاهرها لفظها، وباطنها تأويلها، وهذا هو أعم الأقوال وأظهرها في معنى الظاهر والباطن فيشمل التفسير الإشاري وغيره، فإن من معاني التأويل تفسير باطن اللفظ والإخبار عن حقيقة المراد وغيره[1].

ويؤيد هذا ما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «إن القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى، أخبار وأمثال، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وظهر وبطن، فظهره التلاوة، وبطنه التأويل، فجالسوا به العلماء، وجانبوا به السفهاء»[2].

وما ذكره ابن تيمية عن الظاهر والباطن حيث قال: «جماع الأمر أن كل قول وعمل فلا بد له من ظاهر وباطن، فظاهر القول لفظ اللسان، وباطنه ما يقوم من حقائقه ومعانيه بالجنان»[3].

---

(١) الإتقان ٤/ ١٦٧ - ١٦٩.

(٢) ذكره السيوطي في الإتقان معزوا لابن أبي حاتم عن ابن عباس: الإتقان ١٩٧/٤.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٦٢/١٣.

معنى الحد والمطلع:

وأما الحد والمطلع فقد اختلفت أقوال العلماء أيضا في تفسيرهما على أقوال:

الأول: «لكل حرف حد» أي: لكل حرف منتهى فيما أراده الله من معناه: «ولكل حد مطلع» أي: لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل به إلى معرفته ويوقف على المراد به[(١)].

الثاني: «أن لكل حرف حد» معناه: لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب، «ولكل حد مطلع» أي: كل ما يستحق من الثواب والعقاب يطلع عليه في الآخرة عند المجازاة[(٢)].

الثالث: أن الحد: ما تتناهى إليه الفهوم من معنى الكلام، والمطلع: ما يصعد إليه منه، فيطلع على شهود الملك العلام[(٣)].

وهناك أقوال أخرى تدور حول هذه المعاني أو تبتعد عنها[(٤)].

وأظهر هذه الأقوال هو القول الأول، وذلك لموافقة المعنى فيه للفظ من حيث الدلالة اللغوية، ففي اللغة: حد كل شيء منتهاه، والمُطَّلَع: بضم أوله وفتح اللام والطاء المشددة هو المأتى، يقال: أين مطلع هذا الأمر أي:

---

(١) الألوسي ٢٨/١، الإتقان ١٩٦/٤.

(٢) الإتقان الموضع السابق.

(٣) تفسير الألوسي ٨/١.

(٤) انظر: فيض القدير ٥٤/٣، ٥٥، والإتقان: الموضع السابق، والبرهان للزركشي ١٦٩/٢، ولسان العرب مادة (حدد) و(طلع).

مأتاه، ويقال بالتخفيف مطْلع على وزن مصْعد، بفتح الميم، ومعناه وهو بالتخفيف وكسر اللام وفتحها: مكان الطلوع وزمانه[1].

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن معنى الحد والمطلع فيه منسجم مع معنى الظهر والبطن.

٢- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ» والإشارة من التأويل كما سبق في كلام ابن حجر، وقد استدل به الإمام الغزالي على صحة التفسير الإشاري وحجيته[2].

وهناك أحاديث أخرى استدل بها الإمام الغزالي[3]، وغيره، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا»[4].

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نحن معاشر الأنبياء أُمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»[5].

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما حدّث أحد قوما بحديث لم تبلغه عقولهم إلا

---

(١) لسان العرب، ومختار الصحاح مادة(طلع)، والمعجم الوجيز مادة(طلعت).

(٢) الإحياء ١٣٨٠/٢.

(٣) الإحياء ١٧٢/١.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا» رقم (٦٤٨٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١).

(٥) ذكره السيوطي في الجامع الكبير برقم (٤٤٤١) من رواية الديلمي عن ابن عباس، وقال: وسنده ضعيف.

كان فتنة عليهم»[1]، ولا يخفى بعد الاستدلال بها إلا أن تكون من جهة الإشارة.

(١) أخرجه مسلم - بلفظ قريب- في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، عن ابن مسعود موقوفا، وعزاه العراقي إلى العقيلي في الضعفاء، وابن السني، وأبو نعيم في الرياء من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف.(هامش الإحياء ٦١/١)

المطلب الثالث

التأصيل الشرعي للتفسير الإشاري من الآثار

قد وردت آثار عن الصحابة رضوان الله عليهم يستأنس بها في الاستدلال على مشروعية التفسير الإشاري وتعضده، منها:

١- ما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «إن القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى، أخبار وأمثال، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وظهر وبطن، فظهره التلاوة، وبطنه التأويل، فجالسوا به العلماء، وجانبوا به السفهاء»(١).

وقد سبق الكلام عن معنى الظهر والبطن، ودلالته على التفسير الإشاري.

٢- ما روي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «من أراد علم الأولين والآخرين فليثور القرآن»(٢)، أي: فلينقر عنه، ويفكر في معانيه وتفسيره وقراءته بالتدبر، وفي رواية: «فليتدبر».

قال ابن منظور: «وثورت الأمر: بحثته، وثور القرآن: بحث عن معانيه، وعن علمه»(٣).

---

(١) الدر المنثور ٢/١٥٠.

(٢) ذكره السيوطي في الجامع الكبير برقم: (٢٠٢٧١) من رواية الديلمي عن أنس، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، كتاب التفسير، باب في فضل القرآن، ومن قرأه، وقال: رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح.

((٣ لسان العرب، مادة (ثور).

والقراءة، والتفكر، والتدبر في المعاني، والبحث عنها، وعن الوجه والمعاني المحتملة هو ما يحتاجه الباحث عن المعاني الخفية، لا المعاني الظاهرة، ولذلك قال الإمام الغزالي تعيقا

على قول ابن مسعود: «وذلك لا يحصل بمجرد تفسيره الظاهر»[1].

كما أن علم الأولين والآخرين لا يتحقق بظاهر التفسير، ففي الكلام حثٌّ على تحصيل المعاني الباطنة، وترغيب فيها.

٣- ما روي عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «لا يفقه الرجل كل الفقه حتي يرى للقرآن وجوها»[2]، أي معاني يحتملها[3]، والإشارة من تلك الوجوه.

٤- ما روي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «ما أسر إليَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئا كتمه عن الناس إلا أن يؤتي الله عزو وجل عبده فهما في كتابه»[4].

يقول الإمام ابن حجر مبينا ذلك الفهم: «والمراد ما يفهم من فحوى لفظ القرآن، ويستدل به من باطن معانيه»[5].

وقد سبق قوله أيضا في حديث ابن عباس مع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وفيه جواز

---

(١) الإحياء ٥١٢/١، ٥٢٣.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٤٢/٦.

(٣) لسان العرب، مادة (وجه).

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه بنحوه في كتاب الديات، باب العاقلة، رقم ٦٩٠٣.

(٥) فتح الباري ٢٠٧/١٢.

تأويل القرآن بما يفهم من الإشارات، وإنما يتمكن من ذلك من رسخت قدمه في العلم، ولهذا قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أو فهما يؤتيه الله رجلا في القرآن».

وقد استدل بهذا الأثر على حجية التفسير الإشاري أبو طالب المكي في قوت القلوب[1]، وتبعه أبو حامد الغزالي في الإحياء قائلا: «فإن لم يكن سوى الترجمة المنقولة، فما ذلك الفهم؟»[2]، «لو كان المعنى هو الظاهر المنقول لما اختلف الناس فيه»[3].

٥- ما روي عن الإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لو شئت لأوقرت سبعين بعيرا في تفسير فاتحة الكتاب»[4].

قال الإمام الغزالي: «فما معناه وتفسير ظاهرها في غاية الاقتصار؟»[5].

وقال ابن تيمية: «فهذا إذا صح عمن نقل عنه كعلي وغيره لم يكن فيه دلالة على الباطن المخالف للظاهر؛ بل يكون هذا من الباطن الصحيح الموافق للظاهر الصحيح»[6]، وهو التفسير الإشاري.

وهذه الآثار كافية جدا في الدلالة على ما ذهب إليه السلف من جواز تفسير آيات القرآن الكريم بالإشارة فهما من باطن المعنى.

---

(١) قوت القلوب ١/٢٤١.

(٢) الإحياء ١/٥١١، ٥٢١.

(٣) الإحياء ١/٥١٥.

(٤) قوت القلوب ١/١٠٥، والإحياء ١/٥٢٣.

(٥) الإحياء: الموضع السابق.

(٦) مجموع الفتاوى ١٣/٢٤٤.

وهناك أقوال أخرى نقلها الغزالي[1]، والسيوطي[2]، والألوسي[3]، أعرضت عنها لضعف دلالتها وبعدها عن المراد هنا.

(١) الإحياء: الموضع السابق.

(٢) الإتقان ١٩٧/٤.

(٣) تفسير الألوسي ٨/١.

المبحث الثالث

ضوابط التفسير الإشاري وشروط قبوله، والفرق بينه وبين التفسير الباطني وشواهد من أقوال العلماء والمفسرين في ذلك

المطلب الأول

ضوابط التفسير الإشاري وشروط قبوله التي وضعها جمهور العلماء

اتفق جمهور العلماء على قبول التفسير الإشاري بضوابط وشروط، اختلفوا في صياغتها وعددها، لكنها ترجع في جملتها إلى أربعة شروط[1]:

الشرط الأول: أن يقرر المعنى الظاهر من الآية وأنه المراد أولًا قبل الإشارة، وهذا فيصل التفرقة بين التفسير الإشاري وتأويلات الباطنية[2] الذين يزيلون ظاهر النص ويسقطونه قصداً لهدم الشريعة وإلغائها، ولذا حُكم بالكفر على من أزال ظاهر النص وقال إنه غير مراد كما سيأتي.

الشرط الثاني: أن يكون المعنى الإشاري صحيحًا في نفسه تؤيده

(١) انظر هذه الشروط والضوابط في: الموافقات للشاطبي ٣٩٤/٣، والتفسير والمفسرون للذهبي ٣٥٧/٢، ٣٥٨، ومناهل العرفان للزرقاني ٥٤٩/١، فضائح الباطنية للغزالي ص: ١٢، ٥٣، وفيصل التفرقة صـ٢٤٨، والإحياء ٦٢/١، ٦٣، ٨٣، ١٧٣، ١٧٨، ٥٢٦، ٥٣٠، وغيرها.

(٢) الباطنية: فرقة من الفرق الضالة، سموا بذلك لقولهم إن لظواهر الآيات والأحاديث بواطن تجري مجرى اللُّبّ من القشر. واحتجوا «لكل آية ظهر وبطن». وأن من وقف على علم الباطن سقطت عنه التّكاليف. ينظر: البداية والنهاية ١١/ ٦٢.

الشواهد الشرعية أو الدلالات اللغوية، فإذا لم يكن المعنى صحيحًا في نفسه من الناحية الشرعية وليس له وجه في دلالة اللغة كان من التفسير بالرأي المذموم المنهي عنه كتأويلات الباطنية وغيرهم.

الشرط الثالث: أن يكون هناك نوع علاقة ومناسبة بين المعنى الإشاري والمعنى الظاهر يقتضي عدم التضاد والمناقضة وإلا فهو كذب محض كتأويل الباطنية، بل قد يكون إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان، كما قال أبو حامد الغزالي[1].

الشرط الرابع: أن يكون المعنى الإشاري من باب التنبيه والاعتبار من ذكر الظواهر لا من باب التفسير المراد من الآية وإن أُطلق عليه تفسيرًا تجاوزًا.

فإذا ما توافرت هذه الشروط في المعنى الإشاري قُبل وجاز وكان استنباطًا حسنا كما قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]، وإلا رفض وحرم وصار من المعاني الفاسدة التي لا يجوز ذكرها كما سيأتي في النماذج.

ثم إن القبول والجواز هنا لا يعني فرض أو لزوم الأخذ به، بل يبقى على سبيل الجواز والاختيار لا الفرض والإجبار، إذ هو يخضع لمواجيد وأذواق تتفاوت بين الناس حتى تتنامى أو تتنافى كما سبق.

(١) الإحياء ١/١٧٣، ١٧٨.

(٢) التبيان في أقسام القرآن ص٧٩.

المطلب الثاني

الفرق بين التفسير الإشاري والتفسير الباطني

وبهذه الشروط يتضح الفرق بين التفسير الإشاري المقبول عند جمهور علماء الأمة، وتأويلات الباطنية الباطلة المرفوضة إجماعًا، فهما وإن كانا يتفقان في أنهما تأويل لآيات القرآن الكريم على خلاف الظاهر، وهذا الاتفاق هو ما أدى إلى الخلط بينهما، إلا أنهما يختلفان جذرياً من وجوه:

الأول: أن التفسير الإشاري (الصوفي) يقوم على الخواطر والإلهامات الإيمانية التي يشير لها الشرع، بخلاف تفسير الباطنية فإنه يقوم على الاختلاقات، وتحريف الكلم عن مواضعه، والأهواء التي تخالف الشرع وتهدمه.

الثاني: أن التفسير الإشاري (الصوفي) يذكر بعد تقرير الظواهر المرادة من الآيات، أما تفسير الباطنية فإنه يقوم على إسقاط الظواهر المرادة من الآيات، وإهمالها، ويحملون النصوص القرآنية على معان باطنية لا تمت إلى القرآن ولا إلى الدين الحنيف بصلة.

الثالث: أن التفسير الإشاري يذكر - في غايته- على سبيل التنظير والتنبيه والاعتبار، لا على سبيل التفسير لنص الآيات، فيطلق عليه تفسير مجازًا، بخلاف تفسير الباطنية الذين يرونه تفسيرًا حرفيًا لمعاني الآيات.

وبالجملة، فإن الفرق بين التفسير الإشاري (الصوفي) وتأويلات الباطنية يعود في الأصل إلى الفرق بين الفرقتين أو الطائفتين: الصوفية وهي فرقة تقوم على الكتاب والسنة منضبطة بهما في أصلها وجملتها ظاهرًا وباطنًا

سوى من شذ عنها، والباطنية وهي فرقة تقوم - في أصلها وفصلها- على الخرافات والأباطيل والتأويلات التي تخرج جمع الشعائر الدينية من فحواها ومحتواها، حتى لا تبقى شعيرة قائمة، ولا شريعة حاكمة، هذا فضلًا عن الفرق بين منهجيهما في التأويل كما سبق.

المطلب الثالث

شواهد من أقوال العلماء والمفسرين في التفرقة بين التفسير الإشاري الصوفي الإلهامي، وتفسير الباطنية الإلحادي

وهذه هي أقوال بعض الأئمة من العلماء والمفسرين في بيان الفرق بين التفسير الإشاري وتفسير الباطنية تأكيدًا لما سبق.

قول الإمام أبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ):

يفرق الإمام الغزالي بين التفسير الإشاري (الصوفي) وتأويلات الباطنية تفريقًا واضحًا خاصة وأنه الذي تصدى للباطنية الذين نشطوا في عصره، فتصدى لهم بكتابه (فضائح الباطنية) فكان أعرف الناس بهم وبتأويلاتهم.

ويتجلى هذا التفريق عنده في أمرين:

الأول: في تعريفه للتفسير الإشاري، والتأويل الباطني.

الثاني: في ذكره للنماذج التي تكشف الفرق بينهما، والذي يتسع حتى يصل إلى الحد الفاصل بين الكفر والإيمان والإلحاد والعرفان.

فقد عرف الإمام الغزالي التفسير الإشاري بأنه: «تأويل آيات القرآن الكريم على خلاف الظاهر بخواطر تفتح لأرباب القلوب والتصوف، مع تقرير الظواهر المرادة أولًا»[(١)].

أما تأويل الباطنية فهو: صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة من غير اعتصام فيها بنقل عن

(١) لفظ هذا التعريف جمعته من كلام أبي حامد في الإحياء ٨٣/١، ٥٢٢، ٢٢٦، ٥٣٠.

صاحب الشرع أو دلالات اللغة، ومن غير ضرورة عظيمة.

ومن هنا يتبين لنا الحد الفاصل بين إشارات الصوفية، وتأويلات الباطنية عند الإمام الغزالي.

ويقرر الإمام الغزالي ذلك ويؤكد عليه بالمثال، فيقول: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾[1] تنبيهاً للعقول على أن الطهارة والنجاسة غير مقصورة على الظواهر المدركة بالحس، فالمشرك قد يكون نظيف الثوب مغسول البدن، ولكنه نجس الجوهر، أي: باطنه ملطخ بالخبائث، والنجاسة عبارة عما يجتنب ويطلب البعد عنه، وخبائث صفات الباطن أهم بالاجتناب، فإنها مع خبثها في الحال مهلكات في المآل، وَلِذَلِكَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب»[2].

والقلب بيت هو منزل الملائكة ومهبط أثرهم ومحل استقرارهم

---

(١) سورة التوبة: جزء من الآية رقم ٢٨.

(٢) متفق عليه من حديث أبي طلحة الأنصاري، صحيح البخاري، كِتَاب بَدْءِ الْخَلْقِ، بَاب إذا قال أحدكم آمِينَ وَالْمَلَائِكَةُ في السَّمَاءِ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِهِ، رقم ٣٠٥٣، صحيح مسلم، كِتَاب اللِّبَاسِ وَالزِّينَةِ، بَاب تَحْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانِ وَتَحْرِيمِ اتِّخَاذِ ما فيه صُورَةٌ غَيْرُ مُمْتَهَنَةٍ بِالْفَرْشِ وَنَحْوِهِ وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ عليهم السَّلَام لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فيه صُورَةٌ ولا كَلْبٌ، رقم ٢١٠٤. وأنبه هنا على أن الحديث قد وقع في كثير من نسخ البخاري تحت باب: «وإذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء» بعد باب «ذكر الملائكة » في كتاب «بدء الخلق»، والصحيح أنه- أي: «باب إذا قال أحدكم» وليس بباب: وإنما هو حديث في باب «ذكر الملائكة» انظر: فتح الباري ٦/٢٤٠.

والصفات الرديئة مثل: الغضب والشهوة، والحقد والحسد، والكبر والعجب، وأخواتها كلاب نابحة فأنَّى تدخله الملائكة وهو مشحون بالكلاب ونور العلم لا يقذفه الله تعالى في القلب إلا بواسطة الملائكة... ثم يقول: «ولست أقول: المراد بلفظ البيت هو القلب، وبالكلب هو الغضب والصفات المذمومة، ولكني أقول: هو تنبيه عليه وفرق بين تعبير الظواهر إلى البواطن، وبين التنبيه للبواطن من ذكر الظواهر مع تقرير الظواهر ففارق الباطنية بهذه الدقيقة فإن هذه طريق الاعتبار وهو مسلك العلماء والأبرار»[(١)].

ثم بين مسلك الباطنية في تأويلاتهم بإسقاط الظواهر بالمثال حيث بين أن كل الظواهر عندهم أمثلة ورموز إلى بواطن فقط[(٢)]، حتى رفعوا التكاليف الشرعية، وقالوا: إنها المراد بالإصر والأغلال في قوله تعالى: ﴿وَيَضَع عَنْهُم إصرهم والأغلال الَّتِي كَانَت عَلَيْهِم﴾ فترفع عمن ارْتقى إِلَى علم الْبَاطِن، أما الجهال به فهم المرادون بقوله: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَة وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَاب﴾، إلى غير ذلك من تأويلاتهم الفاسدة التي تهدم الشريعة، وتخالف نصوصها المتواترة[(٣)]، ولذا فقد كذبهم الغزالي وصرَّح بكفرهم[(٤)].

(١) الإحياء ١/٨٢، ٨٣، ٣/٢٢٣٩.

(٢) فضائح الباطنية صـ٥٥.

(٣) فضائح الباطنية صـ١١، ١٢، وانظر الباب الخامس من هذا الكتاب فقد حكى الغزالي فيه كثيرًا من تأويلاتهم الفاسدة وأبطلها.

(٤) فيصل التفرقة صـ٢٤٨.

قول الإمام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ):

أطال الإمام ابن تيمية القول في التفسير الإشاري (الصوفي) وفصله تفصيلًا حسنًا، سيأتي ذكره في أقوال العلماء في التفسير الإشاري وحكمهم عليه لكن ما يعنينا هنا هو تفريقه بين إشارات الصوفية على الآيات القرآنية وتأويل الباطنية لها.

أما إشارات الصوفية الصحيحة الموافقة للكتاب والسنة بعد تقرير الظواهر، فقد عدها ابن تيمية من باب الاعتبار والقياس، لا من باب دلالة اللفظ، قال: «فَهَذَا مِنْ نَوْعِ الْقِيَاسِ، فَالَّذِي تُسَمِّيهِ الْفُقَهَاءُ قِيَاسًا هُوَ الَّذِي تُسَمِّيهِ الصُّوفِيَّةُ إشَارَةً...».

كما يرى ابن تيمية أن المعاني الإشارية الصحيحة بدلالة الكتاب والسنة عليها، إن قيل إنها المرادة باللفظ فقط، فهي من الافتراء والكذب على الله متعمدًا كان صاحبها أو مخطئًا»[(١)].

أَمَّا العلم الْبَاطِنُ الْمُخَالِفُ لِلظَّاهِرِ على سبيل الْعُمُومِ فهو من الباطل الذي يرد حيث قال: «فَمَنْ ادَّعَى عِلْمًا بَاطِنًا أَوْ عِلْمًا بِبَاطِنٍ وَذَلِكَ يُخَالِفُ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ كَانَ مُخْطِئًا، إمَّا مُلْحِدًا زِنْدِيقًا وَإِمَّا جَاهِلًا ضَالًّا... ومثل لذلك بِمَا يَدَّعِيهِ الْبَاطِنِيَّةُ الْقَرَامِطَةُ مِنْ الْإِسْمَاعِيلِيَّة وَالنُّصَيْرِيَّة وَأَمْثَالِهِمْ مِمَّنْ وَافَقَهُمْ مِنْ الْفَلَاسِفَةِ وَغُلَاةِ الْمُتَصَوِّفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِين[(٢)].

وبهذا يتضح موقف ابن تيمية الموافق تمامًا لموقف جمهور العلماء من

(١) مجموع الفتاوى ١٣/٢٤١، ٢٤٢.

(٢) المصدر السابق ١٣/٢٣٥، ٢٣٦.

الصوفية وغيرهم.

قول الإمام أبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ):

يفرق الإمام أبو حيان في مقدمة تفسيره البحر المحيط بين كلام الصوفية المناسب لمدلول اللفظ، وبين أقوال الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها اللغوية، حيث يقول عند عرضه لمنهجه في تفسيره: «وَرُبَّمَا أَلْمَمْتُ بِشَيْءٍ مِنْ كَلَامِ الصُّوفِيَّةِ مِمَّا فِيهِ بَعْضُ مُنَاسَبَةٍ لِمَدْلُولِ اللَّفْظِ، وَتَجَنَّبْتُ كَثِيرًا مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ وَمَعَانِيهِمُ الَّتِي يُحَمِّلُونَهَا الْأَلْفَاظَ، وَتَرَكْتُ أَقْوَالَ الْمُلْحِدِينَ الْبَاطِنِيَّةِ الْمُخْرِجِينَ الْأَلْفَاظَ الْقَرِيبَةَ عَنْ مَدْلُولَاتِهَا فِي اللُّغَةِ إِلَى هَذَيَانٍ افْتَرَوْهُ عَلَى الله تَعَالَى وَعَلَى عَلِيٍّ كَرَّمَ الله وَجْهَهُ وَعَلَى ذُرِّيَّتِهِ، وَيُسَمُّونَهُ عِلْمَ التَّأْوِيلِ... وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا، وَقَدْ رَدَّ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ أَقَاوِيلَهُمْ وَذَلِكَ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ، نَسْأَلُ الله السَّلَامَةَ فِي عُقُولِنَا وَأَدْيَانِنَا وَأَبْدَانِنَا »[1].

قول الإمام سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩١هـ):

يقول سعد الدين التفتازاني في شرخ العقائد النسفية: «سميت الملاحدة باطنية؛ لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها، بل لها معان باطنة لا يعرفها إلا المعلم وقصدهم بذلك نفى الشريعة بالكلية، وأما ما يذهب إليه بعض المحققين بأن النصوص على ظاهرها، ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تكشف عن أرباب السلوك، يمكن التوفيق بينها وبين الظواهر

(١) البحر المحيط ١٣/١.

المرادة، فهي من كمال الإيمان ومحض العرفان»[1].

قول الشيخ أحمد زرُّوق الفاسي (ت٨٩٦هـ):

يقول- رَحِمَهُ ٱللَّهُ-عن طريق الصوفية في أخذهم الإشارة من ظاهر اللفظ والمعنى خلافًا للباطنية: «قوم أثبتوا المعاني وحققوا المباني، وأخذوا الإشارة من ظاهر اللفظ وباطن المعنى وهم الصوفية المحققون، والأئمة المدققون، لا الباطنية الذين حملوا الكل على الإشارة، فهم لم يثبتوا المعنى ولا العبارة، فخرجوا عن الملة، ورفضوا الدين كله[2].

ويقول أيضًا: «كل باطن على انفراده باطل، وجيده من الحقيقة عاطل، والرسول هو الإمام عليه الصلاة والسلام»[3].

ويقول أيضًا: «وأخصُّ أيضًا - أي نظر الصوفي- من نظر المفسر وصاحب فقه الحديث؛ لأن كلا منهما يعتبر الحكم والمعنى، ليس إلا، وهو يزيد بطلب الإشارة بعد إثبات ما أثبتوه وإلا فهو باطني خارج عن الشريعة، فضلًا عن المتصوفة. والله أعلم»[4].

والشيخ رزوق كثيرًا ما يؤكد على هذا المعنى في قواعده[5]، وهو معنى دقيق، يتبين به الفرق بين محققي الصوفية وأئمتهم وما هم عليه من كمال

---

(١) الإتقان ١٩٥/٤.

(٢) قواعد التصرف: قاعدة (٧٧)

(٣) قواعد التصوف: قاعدة (٢١٦).

(٤) المرجع السابق: قاعدة (٥٥).

(٥) المرجع السابق: قاعدة (٣٠)، (١١٩)، (٢٠٨) وغيرها.

الإيمان، والباطنية وما هم عليه من الكفر التام.

قول الإمام الألوسي (ت١٢٧٠هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة تفسيره: «وأما كلام السادة الصوفية في القرآن فهو من باب الإشارات إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة وذلك من كمال الإيمان ومحض العرفان لا أنهم اعتقدوا أن الظاهر غير مراد أصلا وإنما المراد الباطن فقط إذ ذاك اعتقاد الباطنية الملاحدة توصلوا به إلى نفي الشريعة بالكلية وحاشا سادتنا من ذلك كيف وقد حضوا على حفظ التفسير الظاهر وقالوا لا بد منه أولا إذ لا يطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر ومن ادعى فهم أسرار القرآن قبل إحكام التفسير الظاهر فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر البيت قبل أن يجاوز الباب»[(١)].

ثم ذكر الإمام الألوسي بعض الأدلة التي ذكرتها آنفًا مؤيدًا بها كلامه، ثم قال: «فلا ينبغي لمن له أدنى مسكة من عقل بل أدنى ذرة من إيمان أن ينكر اشتمال القرآن على بواطن يفيضها المبدأ الفياض على بواطن من شاء من عباده»[(٢)].

وأكتفي بهذه الشواهد في بيان موقف العلماء من التفرقة بين إشارات الصوفية، وتأويلات الباطية ففي ذلك ما يفي بالغرض، وبهذا يتضح ما قصدت إليه من ثبوت اتساع الهوة، وشساعة البون بين التفسيرين.

---

(١) تفسير روح المعاني ١/٨.

(٢) تفسير روح المعاني ١/٨.

المبحث الرابع

آراء العلماء والمفسرين وأقوالهم في التفسير الإشاري الصوفي

اختلفت أقوال العلماء في التفسير الإشاري(الصوفي) بين مؤيد-وهم الجمهور- ومعارض.

والمؤيد يشترط تحقق الضوابط السابقة التي تجعل التفسير الإشاري سائغًا شرعًا وعقلًا، والمعارض قد يكون اعتراضه عليه مطلقًا جملة وتفصيلًا؛ لاكتفائه بظاهر النص، واحتياطه في عدم الإضافة إلى معناه ما ليس منه، خاصة مع تعدد المذاهب والمشارب والمآرب، مما يجعله عرضة لعدم الانضباط... وقد يكون اعتراضه مقيدًا بتسميته تفسيرًا لا من جهة اعتباره إشارة، فاعتراضه على التسمية إذا صحت المعاني، أو لعدم تحقق جميع الشروط التي اتفق عليها العلماء فيه، فإذا ما توافرت الشروط عند قوم وارتفع اسم التفسير عند آخرين اتفقوا مع المؤيدين على صحته، على أن هناك فريقًا آخر قد رفض هذا التفسير جملة وتفصيلًا، كلًّا وجزئا، ليس لشيء إلا لارتباطه بالتصوف الذي يرفضه جملة وتفصيلا أيضا، دون نظرة موضوعية مؤسَّسة على الكتاب والسنة ومؤصَّلة بهما ينبني عليها القبول والرفض، أو الأخذ والرد كما هو مسلك المحققين والراسخين من جماهير أهل العلم، وليس هذا محل تفضيل ذلك، وما يعنينا هنا هو عرض بعض أقوال العلماء في التفسير الإشاري، والتي يتضح بها موقفهم منه، واتجاه جمهورهم إلى قبوله بمنهج رشيد وقول سديد، وسوف أتناولها في المطالب الآتية، وأبدأ هنا بأقوال المؤيدين.

المطلب الأول

آراء وأقوال العلماء والمفسرين المؤيدين للتفسير الإشاري الصوفي

رأي الإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ):

يرى الإمام الغزالي أن أهمية التفسير الإشاري لا تقل عن التفسير الظاهري ولا يغني أحدهما عن الآخر، فالاقتصار على ظاهر التفسير وترجمة لألفاظ لا يكفي في فهم حقائق المعاني والأسرار، وفهم حقائق المعاني لا يتوصل إليها إلا بعد معرفة ظاهر التفسير(١).

ويوضح الإمام الغزالي ذلك مبينًا الفرق بينهما بمثال: وهو أن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ الله رَمَى﴾(٢) فظاهره تفسير واضح وحقيقة معناه غامضة، فإنه إثبات للرمي ونفي له وهما متضادان في الظاهر ما لم يفهم أنه رمى من وجه ولم يرم من وجه، ومن الوجه الذي لم يرم رماه الله عَزَّوَجَلَّ.

وكذلك قال تعالى: ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ الله بِأَيْدِيكُمْ ﴾(٣) فإذا كانوا هم المقاتلين كيف يكون الله سبحانه هو المعذِّب وإذا كان الله تعالى هو المعذب بتحريك أيديهم فما معنى أمرهم بالقتال؟!

فحقيقة هذا يستمد من بحر عظيم من علوم المكاشفات لا يغني عنه ظاهر التفسير، وهو أن يعلم وجه ارتباط الأفعال بالقدرة الحادثة، ويفهم وجه ارتباط القدرة بقدرة الله عَزَّوَجَلَّ، حتى ينكشف بعد إيضاح أمور كثيرة غامضة

(١) الإحياء ١/٥٢٦.

(٢) سورة الأنفال: جزء من الآية ١٧.

(٣) سورة التوبة: جزء من الآية ١٤.

صدق قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ الله رَمَى﴾ ولعل العمر لو أُنفق في استكشاف أسرار هذا المعنى وما يرتبط بمقدماته ولواحقه لانقضى العمر قبل استيفاء جميع لواحقه وما من كلمة من القرآن إلا وتحقيقها محوج إلى مثل ذلك...».

ثم يقول: «فأسرار كلمات الله لا نهاية لها، فتنفد الأبحر قبل أن تنفد كلمات الله عَزَّوَجَلَّ، فمن هذا الوجه يتفاوت الخلق في الفهم بعد الاشتراك في معرفة ظاهر التفسير، وظاهر التفسير لا يغني عنه ومثاله: فهم بعض أرباب القلوب من قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في سجوده: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ من سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ من عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لاَ أُحْصِى ثَنَاءً عَلَيْكَ، أنت كما أَثْنَيْتَ على نَفْسِكَ»[1]، أنه قيل له: ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾[2] فوجد القرب في السجود فنظر إلى الصفات فاستعاذ ببعضها من بعض فإن الرضا والسخط وصفان، ثم زاد قربه فاندرج القرب الأول فيه فرقي إلى الذات، فقال: «أعوذ بك منك» ثم زاد قربه بما استحيا به من الاستعاذة على بساط القرب فالتجأ إلى الثناء فأثنى بقوله: «لا أحصي ثناء عليك» ثم علم أن ذلك قصور فقال: «أنت كما أثنيت على نفسك» فهذه خواطر تفتح لأرباب القلوب، ثم لها أغوار وراء هذا وهو فهم معنى القرب واختصاصه بالسجود، ومعنى

(١) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، كِتَاب: الصَّلَاةِ، بَاب: ما يُقَالُ في الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، رقم ٤٨٦.
والحديث أخرجه أبو داود ٢٣٢/١، رقم ٨٧٦، والترمذي٥/٥٢٤، رقم ٣٤٩٣، والنسائي ٩٨/١، رقم ١٥٨، والإمام أحمد ٩٦/١، رقم ٧٥١، أيضاً.

(٢) سورة العلق، من الآية: ١٩.

الاستعاذة من صفةٍ بصفة ومنه به، وأسرار ذلك كثيرة، ولا يدل تفسير ظاهر عليه وليس هو مناقضاً لظاهر التفسير بل هو استكمال له ووصول إلى لبابه عن ظاهره »[١].

وبهذا بين الإمام الغزالي أهمية التفسير الإشاري الذي يبنى على الوصول إلى حقيقة المعنى، والاقتصار على ظاهر التفسير بعد عن منهج الحقيقة [٢].

ولذا فقد أوجب الإمام الغزالي على المفسر أن ينظر في القرآن من وجه اللغة والاستعارة وغيرها... ثم قال: «ومن وجه كلام المتصوفة حتى يقرب تفسيره إلى التحقيق»[٣].

ولم يترك الإمام الغزالي الأمر هكذا مطلقًا دون تقييد بالشروط والضوابط التي وضعها العلماء، بل كان هو أول من وضع تلك الشروط التي سبق ذكرها وزاد عليها مؤكدًا على:

- أنه لا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر[٤].
- وأن الإشارة التي ليس بينها وبين ظاهر التفسير مناسبة كذب محض كتأويل الباطنية[٥].

---

(١) الإحياء ١/٥٢٩، ٥٣٠.

(٢) الرسالة اللدنية صـ٢٢٣.

(٣) الرسالة اللدنية صـ٢٢٨.

(٤) الإحياء ١/٥٢٦، ٢/١٤٧٤.

(٥) فضائح الباطنيةصـ٥٣.

- وأن مناقضة الإشارة لظاهر التفسير أقرب إلى الكفر من الإيمان[١].
- وأن الإشارة التي ليس لها شاهد يؤيدها من الشرع، أو من دلالة اللغة من التفسير بالرأي المذموم[٢].
- وأن مخالفة الإشارة بالتأويل نصًا متواترًا من الكتاب والسنة كفر، وصاحبه مكذب، وإن كان يزعم أنه مؤول[٣].
- وأن المتشبهين بالباطنية من مدعي التصوف ضررهم في الدين أعظم من ضرر الكافر، إذ بهم ينفتح باب من الإباحة لا ينسد، والكافر لا يصغى إليه لظهور كفره[٤]، ولذا شدد الإمام الغزالي النكير عليهم حتى حكم بوجوب قتلهم، بل إن قتل أحدهم عنده أفضل من قتل مائة كافر[٥]، وذلك لجمعهم بين كفر الباطن ونفاق الظاهر[٦].
- وأن الإشارات في النهاية ليست التفسير المراد بالآية، بل هي من باب التنبيه والاعتبار من ذكر الظواهر[٧].

وكلام الإمام الغزالي في التفسير الإشاري كثير وطويل ومتشعب

---

(١) الإحياء ١/١٧٣، ١٧٨

(٢) المصدر السابق ١/٦٢، ٦٣، فضائح الباطنية صـ١٢، وفيصل التفرقة صـ٢٢٨.

(٣) فيصل التفرقة صـ٢٤٨.

(٤) المرجع السابق: الموضع السابق.

(٥) المرجع السابق: الموضع السابق.

(٦) الإحياء ٣/١٨٧٥.

(٧) المصدر السابق ١/٨٣، ٢/٢٢٣٩.

ومتفرق في كثير من مؤلفاته، وما ذكرته منه يفي بالغرض.

وفي الإحياء كثير من النماذج التي فسر فيها الغزالي الآيات تفسيرًا إشاريًا كتفسيره قول الله تعالى: ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾[١] بأنه لا يمس باطن معناه إلا من كان متطهرًا عن كل رجس مستنيرًا بنور التعظيم والتوقير كما أن ظاهر جلد المصحف لا يمسه إلا من كان متطهرًا[٢]، وكتفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾[٣] أي: من الإشكالات والشبه، ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾[٤] يعلمه علمًا من غير تعلم ويفطنه من غير تجربة[٥].

وكتفسيره قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾[٦] بالليلة التي ينكشف فيها شيء من الملكوت[٧]، وغيرها.

رأي الإمام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ):

لقد أطال ابن تيمية - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - القول في هذه المسألة وفصلها تفصيلًا حسنًا، وذلك عند حديثه عن الظاهر والباطن في «مجموع الفتاوى» فقد بدأ ابن تيمية ببيان معنى «أهل الظاهر» و«أهل الباطن» و«علم الظاهر» و«علم

(١) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

(٢) الإحياء ١/٥٠٩.

(٣) سورة الطلاق، من الآية ٢.

(٤) سورة الطلاق: من الآية ٣.

(٥) الإحياء ٢/١٣٧٩.

(٦) سورة القدر: الآية ١.

(٧) الإحياء ١/٤٢٨.

الباطن» ولم يحكم على ذلك كله بالبطلان- كما شاع في بعض أتباعه-[1]، وإنما قال: «وَقَدْ شَاعَ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ: «عِلْمُ الظَّاهِرِ وَعِلْمُ الْبَاطِنِ» و«أَهْلُ الظَّاهِرِ وَأَهْلُ الْبَاطِنِ، وَدَخَلَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَاتِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ »[2].

ثم تحدث عن العلم الذي يبطن عن أكثر الناس فهمه، أو يبطن عن فهم من وقف مع الظاهر، وجعله ابن تيمية قسمين قال:

أَحَدُهُمَا: بَاطِنٌ يُخَالِفُ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ.

والثَّانِي: لَا يُخَالِفُهُ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَبَاطِلٌ؛ فَمَنْ ادَّعَى عِلْمًا بَاطِنًا أَوْ عِلْمًا بِبَاطِنٍ وَذَلِكَ يُخَالِفُ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ كَانَ مُخْطِئًا إمَّا مُلْحِدًا زِنْدِيقًا وَإِمَّا جَاهِلًا ضَالًّا.

وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ فِي الْعِلْمِ الظَّاهِرِ قَدْ يَكُونُ حَقًّا وَقَدْ يَكُونُ بَاطِلًا، فَإِنَّ الْبَاطِنَ إذَا لَمْ يُخَالِفْ الظَّاهِرَ لَمْ يُعْلَمْ بُطْلَانُهُ مِنْ جِهَةِ مُخَالَفَتِهِ لِلظَّاهِرِ الْمَعْلُومِ، فَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ حَقٌّ قُبِلَ، وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ بَاطِلٌ رُدَّ وَإِلَّا أُمْسِكَ عَنْهُ.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣/٢٢٣- ٢٦٩.

(٢) وهم العوام منهم حتى زعموا أن ابن تيمية لا يقبل هذه الإشارات ولا يجيزها جملة وتفصيلًا!! وقد ساعد على هذا الفهم ما ينقله بعض الباحثين المغرضين من عبارات مبتورة عن ابن تيمية، تخدم مذهبهم وتوجههم، وتسيء لهذا الإمام.
انظر مثلًا ما جاء في رسالة «ابن تيمية وجهوده في التفسير» لإبراهيم خليل بركة تحت عنوان «رأيه في التفسير الصوفي» حيث اختزل فيه هذا الباحث رأي الإمام ابن تيمية في أسطر قليلة، رغم أن الإمام فصَّل ذلك في أربعين صفحة في الفتاوى ومواضع أخرى، فجاء الكلام مبتورًا ولا يدل على رأي الإمام ولا يحكيه ولا يمثله!!

وَأَمَّا الْبَاطِنُ الْمُخَالِفُ لِلظَّاهِرِ الْمَعْلُومِ فَمِثْلُ مَا يَدَّعِيهِ الْبَاطِنِيَّةُ الْقَرَامِطَةُ مِنْ الْإِسْمَاعِيلِيَّة وَالْنُصَيْرِيَّة وَأَمْثَالِهِمْ مِمَّنْ وَافَقَهُمْ مِنْ الْفَلَاسِفَةِ وَغُلَاةِ الْمُتَصَوِّفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِين، وَشَرُّ هَؤُلَاءِ الْقَرَامِطَةُ؛ فَإِنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ لِلْقُرْآنِ وَالْإِسْلَامِ بَاطِنًا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ؛ فَيَقُولُونَ: الصَّلَاةُ الْمَأْمُورُ بِهَا لَيْسَتْ هَذِهِ الصَّلَاةَ.. إلخ »[1].

وما ذكره ابن تيمية: هو عين ما ذكره العلماء والمحققون من الصوفية وغيرهم كما سيأتي، ثم فرَّق ابن تيمية بين القرامطة الكفرة وبين عامة الصوفية والمتكلمين، وأنهم ليسوا رافضة وإن كانوا قد دخلوا في كثير من أقول القرامطة، ولذ سماهم بعد ذلك بباطنية الصوفية.. ثم فرَّق بين عامة الصوفية وبين المحققين والأئمة منهم المتفقين مع أهل السنة والجماعة.

ومن سمَّاهم ابن تيمية بباطنية الصوفية قصد بهم الذين يعطلون الظواهر ويأتون ببواطن تخالف الشرع ولذا فقد مثل لذلك بابن عربي وقوله في وحدة الوجود وهو ما أنكرة الجنيد وسهل بن عبد الله وإبراهيم الخواص وغيرهم من المشايخ المهتدين.

وقد قسَّم ابن تيمية النوع الثاني - الذي لا يخالف الظاهر ويستدلون عليه من القرآن والحديث بألفاظ لم يرد بها ذلك وهي الإشارات- إلى قسمين:

قال: «وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي: فَهُوَ الَّذِي يَشْتَبِهُ كَثِيرًا عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ صَحِيحًا لِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّ الشَّأْنَ فِي كَوْنِ اللَّفْظِ

(١) مجموع الفتاوى ١٣/٢٣٥، ٢٣٦.

الَّذِي يَذْكُرُونَهُ دَلَّ عَلَيْهِ وَهَذَانِ قِسْمَانِ: «أَحَدُهُمَا» أَنْ يُقَالَ: إنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُرَادٌ بِاللَّفْظِ فَهَذَا افْتِرَاءٌ عَلَى الله، فَمَنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾[1] هِيَ النَّفْسُ، وَبِقَوْلِهِ ﴿اذْهَبْ إلَى فِرْعَوْنَ﴾[2] هُوَ الْقَلْبُ... فَقَدْ كَذَبَ عَلَى الله إمَّا مُتَعَمِّدًا وَإِمَّا مُخْطِئًا.

و«الْقِسْمُ الثَّانِي» أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الِاعْتِبَارِ وَالْقِيَاسِ لَا مِنْ بَابِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ، فَهَذَا مِنْ نَوْعِ الْقِيَاسِ، فَالَّذِي تُسَمِّيهِ الْفُقَهَاءُ قِيَاسًا هُوَ الَّذِي تُسَمِّيهِ الصُّوفِيَّةُ إشَارَةً، وَهَذَا يَنْقَسِمُ إلَى صَحِيحٍ وَبَاطِلٍ كَانْقِسَامِ الْقِيَاسِ إلَى ذَلِكَ، فَمَنْ سَمِعَ قَوْلَ الله تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾[3]، وَقَالَ: إنَّهُ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ أَوْ الْمُصْحَفُ فَقَالَ: كَمَا أَنَّ اللَّوْحَ الْمَحْفُوظَ الَّذِي كُتِبَ فِيهِ حُرُوفُ الْقُرْآنِ لَا يَمَسُّهُ إلَّا بَدَنٌ طَاهِرٌ فَمَعَانِي الْقُرْآنِ لَا يَذُوقُهَا إلَّا الْقُلُوبُ الطَّاهِرَةُ وَهِيَ قُلُوبُ الْمُتَّقِينَ كَانَ هَذَا مَعْنًى صَحِيحًا وَاعْتِبَارًا صَحِيحًا[4]، وَلِهَذَا يُرْوَى هَذَا عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[5] وَقَالَ: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾[6] وَقَالَ: ﴿يَهْدِي بِهِ الله مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾[7] وَأَمْثَال ذَلِكَ»[8].

(١) سورة البقرة: جزء من الآية ٦٧.

(٢) سورة طه: جزء من الآية ٢٤، وسورة النازعات: جزء من الآية ١٧.

(٣) سورة الواقعة: آية ٧٩.

(٤) هكذا المعنى ذكره الإمام الغزالي في الإحياء ٥٠٩/١، فلعل الإمام ابن تيمية نقله عنه.

(٥) سورة الواقعة: الآية ١، ٢.

(٦) سورة آل عمران: آية ١٣٨.

(٧) سورة المائدة: جزء من الآية ١٩.

(٨) مجموع الفتاوى ٢٤٢/١٣، ٢٤٣.

وهكذا نرى الإمام ابن تيمية يرتضى التفسير الإشاري الصحيح ويقبله بشروطه ويستحسنه ويدلل عليه من الآيات وينسبه إلى طائفة من السلف، وهو منهج قويم لا يختلف عن منهج جمهور العلماء ومحققي الصوفية وأئمتهم.

رأي الإمام ابن جزي الكلبي (ت٧٤١هـ):

وسجل الإمام ابن جزي الكلبي رأيه في التفسير الإشاري في مقدمة تفسيره «التسهيل لعلوم التنزيل» فجاء رأيه معتدلًا فلم يقبله على إطلاقه، بل قيده بضوابطه، فقبل صحيحه وما يستحسن منه، ورد باطله وما يعترض عليه أو يقدح فيه منه، حيث قال: «وأما التصوّف فله تعلق بالقرآن؛ لما ورد في القرآن من المعارف الإلهية ورياضة النفوس، وتنوير القلوب، وتطهيرها باكتساب الأخلاق الحميدة، واجتناب الأخلاق الذميمة، وقد تكلمت المتصوّفة في تفسير القرآن فمنهم من أحسن وأجاد، ووصل بنور بصيرته إلى دقائق المعاني ووقف على حقيقة المراد، ومنهم من توغل في الباطنية وحمل القرآن على ما لا تقتضيه اللغة العربية... وقد ذكرنا في هذا الكتاب ما يستحسن من الإشارات الصوفية، دون ما يعترض أو يقدح فيه»[(١)].

رأي الإمام ابن القيم (ت٧٥١هـ):

ويرى الإمام ابن القيم-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أن التفسير الإشاري أصل من الأصول الثلاثة التي يدور عليها تفسير الناس، وأنه متى اجتمعت فيه الشروط والضوابط التي ذكرها العلماء كان استنباطًا حسنًا، قال: «وتفسير الناس يدور

(١) التبيان في أقسام القرآن ص٧٩.

على ثلاثة أصول: تفسير على اللفظ، وهو الذي ينحو إليه المتأخرون، وتفسير على المعنى: وهو الذي يذكره السلف، وتفسير على الإشارة: وهو الذي ينحو إليه كثير من الصوفية وغيرهم، وهذا لا بأس به بأربعة شروط:

١- ألَّا يناقض معنى الآية.

٢- وأن يكون معنًى صحيحًا في نفسه.

٣- وأن يكون في اللفظ إشعار به.

٤- وأن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم، فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطًا حسنًا»[1].

رأي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ):

وفي مقدمة تفسيره «التحرير والتنوير» يفرق ابن عاشور بين مسلك طائفة الباطنية وتفسيرهم القرآن بالهوى حتى صرفوا الألفاظ عن ظواهرها، وبين ما يتكلم به أهل الإشارات من الصوفية في بعض الآيات القرآنية من معانٍ لا تجري على ألفاظ القرآن ظاهرًا، ولكن بتأويل ونحوه، قال: «فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَدَّعُونَ أَنَّ كَلَامَهُمْ فِي ذَلِكَ تَفْسِيرٌ لِلْقُرْآنِ، بَلْ يَعْنُونَ أَنَّ الْآيَةَ تَصْلُحُ لِلتَّمَثُّلِ بِهَا فِي الْغَرَضِ الْمُتَكَلَّمِ فِيهِ، وَحَسْبُكُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ سَمَّوْهَا إِشَارَاتٍ وَلَمْ يُسَمُّوهَا مَعَانِيَ، فَبِذَلِكَ فَارَقَ قَوْلُهُمْ قَوْلَ الْبَاطِنِيَّةِ. وَلِعُلَمَاءِ الْحَقِّ فِيهَا رَأْيَانِ: فَالْغَزَالِيُّ يَرَاهَا مَقْبُولَةً...

ثم استشهد ببعض كلامه في الإحياء مما سبق ذكره، ثم قال: «وَابْنُ

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ١/١٧.

الْعَرَبِيّ فِي كِتَابِ: «الْعَوَاصِمِ» يَرَى إِبْطَالَ هَذِهِ الْإِشَارَاتِ كُلِّهَا... وأَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي إِبْطَالِ أَنْ يَكُونَ لِلْقُرْآنِ بَاطِنٌ غَيْرُ ظَاهِرِهِ.

ثم أردا ابن عاشور أن ينفرد بقول له في المسألة يتوسع فيه في قبول تلك الإشارات لكن دون أن تصل إلى الاقتراب من الحد الفارق بينها وبين قول الباطنية فقال: «وَعِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْإِشَارَاتِ لَا تَعْدُو وَاحِدًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْحَاءَ: الْأَوَّلُ مَا كَانَ يَجْرِي فِيهِ مَعْنَى الْآيَةِ مَجْرَى التَّمْثِيلِ لِحَالٍ شَبِيهٍ بِذَلِكَ الْمَعْنَى كَمَا يَقُولُونَ مَثَلًا: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَساجِدَ الله أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾[1] أَنَّهُ إِشَارَةٌ لِلْقُلُوبِ لِأَنَّهَا مَوَاضِعُ الْخُضُوعِ لِلَّهِ تَعَالَى إِذْ بِهَا يُعْرَفُ فَتَسْجُدُ لَهُ الْقُلُوبُ بِفَنَاءِ النُّفُوسِ. وَمَنْعُهَا مِنْ ذِكْرِهِ هُوَ الْحَيْلُولَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَعَارِفِ اللَّدُنِّيَّةِ، وَسَعى فِي خَرابِها بِتَكْدِيرِهَا بِالتَّعَصُّبَاتِ وَغَلَبَةِ الْهَوَى، فَهَذَا يُشْبِهُ ضَرْبَ الْمَثَلِ لِحَالِ مَنْ لَا يُزَكِّي نَفْسَهُ بِالْمَعْرِفَةِ وَيَمْنَعُ قَلْبَهُ أَنْ تَدْخُلَهُ صِفَاتُ الْكَمَالِ النَّاشِئَةُ عَنْهَا بِحَالِ مَانِعِ الْمَسَاجِدِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُ الله، وَذِكْرُ الْآيَةِ عِنْدَ تِلْكَ الْحَالَةِ كَالنُّطْقِ بِلَفْظِ الْمَثَلِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي حَدِيثِ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ» كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْغَزَالِيِّ.

الثَّانِي: مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ التَّفَاؤُلِ فَقَدْ يَكُونُ لِلْكَلِمَةِ مَعْنًى يَسْبِقُ مِنْ صُورَتِهَا إِلَى السَّمْعِ هُوَ غَيْرُ مَعْنَاهَا الْمُرَادِ وَذَلِكَ مِنْ بَابِ انْصِرَافِ ذِهْنِ السَّامِعِ إِلَى مَا هُوَ الْمُهِمُّ عِنْدَهُ وَالَّذِي يَجُولُ فِي خَاطِرِهِ وَهَذَا كَمَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ﴾[2] مَنْ ذَلَّ ذِي إِشَارَةٌ لِلنَّفْسِ يَصِيرُ من

(١) سورة البقرة، من الآية: ١١٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٥٥.

المقربين الشفعاء، فَهَذَا يَأْخُذُ صَدَى مَوْقِعِ الْكَلَامِ فِي السَّمْعِ وَيَتَأَوَّلُهُ عَلَى مَا شُغِلَ بِهِ قَلْبُهُ. وَرَأَيْت الشَّيْخ مُحي الدِّينِ يُسَمِّي هَذَا النَّوْعَ سَمَاعًا وَلَقَدْ أَبْدَعَ.

الثَّالِثُ: عِبَرٌ وَمَوَاعِظُ وَشَأْنُ أَهْلِ النُّفُوسِ الْيَقْظَى أَنْ يَنْتَفِعُوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَيَأْخُذُوا الْحِكْمَةَ حَيْثُ وَجَدُوهَا فَمَا ظَنُّكَ بهم إذا قرأوا الْقُرْآنَ وَتَدَبَّرُوهُ فَاتَّعَظُوا بِمَوَاعِظِهِ فَإِذَا أَخَذُوا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْناهُ أَخْذاً وَبِيلًا﴾[1] اقْتَبَسُوا أَنَّ الْقَلْبَ الَّذِي لَمْ يَمْتَثِلْ رَسُولَ الْمَعَارِفِ الْعُلْيَا تَكُونُ عَاقِبَتُهُ وَبَالًا ...

ثم بين أن نسبة الإشارة إلى لفظ القرآن مجازية، وليست مجازية وليست حق الدلالة اللفظية ولا استعمالية حتى تكون من لوازم اللفظ وتوابعه، ولكن الآيات لما أثارت اعتبارهم نسبوا تلك الإشارات إليها.

ومن تأمل كلام ابن عاشور رأى أنه لم يخرج عن كلام جمهور العلماء فيما يخص النوع الأول والثالث بل هما على التحقيق نوع واحد، أما النوع الثاني فمردود بالضوابط والشروط التي وضعها العلماء كما لا يخفى.

وقد ذكر الإمام السيوطي في الإتقان أن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني سئل عن رجل قال في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ معناه: من ذل، أي: من الذل، ذي: إشارة إلى النفس، يشف: من الشفا جواب (من) ع: أمر من الوعي، فأفتى بأنه ملحد، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾[2]، قال ابن عباس: هو أن يوضع

(١) سورة المزمل، آية: ١٦.

(٢) سورة فصلت، من الآية: ٤٠.

الكلام على غير موضعه. أخرجه ابن أبي حاتم[1].

أقول: ومثل ذلك أيضًا تفسير بعضهم لقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الله لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2] بجعل كلمة (لَمَعَ) فعلًا ماضيًا، وكلمة (المحسنين) مفعوله، وهذا من التلاعب بآيات الله، وهو تأويل بعيد سخيف كما قال الزرقاني في مناهل العرفان[3].

رأي الشيخ ابن عطاء الله السكندري (ت٧٠٩هـ):

وأختم هذه الآراء برأي ابن عطاء الله السكندري؛ لما أرى في كلامه من نور وجمع واعتدال على فهم الإنصاف والحق، وهو من أكابر الصوفية ومحققيهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث يرى تاج الدين ابن عطاء الله السكندري- رَحِمَهُ اللَّهُ- أن تفسير الصوفية لكلام الله وكلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمعاني الغريبة كالتي نقلها عن شيخه أبي الحسن الشاذلي في لطائف المنن، ليس إحالة للظاهر عن ظاهره، ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جلبت الآية له، ودلت عليه في عرف اللسان، وثم أفهام باطنه تفهم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبه، وقد استدل على ذلك بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لكل آية ظاهر وباطن، وحد ومطلع» قال: «فلا يصدنك عن تلقي هذه المعاني منهم أن يقول لك ذو جدل ومعارضة هذا إحالة لكلام الله عَزَّوَجَلَّ، وكلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فليس ذلك بإحالة، وإنما كان يكون إحالة لو قالوا لا معنى للآية إلا هذا، وهم لم

(١) الإتقان ١٩٥/٤.

(٢) سورة العنكبوت، من الآية: ٦٩.

(٣) مناهل العرفان ٥٤٩/١.

يقولوا ذلك، بل يقرون الظواهر على ظواهرها مرادا بها موضوعاتها، ويفهمون عن الله ما أفهمهم، ثم ضرب الأمثلة لذلك[1].

وأكتفي بهذه الآراء للعلماء المؤيدين للتفسير الإشاري الذين يمثلون رأي الجمهور، ففي كلامهم غنية وافية بالغرض دالة على غيرها.

(١) لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي والشيخ الشاذلي أبي الحسن ص١١١.

المطلب الثاني

آراء وأقوال العلماء والمفسرين المعارضين للتفسير الإشاري الصوفي والرد عليهم

ويرى بعض العلماء رفض هذا النوع من التفسير ويرون بطلانه جملة وتفصيلًا، وهؤلاء تختلف دوافعهم في رفض التفسير الإشاري وعدم قبوله، فمنهم من يرفضه لارتباطه بالتصوف الذي يرفضه أيضًا جملة وتفصيلًا، دون تفريق بين ما فيه من حق وباطل، وصواب وخطأ.. (١).

(١) فمن ذلك قول أحدهم: وقد استدل الصوفية لإباحة هذا النوع من التفسير بأدلة واهية، إما ضعيفة أو ساقطة أو موضوعة لا يمكن أن يؤخذ منها ولو إلماحة لتجويز مثل هذه الشطحات مع كتاب الله تعالى، وسيأتي إن شاء الله تعالى أن بعض أهل العلم وضع شروطًا صارمة لقبول مثل هذا النوع، وإن كنت أرى أنه باطل جملة وتفصيلًا... ثم يذكر آراء كبار أئمة الإسلام كابن الصلاح، والشاطبي، وابن تيمية، والسيوطي، وابن عاشور وغيرهم وقبولهم للتفسير الإشاري بضوابطه وشروطه... ثم يقول: فإذا توفرت هذه الشروط، وليس للتفسير ما ينافيه أو يعارضه من الأدلة الشرعية، جاز الأخذ به أو تركه؛ لأنه من قبيل الوجدانيات، والوجدانيات لا تقوم على دليل نظري، وإنما هو أمر يبعث على تنمية المشاعر وتحصيل مكارم الأخلاق، فيجده الصوفي من نفسه ويسره بينه وبين ربه، فله أن يأخذ به أو يعمل بمقتضاه دون أن يلزم به أحدا من الناس، والأحرى ألا يسمى هذا اللون من الفهم تفسيرا وإنما يسمى ذكر النظير بالنظير الذي يعتبر صحيحا.
أقول: ولا يخفى ما في هذا الكلام من خطأ وتناقض معًا، فأدلة التفسير الإشاري منها ما هو في صحيح البخاري كما سبق، ثم كيف يرى بطلانه جملة وتفصيلًا في أول كلامه ثم يجيزه في آخره ؟!! وتتوقف صحته عنده على التسمية وهي شكلية!!.
ينظر: شبكة الألوكة، المجلس العلمي، السكران التميمي.

ويتمثل هذا في بعض أتباع المنهج السلفي، وعباراتهم في ذلك كثيرة، كتسمية التفسير الإشاري بتفسير المبتدعة الصوفية، والتفسير الباطني والشيعي.. وغير ذلك.

وهذا منهج مخالف لمنهج المحققين من أئمة جمهور العلماء الذين لا يحكمون أحكامًا مطلقة على الشيء بمجرد اسمه أو انتمائه إلى فرقة أو مذهب، وإنما يقرون ما فيه من حق ويبطلون ما فيه من باطل، على ميزان الشرع بالنظر في أدلته وضوابطه، ولهذا قبلوا التفسير الإشاري وأجازوه بضوابطه كما ذهب إليه أيضًا ابن تيمية وابن القيم وغيرهما كما سبق.

ومنهم من يرده لاكتفائه بالتفسير الظاهر للآيات، والذي تتعلق به الأحكام والتشريعات، ولا يرى ضرورة لهذه المعاني الإشارية التي قد تختلط بتأويلات بعيدة أو باطلة تثير الفتنة، فيحتاط بعدم ذكرها تفسيرًا للآيات، تنزيهًا لمعاني القرآن، وإن كان يقبلها منفصلة بضوابطها الشرعية.

ومنهم من لا يرفض التفسير الإشاري لذاته، بل لما قد يترتب عليه من فتن واختلاف حيث إن هذه المعاني الإشارية خارجة عن إطار الضبط والتقيد، فتختلف باختلاف الأحوال والمقامات والمواجيد والمشارب والأذواق، مما يجعل المعاني عرضة للشطح والاختلاط..

والحق أن كل هذا وارد، وكثيرًا ما نجد في الإشارات الصوفية من المعاني ما ينبو عنها اللفظ، ولا يستسيغها شرع ولا عقل، لكن هذا يمكن كشفه واجتنابه بالضوابط السابقة التي وضعها العلماء للتفسير الإشاري تمييزًا للمعاني الصحيحة عن غيرها، دون أن يفرض، فيعتدل الميزان دون انحراف

فيه أو طغيان.

استدلال المانعين بآراء بعض الأئمة المتقدمين التي توهم ردهم للتفسير الإشاري:

وقد تمسك بعض الرافضين للتفسير الإشاري بكلام بعض أئمة التفسير السابقين؛ حيث فهموا منه - خطأ- ردهم للتفسير الإشاري، وليس الأمر كما زعموا كما سنبيته فيما يلي:

رأي الإمام أبي الحسن الواحدي النيسابوري المفسر(ت٤٦٨هـ):

قال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ - صنف أبو عبد الرحمن السلمي «حقائق التفسير» فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر»[(١)].

وقد اشتهر هذا القول للواحدي حتى لاكه كل من أراد الطعن في التفسير الإشاري، وهي شبهة مردودة بثلاثة ردود:

الأول: أن أبا عبد الرحمن السلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يعتقد أن إشاراته تفسيرًا للآيات ولم يقل ذلك، بل إنه في مقدمة كتابه «حقائق التفسير» أقر بظواهر الآيات، وأن فيها من الأحكام والإعراب واللغة والمجمل والمفسر والناسخ والمنسوخ وغيرها مما يشتغل به المتوسمون بالعلوم الظواهر، ثم بين أنه جمع فيه أقوال أهل الحقيقة من المشايخ ورتبة على حسب السور، حسب وسعه وطاقته مستدلًا لعمله بحديث: «لكل آية منه ظهر وبطن، ولكل حرف

(١) فتاوى ابن الصلاح صـ٣٥.

حد ومطلع»[1].

الثاني: أن السلمي لم يقتصر في تفسيره على الإشارات من أقوال الصوفية، كما قد يفهم من قول الواحدي، وكما أشيع عنه- عمدًا أو خطأ- حتى قال الشيخ الذهبي في التفسير والمفسرون عن طريقة السلمي في تفسيره: «قرأت في هذا التفسير وهو لا يتعرض فيه لظاهر القرآن، وإنما جرى في جميع ما كتبه على نمط واحد، وهو التفسير الإشاري وهو إذ يقتصر على ذلك لا يعنى أن التفسير الظاهر غير مراد»[2].

وهذا وهم وخطأ كبير من الشيخين الواحدي والذهبي-رحمهما الله- يدل على عدم قراءتهما لحقائق التفسير قراءة دقيقة متأنية، فإن السلمي جمع في تفسيره قدرًا كبيرًا من التفسير الظاهر للآيات منسوبًا وغير منسوب، حتى استوعب فيه أنواع التفسير بالمأثور الأربعة: التفسير بالقرآن، والتفسير بالسنة، والتفسير بقول الصحابي، والتفسير بقول التابعي، هذا فضلًا عن التفسير بالرأي، وذكر بعض ما يتعلق بعلوم القرآن.

---

(١) حقائق التفسير للسلمي ١/١٩-٢١.

(٢) التفسير والمفسرون ٢/٣٨٥.

وقد اغتر الشيخ الذهبي بقول الإمام ابن السبكي في طبقات الشافعية ٤/١٤٧: «وَكتاب حقائق التَّفْسِير الْمشَار إِلَيْهِ قد كثر الْكَلَام فِيهِ من قبل أَنه اقْتصر فِيهِ على ذكر تأويلات ومحال للصوفية ينبو عَنْهَا ظَاهر اللَّفْظ» حيث علق عليها قائلًا دون بحث أو تحقيق هذه كلمة حق لا غبار عليها!! وقد فاته أن كلام السبكي كان على سبيل الحكاية بذكر سبب طعن بعض العلماء على السلمي وتفسيره دون تقريره، ومن ينظر في ترجمته له وثنائه عليه ودفاعه عنه وتأييده لكلام المادحين له الموثقين لحاله يدرك هذا بيقين.

فمن تفسيره القرآن بالقرآن ما ذكره عند تفسيره[١] لقول الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾[٢] حيث نقل عن أبي بكر الوراق تفسير زينتها بما أخبر الله عنها بقوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾[٣].

وما ذكره عند تفسيره[٤] لقول الله تعالى: ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[٥] حيث نقل أن الله لم يعذر من أقام فيها بقوله: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ الله وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾[٦]... وغيرها[٧].

ومن تفسيره القرآن بالسنة ما ذكره عند تفسيره[٨] لقول الله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾[٩] حيث قال: قيل في هذه الآية إنه الرمي، وتفسير القوة في الآية بالرمي مروي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) حقائق التفسير ٣١٥/١.

(٢) سورة هود: آية ١٥.

(٣) سورة آل عمران: آية ١٤.

(٤) حقائق التفسير ٣٤٩/١.

(٥) سورة إبراهيم: الآية ٤٥.

(٦) سورة النساء: الآية ٩٧.

(٧) انظر: حقائق التفسير ٣٤٣/١ عند تفسير آية: ٢٣ من سورة إبراهيم، ٤٢٧/١ عند تفسير آية ٤٧ من سورة مريم، ١٤٣/٢ عند تفسير آية ٢١ من سورة الأحزاب وغيرها ما ورد في الحقائق من تفسير القرآن بالقرآن.

(٨) حقائق التفسير ٢٦٨/١.

(٩) سورة الأنفال: الآية ٦٠.

حيث قال عقبة بن عامر: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو على المنبر يقول: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي»[1].

وما ذكره عند تفسيره[2] لقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾[3] حيث روى السلمي بسنده عن أنس قال: قال رسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ قال علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ما معنى من أنفسكم قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «من أطيبكم نفسًا ونسبًا وحسبًا وصهرًا، ليس في آبائك من لدن آدم سفاح كلها نكاح»[4].

وهذا كثير في تفسير السلمي[5]فضلًا عن ما نقله في تفسيره عن الصحابة وغيرهم

من التابعين وأئمة المذاهب، كابن عباس[6]، وابن مسعود[7]، وعمر[8]،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة – باب فضل الرمي والحث عليه، رقم١٩١٧.

(٢) حقائق التفسير١/٢٩٢، ٢٩٣.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٢٨.

(٤) عزاه الشوكاني في فتح القدير ٢/٤٢٠، إلى ابن مردويه.

(٥) انظر: حقائق التفسير ١/٢٦١ عند تفسيره آية ١٩٩ من سورة الأعراف، و١/٢٨٠ عند تفسيره آية ٧١ من سورة التوبة، و١/٣٥٧ عند تفسيره آية ٧٥ من سورة الحجر وغيرها من تفسير القرآن بالسنة في تفسير السلمي.

(٦) حقائق التفسير١/٢٩٣.

(٧) حقائق التفسير ٢/٤٥.

(٨) حقائق التفسير ١/٣٨٤، ٢/٢٧٧.

وعلي[١]، والحسن البصري[٢]، والسفيانان[٣]، والإمام مالك[٤]، والشافعي[٥]، وأحمد[٦]، وابن المبارك[٧]، وغيرهم.

وبهذا يتبين لنا خطأ ما أشيع عن السلمي باقتصاره على الإشارات وعدم التعرض للتفسير الظاهر في حقائقه، كما تظهر مغالاة الواحدي في مقالته فيه، حتى علَّق عليها الإمام الذهبي بقوله: «واغوثاه ! واغربتاه!»[٨].

وأرجع أبو سعد ابن السمعاني قول الواحدي في السلمي إلى: أن الواحدي وإن كان حقيقًا بكل احترام وإعظام، لكن كان فيه بسط اللسان في الأئمة المتقدمين[٩]، على أن قول الإمام الواحدي لا يعني حكمه بتفكير السلمي، كما لا يدل على رفضه للتفسير الإشاري بضوابطه على ما عليه جمهور العلماء.

وعليه فلا يصلح الاستدلال به للرافضين للتفسير الإشاري والمعترضين عليه.

---

(١) حقائق التفسير ٣٥٩/١.

(٢) حقائق التفسير ٤٥/٢، ٦٨، ١٥١، ١٦١، وغيرها.

(٣) حقائق التفسير ٤٥/٢، ١١٠، ١٦١، ٢٦٨ وغيرها.

(٤) حقائق التفسير ٤٣٥/١، ١٥٠/٢، ١٩٧ وغيرها.

(٥) حقائق التفسير ٦٩/١، ٣٢٩/٢.

(٦) حقائق التفسير ٢١٤/٢.

(٧) حقائق التفسير ١٤٢/١، ٢١٧، ٤٢/٢، ١٢١، ١٣٠ وغيرها.

(٨) سير أعلام النبلاء ٢٥٥/١٧.

(٩) طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٤١/٥.

رأي ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) في التفسير الإشاري ورده على قول الواحدي في السلمي:

وقد رد الإمام ابن الصلاح قول الواحدي في السلمي مبينًا رأيه في التفسير الإشاري، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فتاواه ردًّا على سؤال عن كلام الصوفية في القرآن: «وجدت عَن الإِمَام أبي الْحسن الواحدي الْمُفَسّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنه قَالَ: صنف أَبُو عبد الرَّحْمَن السّلمِيّ حقائق التَّفْسِير فَإِن كَانَ قد اعْتقد أَن ذَلِك تَفْسِير فقد كفر، وَأَنا أَقُول: الظَّن بِمن يوثق بِهِ مِنْهُم أَنه اذا قَالَ شَيْئا من أَمْثَال ذَلِك أَنه لم يذكره تَفْسِيرا وَلَا ذهب بِهِ مَذْهَب الشَّرْح للكلمة الْمَذْكُورَة فِي الْقُرْآن الْعَظِيم، فَإِنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِك كَانُوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وَإِنَّمَا ذَلِك ذكر مِنْهُم لنظير مَا ورد بِهِ الْقُرْآن فإن النظير يذكر بالنظير فَمن ذلك قتال النَّفس فِي الْآيَة الْمَذْكُورَة - أي في القرآن- وهي قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾[1] فَكَأَنَّهُ قَالَ: أمرنَا بِقِتَال النَّفس وَمن يلينا من الْكفَّار، وَمَعَ ذَلِك فيا ليتهم لم يتساهلوا بِمثل ذَلِك لما فِيهِ من الْإِيهَام والالتباس وَالله أعلم»[2].

وبهذا يتبين موقف ابن الصلاح في رده مغالاة الواحدي، وقبوله للتفسير الإشاري بضوابطه، وإن كان يرى احتياطًا عدم ذكره في التفسير خشية الإيهام والالتباس، وهو رأي حسن.

(١) سورة التوبة: الآية ١٢٣.

(٢) فتاوى ابن الصلاح: صـ٣٤، ٣٥.

استدلالهم برأي الإمام النسفي (ت٥٣٧هـ) وسعد الدين التفتازاني (ت٧٩١هـ) والرد عليهم:

قال الإمام النسفي في عقائده: «ولا يصل العبد إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي، والنصوص على ظواهرها، والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد»[(١)].

وفي شرحه لهذا القول يقول سعد الدين التفتازاني في شرخ العقائد النسفية: «سميت الملاحدة باطنية؛ لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها، بل لها معان باطنة لا يعرفها إلا المعلم وقصدهم بذلك نفى الشريعة بالكلية، وأما ما يذهب إليه بعض المحققين بأن النصوص على ظاهرها، ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تكشف عن أرباب السلوك، يمكن التوفيق بينها وبين الظواهر المرادة، فهي من كمال الإيمان ومحض العرفان»[(٢)].

فنص الإمام النسفي في الباطنية الملاحدة الذين يسقطون ظواهر النصوص حتى الأمر والنهي..

وهذا ما فهمه سعد الدين التفتازاني وأكد عليه مبينًا أن قصد الباطنية نفي الشريعة، مفرقًا بينهم وبين الصوفية الذين يقرون بظواهر الآيات، فإن إشاراتهم الكشفية عليها من كمال الإيمان ومحض العرفان.

ومع هذا الوضوح الذي لا يحتاج إلى مزيد شرح أو بيان، نجد بعض الرافضين للتفسير الإشاري المتعصبين لمنهجهم من غير المنصفين من

(١) الإتقان ٤/١٩٥.

(٢) الإتقان ٤/١٩٥.

يحرف كلام الإمامين ليستدل به على رفضه التفسير الإشاري ويسقط نصيهما في الباطنية على الصوفية في تدليس واضح، وتلبيس فاضح، وتزييف للحقائق للوصول إلى نتائج مرضية للهوى بالباطل حيث يقول أحدهم: «وقد تطرق النسفي بنظرته إلى الصوفية في تفاسيرهم واعتبرهم أهل باطن ملحدين، وتابعه على ذلك التفتازاني واعتبر قصدهم نفي الشريعة بالكلية»!![1].

وهذا كلام عكس ما في نصيهما تمامًا!!

فالإمام النسفي لم يتطرق أصلًا إلى ذكر الصوفية أو إشارتهم، وسعد التفتازاني عدَّ الإشارات الصوفية من كمال الإيمان ومحض العرفان، بخلاف الباطنية فهم الذين قصدهم نفي الشريعة بالكلية.

فأين المنهج البحثي والأمانة العلمية ؟!!

ومما ينسف هذا الاستدلال على رفض التفسير الإشاري من أصله وبدايته ما لا يعرفه هذا الباحث وغيره عمن ينقلون أقوالهم، أن الإمامين النسفي وسعد الدين التفتازاني صوفيان كبيران، فالإمام النسفي فضلًا عن تتلمذه على يد أئمة التصوف وتأليفه فيه مصنفه «بيان مذهب المتصوفة» فإنه- وهذا هو الأهم- له عناية بالغة بالتفسير الإشاري - فقد ملأ «تفسيره التيسير في التفسير» بالنقل عن أئمة الصوفية كالجنيد، وسهل التستري، والحكيم الترمذي، والشبلي، وذي النون المصري وغيرهم كثير امتلأ بأقوالهم تفسيره في إشارات صوفية واضحة بعد تفسيره لظاهر الآيات، كما أنه تأثر بمن سبقه

(١) المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم دراسة مقارنة صـ١٠٩ والكلام لمؤلفه د/ محمد حسن علي الصغير.

من أئمة التفسير الإشاري كسهل، والسلمي والقشيري فنقل عنهم كثيرًا من الإشارات.

وقد أفرده أستاذنا الدكتور جودة محمد المهدي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - بالبحث والتحقيق في كتابه الاتجاه الصوفي عند أئمة تفسير القرآن الكريم[1]، وذكر نماذج له في التفسير الإشاري عنه.

وأما سعد الدين التفتازاني فهو من شراح بردة البوصيري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا يخفى مدلول ذلك على لبيب[2]، فكيف يكون كلامهما هذا في الصوفية وتفاسيرهم ؟؟!!

لكنهم يجهلون حال من يستدلون بأقوالهم لتأييد آرائهم؟!!.

رأي الإمامين الزركشي (ت٧٩٤هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ):

قال الإمام الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البرهان: «فأما كلام الصوفية في تفسير القرآن، فقيل: ليس تفسيرا، وإنما هي معان ومواجيد يجدونها عند التلاوة كقول بعضهم في ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾[3] إن المراد النفس فأمرنا بقتال من يلينا؛ لأنها أقرب شيء إلينا وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه»[4].

---

(١) الاتجاه الصوفي عند أئمة تفسير القرآن الكريم - الباب الأول من صـ٢٣ إلى صـ٥٠ تحت عنوان: الاتجاه الصوفي في تفسير أبي حفص النسفي.

(٢) مخطوط بالمكتبة الأزهرية، تحت رقم: ٧٧٣٦، أدب.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٢٣.

(٤) البرهان ٢/١٧٠ - ١٧١.

ثم نقل قول ابن الصلاح السابق والذي يفرق فيه بين مسلك الباطن والصوفية في المعنى الباطن، وتحفظه على التساهل في ذكر الإشارات عقب الآيات لما فيه من الإيهام والالتباس[1].

فالمتأمل في رأي الإمام الزركشي يجد أنه لم يتخذ موقفًا رافضًا للتفسير الإشاري فلم يرده مطلقًا كما يفهم من إيراده قول ابن الصلاح، وقد ورد في مواضع من البرهان[2] ما يدل على قبول الإمام الزركشي لهذا النوع من التفسير، كقوله: «وَقَدْ يَكُونُ لِلَّفْظِ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾[3] ظَاهِرُهُ الْكَعْبَةُ وَبَاطِنُهُ الْقَلْبُ قَالَ الْعُلَمَاءُ وَنَحْنُ نَقْطَعُ أَنَّ الْمُرَادَ بِخِطَابِ إِبْرَاهِيمَ الْكَعْبَةُ لَكِنَّ الْعَالِمَ يَتَجَاوَزُ إِلَى الْقَلْبِ بِطَرِيقِ الِاعْتِبَارِ عِنْدَ قَوْمٍ وَالْأَوْلَى عِنْدَ آخَرِينَ، وَمِنْ بَاطِنِهِ إِلْحَاقُ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ بِهِ، وَمِنْ ظَاهِرِهِ عِنْدَ قَوْمٍ العبور فيه»[4].

فهذا يدل على قبول الإمام الزركشي للتفسير الإشاري بضوابطه.

أما الإمام السيوطي وهو كثير النقل في الإتقان عن البرهان، فقد نقل ما في البرهان وزاد عليه بقول التفتازاني السابق من أن إشارات أرباب السلوك على النصوص، والتي لا تتعارض مع الظواهر المرادة، من كمال الإيمان، ومحض العرفان، مما يدل على قبول الإمام السيوطي التفسير الإشاري،

(١) فتاوى ابن الصلاح صـ٣٤، ٣٥.

(٢) البرهان ٢/١٥٣- ١٥٦، ١٨٠، ١٨١.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية ١٢٥.

(٤) البرهان ٢/١٩٩.

وعدم رفضه له، كما هو واضح أيضًا من باقي كلامه في هذا الفصل، وفي مواضع أخرى من الإتقان[1].

أما قولهما عن التفسير الإشاري: قيل ليس تفسيرًا أو ليس بتفسير في عبارة السيوطي الظاهر أنه حكاية لقول فيه، وهو لا يعني رفض الإشارات، بل التحفظ من تسميتها تفسيرًا خشية الوقوع في اللبس والإيهام بالاقتصار عليها أو الخلط بينها وبين التفسير الظاهر للآيات فلا يجوز الاحتجاج بقولهما على رفضه التفسير الإشاري كما هو ظاهر، والله أعلم.

وبهذا يتبين ضعف مذهب المانعين للتفسير الإشاري وإن كانوا معذورين في مسلكهم إذ ليس كل واحد قادرًا على استيعاب هذا اللون من التفسير الذي يتوقف على ما يفتح الله به سبحانه على صاحبه من فهم وإلهام بعد مجاهدات ومشاهدات، وليس كل الناس في هذا سواء، بل أكثر الخلق غير مؤهلين لذلك إذ لم يسلكوا مسلكهم، فهم مصيبون في الإخبار عن حد أنفسهم مخطئون في الحكم برد الخلق كافة إلى درجتهم كما قال أبو حامد الغزالي[2]، فكيف يصلون إليه فضلًا عن فهمه وقبوله؟!

(١) الإتقان ١٩٢/٤، ١٩٤، ١٩٨.

(٢) إحياء علوم الدين ٥٢٣/١.

المطلب الثالث

آراء وأقوال العلماء والمفسرين المتحفظين على التفسير الإشاري الصوفي مع الإقرار بمشروعيته

ومن العلماء من سلك مسلكًا وسطًا في التفسير الإشاري بين المؤيدين له والمعترضين عليه المانعين له، أو بين من قبله ومن ردَّه، فلم يرده نظرًا لقبول جمهور الأمة له بضوابطه وشروطه، ولما تقتضيه الأدلة مجتمعة من أن القرآن الكريم له ظهر يفهم باللسان العربي، وبطن يفهم بالبصيرة، ولم يقبله مطلقًا نظرًا لما قد داخل هذه الإشارات من اختلاط الحق بالباطل، والحقيقة بالخيال، ومع خلوه من ذلك فقلما يظهر منها مراد قائلها لاعتمادها على أذواق ومواجيد خارجة عن حدود الضبط والتقييد، كما أنها لم تسلم من الدس والوضع الذي يستبعد أن يصدر من العلماء والمتصوفة الحقيقيين، بل من صادق عامة المسلمين، وممن ذهبوا إلى ذلك الشيخ الزرقاني في مناهل العرفان، حيث انتهى إلى أن ترك هذه التفاسير إلى غيرها من الشروح القائمة على قوانين الشريعة واللغة أحرى بالعاقل حفاظًا على نفسه من المزالق، وعلى دينه من الشبهات، قال: «فالأحرى بالفطن العاقل أن ينأى بنفسه عن هذه المزالق، وأن يفر بدينه من هذه الشبهات، وأمامه في الكتاب والسنة وشروحهما على قوانين الشريعة واللغة رياض وجنات[1].

وكذا الدكتور / محمد حسين الذهبي يرى أن هذه التفاسير مزلة قدم لمن لم يعرف مقاصد القوم وذلك لما أحدثته من حيرة وخلاف بيت الناس

(١) مناهل العرفان ١/٥٧٧، ٥٨٨.

فمنهم من يقبلها على ظاهرها معتقدًا أنها مراد الله منها، ومنهم من يردها على الإطلاق ويقذف أربابها بالكفر والإلحاد!!

ولذا قال: «فليتهم احتفظوا بها عند أنفسهم ولم يذيعوها على الناس فيوقعهم في حيرة واختلاف[1].

وأرى بعد ما سبق من تأصيل وأقوال للعلماء أن التفسير الإشاري مشروع كما دلت عليه النصوص، لكن بالشروط والضوابط التي وضعها العلماء والتي تفرق بينه وبين غيره من التفاسير النظرية الفلسفية وتأويلات الباطنية وشطحات الصوفية وسائر التأويلات الفاسدة المخالفة للكتاب والسنة؛ حماية للدين والعقيدة، وتنزيهًا لكتاب الله سبحانه وتعالى عن تحميل نصوصه ما لا تحتمل، أو تفسيرها على غير ما هو صحيح بتأويلات بعيدة باطلة ينبو عنها ظاهر اللفظ، ولا تحتمله اللغة ولا يقره شرع ولا عقل، ثم لا يكفي أن يقر المفسر بظواهر الآيات إجمالًا خارج التفسير أو في مقدمته ثم يجرد تفسير الآيات للإشارات مما يكون سببًا في اللبس والإيهام، بل عليه أن يذكر الظاهر أولا في كل آية يتعرض لها ثم يعقبه بالمعنى الإشاري، وإلا كان من الأولى ألا يسمى تفسيرًا، أو أن تجمع تلك المعاني تحت موضوعاتها في غير التفسير ثم يقال: ويشير إلى ذلك قوله تعالى كذا... فيتقرر المعنى ويزول اللبس والإيهام.

(١) التفسير والمفسرون ٢/٣٧٦.

المبحث الخامس

أهم كتب التفسير الإشاري الصوفي

وأعني بكتب التفسير الإشاري الصوفي هنا الكتب التي ألفت لهذا الغرض وغلب عليها هذا اللون من التفسير، أو التي جمعت بين التفسير الإشاري والتفسير الظاهري على التساوي، أو كانت لها به عناية أكبر من كتب التفسير الظاهر.

أما كتب التفسير الإشاري النظري الفلسفي، أو التي غلب عليها هذا اللون من التفسير فلا محل لذكرها هنا، وأتناول أهم كتب التفسير الإشاري الصوفي في المطلبين التاليين.

المطلب الأول

أهم كتب التفسير الإشاري الصوفي

١- تفسير القرآن العظيم للتستري (ت٢٨٣هـ):

وهو أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس التستري[(١)]، أحد أئمة الصوفية وعلمائهم المتكلمين في علومهم، وكان صاحب أحوال وكرامات رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٢)].

---

(١) التستري: بضم التاء الأولى وفتح الثانية وسكون السين، نسبة إلى (تستر) بلدة من كور الأهواز من خوزستان. وفيات الأعيان ٢/٤٣٠.

(٢) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٣/٣٣٠، وشذرات الذهب ٢/١٨٢، ١٨٣، وطبقات الشعراني ١/١٦٦، والأعلام ٣/١٤٣.

وتفسيره أول التفاسير الإشارية، وهو مطبوع يقع في مجلد صغير، حيث إن مؤلفه لم يتعرض فيه لتفسير كل آيات القرآن، بل فسَّر آيات متفرقة من كل سورة مستوعبًا في ذلك جميع سور القرآن، ولم يخل تفسيره من المعاني الظاهرة، كما أنه لم يخل في بعض الإشارات من المعاني الغريبة التي لا صلة بينها وبين الظاهر أو مدلولات اللغة.

٢- حقائق التفسير للسلمي (ت٤١٢هـ):

وهو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى أبو عبد الرحمن الأزدي السلمي النيسابوري، الإمام الرباني الحافظ المحدث الصوفي، شيخ خراسان والصوفية في وقته، والمتحدث بلسانهم في علومهم، وصاحب طبقات الصوفية، وجوامع آداب الصحبة وغيرها من مؤلفات[(١)]، ومخطوط تفسيره يقع في مجلد واحد كبير الحجم، ومنه في مصر نسختان مخطوطتان في دار الكتب المصرية[(٢)]، ونسختان في مكتبة الأزهر[(٣)]، وقد طبع في جزئين كبيرين، وطبعت زياداته في جزء ثالث.

وقد استوعب السلمي في تفسيره هذا جميع سور القرآن ولم يستوعب جميع آياته، وذلك لأنه لم يقصد إلى تفسير القرآن آية آية كما فعل المفسرون في تفاسيرهم، وإنما هي أقوال لمشايخ أهل الحقيقة في معاني

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٤٨/٢، سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٧، وتذكرة الحفاظ ١٠٤٦/٣، وشذرات الذهب ١٩٦/٣، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٦٠/٣- ٦٢، والنجوم الزاهرة ٢٥٦/٤.

(٢) النسختان تحت رقمي (١٥٠)، (٤٨١) تفسير.

(٣) النسختان تحت رقمي: (٣٥٠) /٤٢٤٨، (١٠٩٣)/٣١٨٨ تفسير.

الآيات وحولها سمعها وجمعها ثم رتبها على الآيات في مواضيعها كما صرح في مقدمة تفسيره[1].

وقد كان هذا التفسير أهم أسباب طعن بعض العلماء والأئمة على الإمام السلمي، حيث أشيع عنه أنه اقتصر فيه على الإشارات ولم يتعرض فيه للظاهر مطلقًا فأشبه تفسير الباطنية، وقد سبق الرد على هذه الشبهة قريبًا، كما أنه اعترض على بعض ما جاء فيه من إشارات رمزية وتأويلات بعيدة ينبو عنها ظاهر اللفظ ولا يسيغها عقل ولا شرع وهذا وراد، وقد كان ابن جزي الكلبي منصفًا في حكمه على الحقائق حيث قال في مقدمة تفسيره: وقد جمع أبو عبد الرحمن السلمي كلامهم - أي الصوفية- في التفسير في كتاب سماه «الحقائق» وقال بعض العلماء: بل هي البواطل، وإذا أنصفنا قلنا: فيه حقائق وبواطل[2].

قلت: والظن بأبي عبد الرحمن أنه لم يتعمد شيئًا مما أخذ عليه، إذ من ينظر في سيرته ومأثور أقواله، وثناء أكثر أئمة العلماء عليه، وتصحيحهم لحاله، يدرك ذلك بيقين، والله أعلم.

٣- لطائف الإشارات للقشيري (ت٤٦٥هـ):

وهو الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري، صاحب الرسالة القشيرية، أخذ العلم على كبار علماء عصره فكان صاحب كرامات، متكلمًا على طريقة أهل التصوف، ملتزمًا بالكتاب

(١) حقائق التفسير ١/٢٠.

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ١/١١.

والسنة[1].

وتفسيره مطبوع في ثلاثة مجلدات كبار، تناول فيه الإمام القشيري آيات القرآن، وسوره بالترتيب، ولم يقتصر فيه على المعاني الإشارية، بل فيه الكثير من المعاني الظاهرة، غير أن الإشارية أغلب، وكان أحيانًا يجمع في الآية بين الظاهر والإشارة، وأحيانًا يفرد الظاهر أو الإشارة، وإشاراته واضحة مع دقتها، شديدة الاتصال بالمعاني الشرعية والدلالات اللغوية، مما يدل على التزام الإمام القشيري بضوابط الإشارات التي اتفق عليها العلماء، وللإمام القشيري أيضًا كتاب «التيسير في علم التفسير» على طريقة أهل الظاهر.

٤- عرائس البيان في حقائق القرآن لأبي محمد الشيرازي (ت٦٠٦هـ):

وهو الشيخ العارف أبو محمد روزبهان بن أبي النصر البقلي، الفسوي، الشيرازي، صاحب المصنفات الكثيرة في التصوف والتفسير وغيرهما، والمتكلم بلسان أهل الحقيقة المشهود له بالعرفان[2].

وتفسيره مطبوع في ثلاثة مجلدات، متوسطة الحجم، تناول فيه كثيرًا من الآيات من غير استيعاب لها، واقتصر فيه على المعاني الإشارية للآيات

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ٨٣/١١، والبداية والنهاية ١٠٧/١٢، ووفيات الأعيان ٢٠٥/٣-٢٠٧، وطبقات المفسرين للداوودي ٣٤٤/١- ٣٥٠، وغيرها.
وانظر أيضًا مقدمة الدكتور/ إبراهيم بسيوني في تحقيقه للطائف الإشارات- ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ سنة ١٩٧١م.

(٢) ترجمته في: كشف الظنون ١١٣١/٢، وهدية العارفين ٣٧١/١، ومعجم المؤلفين ١٧٥/٤، والأعلام ٣٥/٣.

مع إقراره بالمعاني الظاهرة، وعدم ذكرها إلا نادرًا؛ تحقيقًا لمقصوده من التعرض للفرق من بحور الإشارات الأبديات التي تقصر عنها أفهام العلماء، وعقول الحكماء اقتداء بالأولياء، وأسوة بالخلفاء، وسنة للأصفياء، كما ذكر في مقدمة تفسيره، وقال: وصنفت في حقائق القرآن كتابًا موجزًا مخففًا لا إطالة فيه ولا إملال[1].

هذا وقد أفاد -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- من التفاسير السابقة، فنقل عنها كثيرًا من الإشارات، وانفرد ببعضها، هذا ولم يخل تفسيره من الإشارات الغريبة، والمعاني البعيدة عن مدلولات اللغة وضوابط الإشارة.

٥- التأويلات النجمية في التفسير الإشاري الصوفي: لنجم الدين الكُبري (ت٦١٨هـ) وتتمته عين الحياة لعلاء الدولة السمناني (ت٧٣٦هـ).

أما نجم الدين الكُبري فهو الإمام أحمد بن عمر بن محمد أبو الجَنَّاب الملقب بصانع الأولياء، وهو أحد أئمة التفسير والحديث والفقه والتصوف، فكان شيخ الخلوة في زمانه على الإطلاق، وصاحب مجاهدات ومشاهدات وكرامات ومصنفات[2].

وأما علاء الدولة: فهو ركن الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السمناني البيابانكي الملقب بعلاء الدولة، العلامة الزاهد والإمام الرباني

(١) عرائس البيان ١٣/١.

(٢) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١١١/٢٢-١١٣، الوافي بالوفيات ١٧٢/٧، ١٧٣، طبقات الشافعية الكبرى ٢٥/٨، ٢٦، الأعلام ١٨٥/١.

صاحب الكرامات والتصانيف في التفسير والتصوف وغيرهما[1].

وتفسيرهما تفسير كبير مطبوع في ستة مجلدات، بدأه الشيخ نجم الدين، ووصل إلى قول الله تعالى من سورة الذاريات: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[2]، فوافته المنية ولم يتمه، فأتمه العلاء السمناني فبدأه بمقدمة له طويلة ثم بتفسير سورة الفاتحة ثم سورة الطور إلى آخر القرآن، وليته لم يفعل، حيث جاء القسم الذي فسره مختلفًا تمامًا عن طريقة الشيخ نجم الدين ومنهجه شكلًا ومضمونًا، فبينما نرى الشيخ نجم الدين يهتم بذكر ظواهر الآيات، ثم يعقب بالإشارة السهلة الرائعة، الواضحة مع دقتها المنضبطة في جملتها على قواعدها.. نرى العلاء يأتي بإشارات معقدة مغلقة مبنية على قواعد الفلسفة الصوفية النظرية التي يصعب فهمها دون ذكر الظواهر، مما كان سببًا لإعراض المفسرين وغيرهم عنها، مع إقبالهم على إشارات نجم الدين ونقلها، ولو أن العلاء نهج في تتمته تلك منهج الإمام السيوطي مع المحلي في الجلالين لكان أولى وأليق وأفضل، ولكن «قدر الله وما شاء فعل» وإن كانت «لو» هنا مما لا يفتح عمل الشيطان.

٦ - البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة (ت١٢٢٤هـ):

وهو الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن الحسين بن

(١) ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٣٣/٧، طبقات الشافعية للإسنوي ٧٣/٢، هدية العارفين ١٠٨/١، الأعلام ٢٢٣/١.

(٢) سورة الذاريات: الآية ١٧، ١٨.

عجيبة الحسني التطواني الشاذلي، شيخ الصوفية في المغرب، وصاحب المصنفات الكثيرة في علومهم وغيرها من أهمها: إيقاظ الهمم في شرح حكم ابن عطاء الله السكندري[1].

وتفسيره مطبوع في ستة مجلدات كبيرة الحجم، تناول فيه كل آيات القرآن بالتفسير الظاهري والإشاري معًا، فيذكر أولًا تفسير الآية بالظاهر وما يسلتزم ذلك من لغة وإعراب وأسباب نزول وأحكام وتفسير مأثور، وغيره من أقوال العلماء، ثم يقول: «الإشارة»، ويفسر بما يفتح الله عليه بإشارة رقيقة دقيقة سهلة، ذاكرًا بعض أقوال أهل التصوف السابقين عليه من الإشارات وحكايات القوم وأحوالهم المناسبة للآية... وإشارته في جملتها منضبطة، وإن كانت لم تسلم من المآخذ كما هو شأن أي عمل بشري مبني على الرأي والاجتهاد.

وأكتفي بهذه الكتب في التفسير الإشاري فهي أهمها مع التنبيه على وجود غيرها في المكتبة الإسلامية كتفسير روح البيان في تفسير القرآن للشيخ إسماعيل حقي البروسَوي (ت١١٢٧هـ)، وتفسير أنوار القرآن وأسرار الفرقان الجامع بين أقوال علماء الأعيان وأحوال الأولياء ذوي العرفان لنور الدين علي بن سلطان الهروي الشهير بالملا علي القاري(ت١٠١٤هـ) وغيرهما.

(١) انظر: الفهرسة (سيرة ذاتية) كتبها ابن عجيبة عن نفسه، والتصور والتصديق بأخبار الشيخ (سيدي محمد بن الصديق للإمام أحمد بن محمد بن محمد بن الصديق صـ١٨ وما بعدها، والأعلام للزركلي ١/٢٤٥.

المطلب الثاني

أهم كتب التفسير الظاهر التي لها عناية بالتفسير الإشاري الصوفي

١- تفسير: التيسير في علم التفسير للإمام أبي حفص نجم الدين عمر بن محمد بن إسماعيل بن لقمان النسفي السمرقندي (ت٥٣٧هـ)، وهو صاحب العقائد النسفية والمشهور بها[١].

٢- تفسير: مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التميمي البكري الشهير بالإمام الفخر أو فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ).

٣- تفسير: الجامع لأحكام القرآن، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن بكر بن فرْح-بسكون الراء-الأنصاري القرطبي، والمشهور بالإمام القرطبي (ت٦٧١هـ).

٤- تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي العمري الشيرازي البيضاوي، الشهير بالقاضي البيضاوي (ت٦٨٥هـ).

٥- تفسير: غرائب القرآن ورغائب الفرقان للإمام نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري الشهير بالإمام النيسابوري (ت٨٥٠هـ).

---

(١) وهو غير الشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت٧٠١هـ) صاحب تفسير النسفي الشهير المسمى بـ «مدارك التنزيل وحقائق التأويل».

٦- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة بـ«عناية القاضي وكفاية الراضي» للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ) الشهير بالشهاب الخفاجي.

٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة شهاب الدين أبي الثناء محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت١٢٧٠هـ).

وأكتفي بذلك منبهًا، على أن هناك غير هؤلاء من المفسرين الذين اعتنوا عناية كبيرة بالتفسير الإشاري في تفاسيرهم، كالشيخ الجمل (ت١٢٠٤هـ)، والإمام الصاوي (ت١٢٤١هـ) في حاشيتهما على الجلالين.

وكلهم من علماء الصوفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مما يدفع كثيرًا من الشبه عن التصوف السني الصحيح، ويؤكد على صحة التفسير الإشاري ويؤصل لمشروعيته.

المبحث السادس

نماذج تطبيقية على الدراسة التأصيلية للتفسير الإشاري الصوفي من كتاب حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي

مما سبق يتبين لنا أن التفسير الإشاري الصوفي منه ما هو صحيح مقبول، ومنه ما هو خطأ مردود، وذلك يتوقف على مدى انضباطه بالشروط التي اتفق عليها العلماء بعد إقرار الظواهر المرادة باعتباره قاعدة انطلاق للإشارات ينطلق منها ويعود إليها، وإلا كان فاسد المنشأ، خبيث القصد والغاية كما سبق.

وإتمامًا للفائدة أذكر نماذج إشارية تتوافر فيها شروط الضبط وحسن الغاية والقصد، وهي الإشارات الصحيحة النافعة حالًا ومآلاً لظاهر الإنسان وباطنة.

كما أذكر نماذج إشارية أخرى مرفوضة، إما لأنها لا تتوافر فيها الشروط مع حسن النية لجهل أو غفلة أو غلبة حال أو غير ذلك، وهذه قد يكون صاحبها معذورًا أو مأجورًا على حسب حاله، وإما لأنها لا تتوافر فيها الشروط مع سوء النية والهدف، وصاحبها مأزور على كل حال، بل قد يحرج من الدين كله وإن تظاهر به أو صلى وصام وزعم أنه مسلم، وجميع هذه النماذج التي سأذكرها من كتاب: حقائق التفسير للإمام السلمي تحقيقا لما التزمت به في مقدمة البحث، وأتناولها في المطلبين التاليين.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه قد سبقت ترجمة الإمام السلمي والتعريف بمؤلفه مما يغني عن ذكرها هاهنا[1].

(١) ينظر البحث ص ٦٠.

المطلب الأول

النماذج الإشارية المقبولة المنضبطة بشروط صحته

وأبدأ بذكر النماذج الإشارية الصحيحة المنضبطة بقواعدها.

النموذج الأول:

تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[1].

التفسير الظاهر: أي: كيف تجحدون الله أو تعبدون غيره، ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ أي: لم تكونوا شيئًا فخلقكم، قاله ابن مسعود وابن عباس[2]، وقال ابن كثير: وقد كنتم عدمًا فأخرجكم إلى الوجود[3].

التفسير الإشاري: قال أبو عبد الرحمن السلمي: قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾ قيل فيه: كنتم أمواتًا بالشرك وأحياكم بالتوحيد، وقال بعضهم: كنتم أمواتًا بالجهل فأحياكم بالعلم، وقيل فيه: كنتم أمواتًا بالخلاف فأحياكم بالائتلاف، قال بعض البغداديين: كنتم أمواتاً بحياة نفوسكم فأحياكم بإماتة نفوسكم وإحياء قلوبكم، وقال الشبلي: كنتم أمواتًا عنه فأحياكم به، وقال ابن عطاء: كنتم أمواتًا بالظواهر فأحياكم بمكاشفة السرائر... إلخ »[4].

---

(١) سورة البقرة: جزء من الآية ٢٨.

(٢) تفسير الطبري ١/٤١٨، ٤١٩.

(٣) تفسير ابن كثير ١/١٢٠.

(٤) حقائق التفسير ١/٥٣.

فالمتأمل في هذه المعاني الإشارية يرى أنها لا تخرج عن الإطار الشرعي ولا تناقضه، بل الشواهد الشرعية تؤيدها، كقوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾[1]، قال ابن عباس: أو من كان كافرًا فهديناه[2]، وقيل: كان ميتًا بالجهل فأحييناه بالعلم[3].

وكقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ*وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ*وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ*وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ إِنَّ الله يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾[4]، وغيرها.

النموذج الثاني:

قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ الله مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[5].

التفسير الظاهر: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ شك ونفاق ﴿ فَزَادَهُمُ الله مَرَضًا﴾ أي: شكًا وريبة[6] فهو دعاء عليهم أو إخبار من الله عنهم[7].

---

(١) سورة الأنعام: جزء من الآية ١٢٢.

(٢) تفسير القرطبي: ٧٩/٧.

(٣) المصدر السابق: الموضع السابق.

(٤) سورة فاطر: الآيات ١٩- ٢٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٠.

(٦) تفسير الطبري ٢٨٥/١.

(٧) تفسير القرطبي ٢١٥/١.

التفسير الإشاري: قال أبو عبد الرحمن السلمي: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ لخلوها من العصمة والتوفيق والرعاية، قال أبو عثمان: في قلوبهم مرض لسكونهم إلى الدنيا وحبهم لها وغفلتهم عن الآخرة وإعراضهم عنها، فزادهم الله مرضاً بأن وكَلَهُمْ إلى أنفسهم وجمع عليهم هموم الدنيا، فلم يتفرغوا من ذلك إلى اهتمام الدين، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ باشتغالهم بما يفنى عما يبقى، وقال الجنيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: علل القلب من اتباع الهوى، كما أن علة الجوارح من مرض البدن»[(١)].

فالمتأمل في هذه الإشارة يرى أنها لا تخرج في معناها عن إطار مدلولها اللغوي والشرعي، فالمرض يشمل جميع ذلك من العلل المعنوية، ولذا نقل الإمام القرطبي عند تفسيره للآية عن ابن فارس اللغوي: «الْمَرَضُ كُلُّ مَا خَرَجَ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنْ حَدِّ الصِّحَّةِ مِنْ عِلَّةٍ أَوْ نِفَاقٍ أَوْ تَقْصِيرٍ فِي أَمْرٍ»[(٢)]، كما أن كل ما ذكر في الإشارة من صفات المنافقين، كما لا يخفى من شواهد الشرع.

فالإشارة واضحة وصحيحة، وقد نقلها الإمام القرطبي في تفسيره كاملة بعد انتهائه من التفسير الظاهر للآية، وصدره بقوله: «وَقَالَ أَرْبَابُ الْمَعَانِيَ» دون إشارة إلى السلمي أو حقائقه، بيد أنه جعل قول السلمي «في قلوبهم مرض لخلوها من العصمة والتوفيق والرعاية» في جانب التفسير الظاهر[(٣)]، وهو ظاهر.

(١) حقائق التفسير ١/٥١، ٥٢.

(٢) تفسير القرطبي ١/٢١٥.

(٣) المصدر السابق: الموضع السابق.

النموذج الثالث:

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[1].

التفسير الظاهر: أي: أوجد لكم جميع ما في الأرض لتنتفعوا بها في أمور دنياكم، أي: في مصالحها، وفي أمور دينكم بالتفكر والاعتبار والاستدلال بها على شئون الصانع تعالى شأنه[2].

التفسير الإشاري: قال أبو عبد الرحمن السلمي: قال: تستعينوا لتقووا به على طاعته لا لتصرفوه في وجوه معصيته، وقيل: خلق لكم ما في الأرض ليَعُدَّ نعمه عليكم فيقتضى الشكر من نفسك لطلب المزيد منه، قال أبو عثمان: وهب لك الكل وسخره لك؛ لتستدل به على سعة جوده وتسكن إلى ما ضمنه لك من جزيل العطاء في المعاد ولا تستقل كثير بره على قليل عملك، فقد ابتداك تعظيم النعم قبل العمل وهو التوحيد، وقال ابن عطاء: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي ٱلأَرْضِ جَمِيعاً﴾ ليكون الكون كله لك وتكون لله كُلاً فلا تشتغل عمن أنت له.

وقال بعض البغداديين في قوله: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي ٱلأَرْضِ جَمِيعاً﴾ أنعم بها عليك، فإن الخلق عبدة النعم باستيلاء النعمة عليهم فمن طهر للحضرة أسقط عنه المنعم رؤية النعم[3].

فالعلاقة بين الظاهر والباطن في الإشارات واضحة، إذ معنى الظاهر في

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٩.

(٢) تفسير القرطبي ٢٦٨/١، ٢٦٩، وتفسير أبو السعود ٧٨/١.

(٣) حقائق التفسير ٥٣/١، ٥٤.

الجملة لفت الانتباه إلى رؤية النعمة، ومعنى الباطن: تنبيه القلب إلى رؤية المنعم، ولا غنى عنهما معًا في البداية، فالأولى سبب في الثانية، والأول: وقوف عند رؤية السبب، والثاني: وقوف على رؤية المسبب حتى يغيب السبب في شهود رؤية المسبب فيندرج الظاهر في الباطن.

وقد نقل الإمام القرطبي هذه الإشارة أيضًا عند تفسيره للآية مختصرة مصدرًا لها بقوله: «وقال أرباب المعاني» دون إشارة إلى المصدر[1].

النموذج الرابع:

قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الله أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾[2].

التفسير الظاهر: ﴿تَخْتانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ أي تخونونها بمخالفة الأمر، فتأكلون وتجامعون في رمضان بعد الحظر، قال ابن عباس: يريد فيما ائتمنكم عليه [3].

التفسير الإشاري: قال أبو عبد الرحمن السلمي السلمي: «قال ابن عطاء: خيانة النفس الوقوف معها حيث ما وقفت»[4].

قلت: أي مع هواها وشهوتها، وهذا معنى إشاري بديع جدًا على اختصاره؛ لانسجامه مع التفسير الظاهر، وتناغمه مع الشرع، فالوقوف مع النفس حيثما وقفت دون مراعاة للأمر والنهي والأدب، خيانة لأمانة التكليف،

(١) تفسير القرطبي ٢٦٩/١.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية ١٨٧.

(٣) تفسير البسيط للواحدي ٦٠٣/٣.

(٤) حقائق التفسير ٧٢/١.

ومخالفة للأمر بتزكيتها، ومخالفة هواها ورعوناتها، كما جاءت به نصوص الشرع الشريف.

النموذج الخامس:

قوله تعالى: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾[1].

التفسير الظاهر: هذا حكاية دعاء إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لربه أن يجنبه وبنيه عبادة الأصنام بأن يبعدهم عنها، والمعنى: باعدني وباعد بني عن عبادة الأصنام [2].

قال الطبري: والأصنام جمع صنم، والصنم هو التمثال المصور[3].

قال مجاهد: فاستجاب الله لإبراهيم دعوته في ولده، قال: فلم يعبد أحد من ولده صنمًا بعد دعوته[4]. قال القرطبي: وكانوا ثمانين -أي من صلبه - فما عبد أحد منهم صنمًا[5].

التفسير الإشاري: قال أبو عبد الرحمن السلمي: قال السَّيَّارِى: أن تعبد الأهواء.

قال الدينورى: الأصنام مختلفة فمنهم من صنمه نفسه، ومنهم من صنمه ولده، ومنهم من صنمه ماله، ومنهم من صنمه تجارته، ومنهم من صنمه

(١) سورة إبراهيم: جزء من الآية ٣٥.

(٢) فتح القدير للشوكاني ١٣٤/٣.

(٣) تفسير الطبري ١٧/١٧.

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) تفسير القرطبي ٣٨٠/٩.

زوجته، ومنهم من صنمه حاله، فالأصنام مختلفة وكل واحد من الخلق مربوط بصنم من هذه الأصنام، والتبريء أي: من هذه الأصنام، هو أن لا يرى الإنسان لنفسه حالاً ولا محالاً، ولا يعتمد شيئًا من أفعاله ولا يسكن من حاله إلى شيء راجعًا على نفسه باللّوم فى جميع ما يبدو من الخير والشر، غير راض به....

قال الجنيد: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ﴾، أي: امنعني وبنيّ أن نتقرب إليك بشيء سواك[1].

والمتأمل في هذه الإشارة يجدها صحيحة مؤيدة بالدلالات اللغوية والمعاني الشرعية، فمعنى الصنم في اللغة أعم من أن يكون تمثالًا أو صورة، بل هو كل ما عبد من دون الله[2]، وكذا يتسع المعنى في الشرع ليشمل كل معبود من دون الله كالأنداد، فقد جاء في التفسير أن المراد بالأنداد الأصنام والأوثان والرؤساء المتبَّعون، وقيل: الأمر أعم من ذلك.

قال الألوسي: وقيل المراد أعم منهما، وهو ما يشغل عن الله تعالى[3].

وقد نقل الرازي في تفسير الأنداد قول الصوفية والعارفين، وهو: أن كل شيء شغلت قلبك به سوى الله تعالى فقد جعلته في قلبك ندا لله تعالى، وهو المراد من قوله: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾[4]، وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) حقائق التفسير ١/٣٤٧.

(٢) المفردات في غريب القرآن، ص: ٤٩٣.

(٣) روح المعاني ١/٤٣٢.

(٤) سورة الفرقان، من الآية: ٤٣.

«تَعِسَ عبد الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ وَالْخَمِيصَةِ»[1]. ومعلوم أن العبد لا يعبد هذه الأشياء عبادة حقيقية وإنما أصبح عبدا لها لأنها أذلته فملكت قلبه واستولت على حاله وقصده وإرادته ونيته وحركته وسكونه حتى لم يعد يرى غيرها وما العبودية سوى ذلك.

وبذلك يكون المعنى الرابط بين الظاهر والباطن في الإشارة واضحا.

وأكتفي بذكر هذه النماذج الصحيحة فهي تغني عن غيرها، وهو كثير جدًا في تفسير السلمي وغيره، وما ذكرته يفي بغرض البحث.

(١) صحيح البخاري ١٠٥٧/٣، كِتَابُ: الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَاب: الْحِرَاسَةِ فِي الْغَزْوِ فِي سَبِيلِ الله، رقم ٢٧٣٠، من رواية أبي هريرة.

المطلب الثاني

النماذج الإشارية المرفوضة المخالفة لشروط صحته

وبعد ذكر النماذج السابقة من الإشارات الصحيحة أذكر نماذج أخرى مخالفة للشروط والضوابط التي أجمع عليها العلماء لقبول التفسير الإشاري، وعليه فلا تكون مقبولة، بل مردودة مرفوضة، مهما كان قائلها أو مصدرها، فالحق أحق أن يتبع، والحق لا يعرف بالرجال، وإنما يعرف الرجال بالحق، ومن عرف الحق بالرجال حار في متاهات الضلال، كما قال أبو حامد الغزالي[1].

وأقسم إشارات هذا القسم إلى نوعين:

الأول: إشارات رمزية لحروف الآيات لا ضابط لها.

الثاني: إشارات خارجة عن ميزان الشرع معارضة لأحكامه.

نماذج النوع الأول:

النموذج الأول: حرف البسملة ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم﴾

التفسير الظاهر لحرف البسملة: ليس لها تفسير أو معنى؛ لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه، بل في غيره، فليس له معنى مستقل بالفهم كما هو معلوم في لغة العرب[2].

---

(١) إحياء علوم الدين ١/٢٣.

(٢) أصول النحو ١/٥٠، الجني الداني في حروف المعاني ص١، شرح شذور الذهب ص١٨.

التفسير الإشاري: قال السلمي: حُكى عن العباس بن عطاء أنه قال: الباء بره لأرواح الأنبياء بإلهام الرسالة والنبوة، والسين سره مع أهل المعرفة بإلهام القربة والأنس، والميم منته على المريدين بدوام النظر إليهم بعين الشفقة والرحمة...

وقيل: الباء في (بسم ٱلله) بالله ظهرت الأنبياء وبه فنيت وبتجليه حسنت المحاسن وباستناره فتحت وسمحت....

وقال أبو بكر بن طاهر: الباء سر الله بالعارفين، والسين السلام عليهم، والميم محبته لهم.

وروى عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -إنْ صح هذا[1]- الباء: بهاؤه، والسين: سناؤه، والميم مجده.

ثم يروى بسنده عن جعفر بن محمد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «بسم» الباء: بقاؤه، والسين: أسماؤه، والميم: ملكه.

وقال أيضاً: الباء باب النبوة، والسين سر النبوة الذي أسرَّ بها النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ به إلى خواص أمته، والميم مملكة الدين الذى أنعم به للأبيض والأسود.

ثم يفسر (الله) لفظ الجلالة كذلك، فالألف الأول: ابتداؤه، واللام الأول لام المعرفة، واللام الثاني: لام الآلاء والنعماء والسطر الذي بين اللامين معانى مخاطبات الأمر والنهى، والهاء: نهاية مما تكن العبادة عنه من

(١) هذا الحديث لم يصح كما سيأتي في التعليق على هذا النموذج.

الحقيقة لا غير.

وقيل: إن الألف: آلاء الله، واللام لطف الله، واللام الثاني: لقاء الله، والهاء: هيبة بآلاء الله وقيل الألف: إشارة إلى الوحدانية، واللام: إشارة إلى محو الإشارة، واللام الثاني: إشارة إلى محو المحو في كشف الهاء[1].

وهكذا... ثم إن غيره من المفسرين الإشاريين يرون معاني للحروف غير هذه المعاني ورموزا غير هذه الرموز.

فهو أمر لا ينتهي ولا ينضبط بلغة ولا شرع ولا عقل، وغاية ما يقال: إنها معان تنقدح في القلب عند ذكر الحرف أو الكلمة على حسب الحال والمقام، فتختلف من حال إلى حال ومن مقام إلى مقام، فلا تعبر إلا عن حال صاحبها، فتحكى على ذلك أو تطوى فلا تحكى، ولا تعد تفسيرًا بحال، بل يجب أن تنزه كلمات الله وحروفها عن تلك المعاني التي لا تدل عليها، كما تنقى كتب التفسير منها حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

وأما الحديث الذي ذكره السلمي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متشككًا فيه بقوله: «إن صح هذا» فهو لم يصح، فقد رواه الإمام الطبري في تفسيره مرفوعًا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقال الطبري: أخشى أن يكون غلطًا من المحدث، وأن يكون أراد (بـ س م) على سبيل ما يعلم المبتدئ من الصبيان في الكتاب حروف أبي جاد فغلط بذلك فوصله فقال: (بسم الله الرحمن الرحيم) على ما يتلوه القارئ في كتاب الله، لاستحال معناه على المفهوم به عند جميع العرب، وأهل لسانها إذا حمل

(١) حقائق التفسير ١/٢٤- ٣٠.

تأويله على ذلك»[1].

وقال ابن كثير عنه: «وهذا غريب جدًا، وقد يكون صحيحًا إلى من دون رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد يكون من الإسرائيليات لا من المرفوعات، والله أعلم»[2].

وقال ابن الجوزي: «هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ محال... ومَا يَضعُ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ إِلا مُلْحِدٌ يُرِيدُ شين الاسلام، أَوْ جَاهِلٌ فِي غَايَةِ الْجَهْلِ وَقِلَّةِ الْمُبَالاةِ بِالدِّينِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُفَرِّقَ حُرُوفَ الْكَلِمَةِ الْمُجْتَمِعَةِ فَيُقَالُ الأَلِفُ مِنْ كَذَا وَاللامُ مِنْ كَذَا، وَإِنَّمَا هَذَا يَكُونُ فِي الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ... إلى أن قال: فَقَدْ جَمَعَ وَاضِعُ هَذَا الْحَدِيثِ جَهْلا وَافِرًا وَإِقْدَامًا عَظِيمًا وأتى بشيء لَا تَخْفَى بُرُودَتُهُ وَالْكَذِبُ فِيهِ»[3].

وعليه: فلا يجوز الاحتجاج بهذا الحديث ولا النظر إليه باعتبار، والله أعلم.

النموذج الثاني: الحروف المقطعة في أوائل السور ﴿ألم﴾، ﴿المص﴾،﴿ الر﴾، ﴿حم﴾، ﴿حم عسق﴾، وغيرها.

التفسير الظاهر: اختلف المفسرون في الحروف المقطعة في أوائل السور على أقوال كثيرة:

فمنهم من ذهب إلى أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه فنؤمن بها،

(١) تفسير الطبري ١/١٢٢.

(٢) تفسير ابن كثير ١/١١٩.

(٣) الموضوعات لابن الجوزي ١/٢٠٥.

ونقرؤها كما جاءت، ولم يفسروها، وهو مروي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم[1].

ومنهم من ذهب إلى تفسيرها، ولكنهم اختلفوا في معناها:

فمنهم من قال: هي أسماء القرآن.

ومنهم من قال: هي أسماء السور.

ومنهم من قال: هي فواتح افتتح الله بها القرآن.

ومنهم من قال: هي اسم من أسماء الله تعالى.

ومنهم من قال: هي اسم الله الأعظم إلا أننا لا نعرف تأليفه منها.

ومنهم من قال: هي أبعاض من أسماء الله.

ومنهم من قال: إنها للإعجاز والتحدي، حيث تحدى الله بها العرب، فهي من جنس كلامهم، لكنهم عجزوا عن معرفة معناها، فيكون ذلك أبلغ في الحجة عليهم والتحدي لهم[2]، وقد يقوي هذا القول ورود ذكر الكتاب بعد هذه الأحرف غالبًا، سوى ثلاث سور هي العنكبوت والروم والقلم.

والراجح: هو الرأي الأول إذ لا يمكن القطع بمعرفة معانيها؛ لعدم ورود نص في ذلك.

---

(١) تفسير القرطبي ١/١٧٢.

(٢) تفسير ابن كثير ١/١٥٦-١٦٢، الأساس في التفسير ٢/٧٠٠، التفسير المأمون ٧/٩٦.

التفسير الإشاري للحروف المقطعة:

لم يختلف تفسير الحروف المقطعة عن تفسير حروف البسملة كثيرًا في الطريقة والمنهج.

فقد نقل السلمي عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ألم ﴾ من أول سورة البقرة أقوالًا منها:

قيل: إن الألف ألف الوحدانية واللام لام اللطف والميم ميم الملك.

وقيل: ﴿الم﴾ معنى الألف أي: أفرد سرك لي، واللام لين جوارحك لعبادتي، والميم أتم معي بحور شوقك.

وقال سهل بن عبد الله: الألف هو الله، واللام جبريل، والميم محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقيل الألف: ألف الوحدانية، واللام لام الإلهية، والميم ميم المهيمنية[1].

وينقل عند تفسير قوله تعالى ﴿ الم ﴾ من أول سورة آل عمران:

قيل: الألِفُ من الأحدية، واللام من اللُّطفِ والميم من الملك.

وقيل: الواحدُ اللطيفُ، الملكُ هو الله الذى لا إله إلا هو.

قال جعفر: الحروف المقطعةُ في القرآن إشارات إلى الوحدانية والفردانية والديمومية، وقيام الحقِّ بنفسه بالاستغناءِ عما سِوَاهُ[2].

(١) حقائق التفسير ١/٤٦، ٤٧.

(٢) حقائق التفسير ١/٨٦.

وهكذا يسير الأمر في معظم الحروف المقطعة في أوائل السور، فهي رموز إلى كلمات ومعان تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، حتى نقل عن الواحد منهم أكثر من معنى في الحرف نفسه من السورة نفسها أو غيرها، مما جعلها كثيرة جدًا لا تنحصر بعد، ولا تنضبط بحد، فإبعادها عن ساحة التفسير القرآني أولى وأسلم. والله أعلم.

نماذج النوع الثاني: إشارات خارجة عن ميزان الشرع معارضة لأحكامه

النموذج الأول: قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾[1].

وقال أبو منصور: ما شرع الحق إليه طريقًا إلا وأوائله التلف، قال الله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾، فما دام يصحبك تمييز وعقل فأنت في عين الجهل حتى يضل عقلك ويذهب خاطرك ويفقد نسبك إذ ذاك وعسى ولعل[2].

فالمتأمل في هذه المعاني الإشارية يرى أن السلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ جمع بعض الإشارات على الآية، بعضها يصلح من الناحية الإشارية، وبعضها لا يصلح ولا يصح، كإشارة أبي منصور التي لا تستقيم على ميزان الشرع ولا اللغة ولا العقل، بل هي غير مفهومة لا لفظًا ولا معنى، ولا يمكن التوفيق بينها وبين الظاهر المراد.

النموذج الثاني: قوله تعالى: ﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ

(١) سورة البقرة: جزء من الآية ٥٤.

(٢) حقائق التفسير ٥٩/١، ٦٠.

خَيْرٌ ﴾[1].

التفسير الظاهر: هذا من قول موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لما أنعم الله على بني إسرائيل بإنزال المن والسلوى طعامًا طيبًا من السماء نافعًا هنيئًا سهلًا، ملوه وضجروا منه وسألوا موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ استبداله بالأطعمة الدَنِيَّة من البقول ونحوها، فقال لهم الله تقريعًا لهم وتوبيخًا[2].

التفسير الإشاري: قال السلمي: قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ معناه: أتعارضون حسن اختياري لكم في الأزل بمخالفة الدعاء والسؤال ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾[3]. فهذا كلام عجيب مخالف للشرع؛ لأن اختيار الله سبحانه وتعالى وتقديره وقضائه كل ذلك لا يتعارض مع دعاء العبد وسؤاله كما هو مقرر في الكتاب والسنة، فكيف يكون دعاء العبد وسؤاله من الله مخالفة؟!!

النموذج الثالث: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[4].

التفسير الظاهر: قال الطبري: إن الله لا يغفر الشرك به، ويغفر ما دون ذلك الشرك لمن يشاء من أهل الذنوب والآثام.

ثم قال: وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله إن

(١) سورة البقرة: جزء من الآية ٦١.

(٢) تفسير ابن كثير ٢٨١/١.

(٣) حقائق التفسير ٦١/١، والآية من سورة ق.

(٤) سورة النساء: من الآية ٤٨.

شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرته شركًا بالله[1]. وعلى هذا المعنى تدور كل التفاسير الظاهرة.

التفسير الإشاري: قال السلمي: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ قال: أن يطالع سره شيئًا سوى الله عَزَّوَجَلَّ، وقيل: إن رؤية العمل ورؤية النفس وطلب الثواب على العمل وطلب المدح عليه، كلها من أنواع الشرك التي أخبر الله تعالى أنه لا يغفره، قال رسول الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- حاكيًا عن ربه عَزَّوَجَلَّ: «من عَمِلَ لي عَمَلاً فَأَشْرَكَ فيه غيري فَأَنَا منه برئ وهو للذي أَشْرَكَ»[2].

وقال محمد بن على رَحِمَهُٱللَّهُ: هذا الذى أخبر الله عَزَّوَجَلَّ أنه لا يغفره، وهو أن يتواضع العبد لغيره في طلب الدنيا وهو المالك له دون الغير[3].

فالمتأمل في كل ما ذكره السلمي يجد أنه ليس من الشرك الأكبر الذي لا يغفر، بل هو من الشرك الأصغر وهو الرياء في العمل الذي لا يخرج العبد من الإيمان والملة مع إثم فاعله وذمه.

ولذا قال النووي في شرح الحديث: والمراد أن عمل المرائي باطل لا ثواب فيه ويأثم به[4].

---

(١) تفسير الطبري ١٢٢/٧.

(٢) مسند أحمد ٣٠١/٢، سنن ابن ماجه١٤٠٥/٢، كِتَاب الزُّهْدِ، بَاب الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ، رقم ٤٢٠٢، من حديث أبي هريرة، ورواته ثقات. ينظر: الترغيب والترهيب٣٥/١.

(٣) حقائق التفسير ١٤٩/١.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ١١٦/١٨.

وعليه فالإشارة مخالفة لأحكام الشرع الظاهرة، وبذلك فقدت شرط من أهم شروط صحتها.

النموذج الرابع: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُمْ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾[1].

التفسير الظاهر: أي ما كان جواب قوم لوط لما أنكر عليهم عملهم من إتيان الرجال شهوة من دون النساء، ووبخهم عليه بالاستفهام إلى أن قالوا «أخرجوهم» أي: لوطًا وأتباعه من قريتكم إنهم أناس يتطهرون، أي: من إتيان الأدبار، وذلك على سبيل الاستهزاء والسخرية بهم والافتخار بما هم فيه من القذارة. قاله أبو السعود[2].

التفسير الإشاري: قال السلمي: قوله تعالى: ﴿أَخْرِجُوهُمْ مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾ قال القرشي: عيروهم بغسل الجنابة والاستنجاء، قال بعضهم: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ أي: يخالفون ما أنتم عليه من أديانكم ومللكم[3].

قلت: والناظر في هذا التفسير العجيب يراه لا يمت للآية بصلة لا من حيث اللغة ولا الشرع ولا العقل ولا العبارة ولا الإشارة كما هو ظاهر جلي، فمثل هذا تحريف يرد على قائله وليس من الإشارات الإلهية في شيء.

النموذج الخامس: قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي

(١) سورة الأعراف: الآية ٨٢.

(٢) تفسير أبي السعود ٣/٢٤٦.

(٣) حقائق التفسير ١/٢٣٢ - ٢٣٣.

رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾[1].

التفسير الظاهر: هذا من كلام شعيب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مخاطبًا قومه بعد أن دعاهم إلى الله وأمرهم ونهاهم وحذرهم وأنذرهم دعاهم إلى الاستغفار من سالف ذنوبهم والتوبة منها ومما يستقبلونه من أعمال سيئة، ثم قال: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ أَيْ: لِمَنْ تَابَ وأناب[2].

قال أبو السعود: وهذا تعليل للأمر بالاستغفار والتوبة وحث عليهما[3].

التفسير الإشاري: قال السلمي: قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴾ قال محمد بن الفضل: من لم يكن ميراث استغفاره تصحيح توبته، كان كاذبًا في استغفاره، ومن لم يكن ميراث توبته تصحيح محبته، كان كاذبًا في توبته.

قال الشبلي: ما من حرف من الحروف إلا وهو يسبح الله تعالى بلسان، ويذكره بلغة لكل لسان منها حروف، ولكل حرف لسان، وهو سر الله تعالى في خلقه الذى تقع زوائد الفهوم وزيادات الأذكار، وقال حارث المحاسبي: إن الله تعالى لمَّا خلق الأحرف، دعاها إلى الطاعة، فأجابت على حسبما جلاها الخطاب، وألبسها، وكانت الحروف كلها على صورة الألف. إلا أن الألف بقيت على صورتها وجليتها التي ما ابتدئت»[4].

---

(١) سورة هود: الآية ٩٠.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/٢٣٠.

(٣) تفسير أبو السعود ٤/٢٣٥.

(٤) حقائق التفسير ١/٣٢٥.

وهذا كلام لا دليل عليه، ولا علاقة له بالآية كما هو ظاهر.

وبعد .. فهذه النماذج كافية في بيان الفرق بين الإشارات الصحيحة التي تنطبق عليها ضوابط التفسير الإشاري وما تحمله من معان نافعة مكملة لظاهر الآية كما سبق، وبين الإشارات المرفوضة الخاطئة التي لا صلة لها بظاهر الآية ولا بأحكام الشرع مما يجب تنزيه التفسير عنها، وعذر صاحبها إن كان صحيح الحال مجتهدًا مخطئًا، وتعزيره إن كان فاسد الحال متعمدا لتفسير الآيات بالرأي الفاسد المحمول على الهوى فهو من أهل البدع والأهواء الذين لا يظهر لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من قال في الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ»[1] معنى إلا فيهم أعاذنا الله منهم وجعلنا من أهل الفهم عنه في كتابه الذين قال فيهم: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ ٱلأَلْبَابِ﴾[2].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) سنن الترمذي ١٩٩/٥، كِتَاب تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَاب ما جاء في الذي يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ، رقم ٢٩٥٠، وقال: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٦٩.

خاتمة البحث

وتشتمل على أهم النتائج، وثبت المراجع

أولاً: أهم نتائج البحث:

١- تأويل آيات القرآن الكريم على خلاف ظاهرها لإشارات خفية تنكشف لأرباب السلوك ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة هو التعريف الاصطلاحي للتفسير الإشاري الصوفي المقبول كما قرر علماء هذا الشأن.

٢- يندرج التفسير الإشاري تحت نوع التفسير بالرأي، ويتميز من حيث كونه معانيَ قدسيةً، ومعارفَ ربانيةً تَنهلُّ من سُحُب الغيب على قلوب العارفين.

٣- جماهير أهل العلم على تلقِّي التفسيرِ الإشاريِّ بالقبول الحسن بشروطٍ وضوابطَ معتبرةٍ وضعوها لذلك، وتشهد لاعتباره الشواهد الشرعية، والقواعد اللغوية والأصولية المقررة في فهم النصوص.

٤- كل تفسير يُسقط ظواهرَ النصوص ويُلغيها، ويعتمد على فلسفاتٍ نظرية صوفيةٍ وغيرها، أو يجعل من الرمز وسيلةً للتعبير عن معاني مخالفة لظاهر القرآن، هو تفسير باطنيٌّ مردود ليس من التفسير الإشاري الصوفي في شيء.

٥- وُضعت اللبنات الأولى في صرح التفسير الإشاري في فترة مبكرة من تاريخ الإسلام، ترجع إلى عصر النبوة، حيث كان ذلك اللون معروفا

عند كبار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كسيدنا عمر وابن عباس وغيرهما.

٦- حظِي التفسير الإشاري بعناية سلف الأمة، فاهتم به المفسرون منذ أوائل عصر التدوين في علم التفسير، حتى سطعت شمسه وبزغ نجمه، فظهرت تفاسير إشارية خالصة كتفسير الأئمة: سهل بن عبد الله التستري، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي القاسم القشيري وغيرهم.

٧- احتفى كثير من مفسري التفسير الظاهر أيضا بالتفسير الإشاري الصوفي فأوردوا كثيرا من الإشارات الصوفية في تفاسيرهم بعد ذكر التفسير الظاهر مستحسنين ما فيها من معان رائقة تعين على استنباط ما في الآيات من المعاني التي لا تنتهي، بل تتجدد ولا تتبدد، وذلك ظاهر في تفاسير الأئمة: الماوردي(ت: ٤٥٠هـ)، ونجم الدين النسفي(ت: ٥٣٧هـ)،والرازي(ت: ٦٠٦هـ)، والقرطبي(ت: ٦٧١هـ)، البيضاوي(ت: ٦٨٥هـ) والنيسابوري(ت: ٨٥٠هـ) والألوسي(ت: ١٢٧٠هـ) وغيرهم.

٨- دلت الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأثار الصحيحة على مشروعية التفسير الإشاري دلالة قاطعة، لا تدع مجالا لمُنْكِر أو ممترٍ في مشروعيته.

٩- اشترط العلماء لقبول التفسير الإشاري شروطًا أربعة، أولها: تقرير المعنى الظاهر وتقديمه على الإشارة، ثانيها: كون المعنى الإشاري صحيحًا في نفسه مؤيَّدًا بالشواهد الشرعية والدلالات اللغوية، ثالثها: وجود علاقة ومناسبة بين المعنى الإشاري والمعنى الظاهر تقتضي عدم التضاد والمناقضة، ورابعها: أن يكون المعنى الإشاري من باب التنبيه

والاعتبار من ذكر الظواهر، لا من باب التفسير المراد من الآية.

١٠- على النقيض من التفسير الإشاري يأتي التفسيرُ الباطني وهو: صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة، من غير اعتصام فيها بنقل عن صاحب الشرع أو دلالات اللغة.

١١- يخالف التفسيرُ الإشاريُّ الصوفي تفسيرَ الباطنية من وجوه شتى، وحاصل الفرق بين النوعين من التفسير يرجع في الأصل إلى الفرق بين الطائفتين من حيث الباعث، والوسيلة، والغاية، كما أن التفسير الإشاري قائم في أساسه على الخوطر والإلهامات الإيمانية المؤيَّدة بروح الشرع، الموافقة لظاهر المعنى، بخلاف تفسير الباطنية الذي مصدره الهوى، وغايته إبطال معاني القرآن بإسقاط ظواهر الآيات، وحمل النصوص على معانٍ تتجافى مع القرآن والدين، ولا تمت إليهما بسبب ولا نسب.

١٢- عني أئمة الإسلام من العلماء والمفسرين في بيان الفرق بين التفسير الإشاري الصوفي، والتفسير الباطني وترادفت أقوالهم في هذا على أنهما ضدان على طرفي نقيض لا يجتمعان، ولا يلتقيان وقد تم تفصيل ذلك في البحث.

١٣- اتفقت كلمة علماء الأمة على أن إسقاط ظواهر الآيات خروج عن الملة، إذ القصد منه نفي الشريعة بالكلية، بل إسقاط الدين كله، وقد اختلفت عباراتهم في ذلك بين: الكفر والإلحاد، والزندقة والتحريف والقرمطة.

١٤- كان الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أبرز المؤيدين للتفسير الإشاري الصوفي بشروطه وضوابطه، حيث تناوله في مجموع الفتاوى بالتأصيل، والتوضيح، والتقسيم، والتمثيل، والضبط، وعلى خطاه سار تلميذه ابن القيم وجعل التفسير الإشاري بين أقسام التفسير الثلاثة المعتبرة وهي: التفسير على اللفظ، والتفسير على المعنى، والتفسير على الإشارة.

١٥- اختلَّ ميزان النظر في يد بعض منكري التفسير الإشاري حيث ربطوه بالتصوف ورفضوهما جملة واحدة من غير إنصاف ولا موضوعية، وقد شاب تلك النظرةَ كثيرٌ من سوء الظن، والعجلةِ في إصدار الأحكام جملة دون تروٍّ أو بحث، فلا عبرة لرفضهم؛ لمخالفتهم الرأي المعتمد الذي قرره جمهور علماء الأمة.

١٦- ما استدل به المنكرون للتفسير الإشاري بما اتهم به الإمام أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير-كأنموذج للتفسير الإشاري الصوفي- من تعمد إهمال تفسير ظواهر الآيات يحمل كثيرًا من المغالاة والظلم، ويخالف واقعَ تفسير السلمي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- الذي جمع فيه بين التفسير الظاهر والتفسير الإشاري، وحوى بين دفتيه نماذج وفيرة لجميع أنواع التفسير بالمأثور، كما أنه اشتمل على التفسير بالرأي المقبول إلى جانب التفسير الإشاري، وهي أدلة واضحة تقف في وجوه المنكرين، وتردُّ على المعترضين، ومردُّ هذا الحكم على السلمي نابعٌ من تداول تلك التهمة دون تثبُّت أو نظر..

١٧- اعتمد المنكرون للتفسير الإشاري الصوفي أيضا على كلام للإمام

النسفي، وسعد الدين التفتازاني، في ردهما لتفسير الباطنية فحملوه عمدا على التفسير الإشاري الصوفي، مما أدى إلى التدليس عليهما، والحقُّ أنهما من أكابر الصوفية المؤيدين للتفسير الإشاري الصوفي بضوابطه.

١٨- سلك بعض العلماء من التفسير الإشاري الصوفي مسلك التحفظ والاحتياط فلم يردوه لذاته، وإنما لما قد يترتب على المعاني الإشارية أحيانا من اختلاط واختلاف، ورأوا أن في التفسير الظاهر غنية وكفاية، وهي وجهة نظر تقدر لأصحابها؛ إذ لا حَجْر على رأي، ولا إبطال لفكر، ما دام داخل إطار قواعد الاختلاف العلمي السائغ.

١٩- من خلال النماذج التي وردت للتفسير الإشاري في البحث يتبين أن تلك المعاني الإشارية منها ما هو صحيح المعنى مقبول؛ لانضباطه بالشروط التي وضعها العلماء ومنها ما هو معان إشارية مرفوضة، حيث تنوعت تلك المعاني بين إشارات رمزية لحروف الآيات لا ضابط لها، وبين إشارات خارجة عن ميزان الشرع معارضة لأحكامه، ولا تعد تفسيرًا بحال، بل يجب أن تُنزَّه كلمات الله عن تلك المعاني التي لا تدل عليها، كما تُنقى كتب التفسير منها حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

٢٠- وأرى بَعَد تلك الرحلة بين أقوال أهل العلم أن التفسير الإشاري مشروع كما دلت عليه النصوص، لكن بالشروط والضوابط التي وضعها العلماء والتي تفرق بينه وبين غيره من التفاسير النظرية الفلسفية،

وتأويلات الباطنية، وشطحات الصوفية وسائر التأويلات الفاسدة المخالفة للكتاب والسنة؛ حماية للدين والعقيدة، وتنزيهًا لكتاب الله سبحانه وتعالى عن تحميل نصوصه ما لا تحتمل، أو تفسيرها على غير ما هو صحيح بتأويلات بعيدة باطلة ينبو عنها ظاهر اللفظ، ولا تحتمله اللغة ولا يقره شرع ولا عقل، ثم لا يكفي أن يقر المفسر بظواهر الآيات إجمالًا خارج التفسير أو في مقدمته ثم يجرد تفسير الآيات للإشارات مما يكون سببًا في اللبس والإيهام، بل عليه أن يذكر الظاهر أولا في كل آية يتعرض لها، ثم يعقبه بالمعنى الإشاري، وإلا كان من الأولى ألا يسمى تفسيرًا، أو أن تجمع تلك المعاني تحت موضوعاتها في غير التفسير ثم يقال: ويشير إلى ذلك قوله تعالى كذا... فيتقرر المعنى ويزول اللبس والإيهام.

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

ثانيا: ثبت المراجع

القرآن الكريم

١- الاتجاه الصوفي عند أئمة تفسير القرآن الكريم، أ. د. جودة محمد أبو اليزيد المهدي، ظ. الدار الجودية للنشر والتوزيع، ط. الأولى، ٢٠٠٧م.

٢- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للعلامة مرتضى الزبيدي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٣- الإتقان في علوم القرآن، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤- إحياء علوم الدين، للإمام أبي حامد الغزالي، ط. كتاب الشعب.

٥- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

٦- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي، ط. دار العلم للملايين، بيروت، الثامنة، ١٩٨٩م.

٧- البداية والنهاية في التاريخ، للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ط. دار الفكر العربي.

٨- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٩- تاج العروس من جواهر القاموس، حمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق/ مجموعة من المحققين، ط. دار الهداية.

١٠- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١١- التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، ط. دار الفكر، د. ت.

١٢- تذكرة الحفاظ، للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للحافظ المنذري، تحقيق/ د. مصطفى عمارة، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٤- التصور والتصديق بأخبار الشيخ سيدي محمد بن الصديق، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن الصديق، ط. مكتبة الخانجي، ١٣٦٦هـ.
١٥- التعريفات، للشريف أبي الحسن الجرجاني، ط. مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
١٦- تفسير ابن القيم (التفسير القيم) للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم، جمع محمد أويس الندوي، تحقيق/ محمد حامد الفقي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧- تفسير ابن عاشور(التحرير والتنوير) ط. الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
١٨- تفسير ابن عجيبة (البحر المديد في تفسير القرآن المجيد) للإمام ابن عجيبة، تحقيق/ أحمد عبد الله القرشي، ط. د/حسن عباس زكي، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
١٩- تفسير ابن كثير(تفسير القرآن العظيم)، ط. مكتبة مصر.
٢٠- تفسير أبي السعود(إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي، ط. المطبعة المصرية، الأولى، ١٣٤٧هـ-١٩٢٨م.
٢١- تفسير أبي حيان (لبحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثالثة، ٢٠١٠م.
٢٢- تفسير الألوسي (روح المعاني) لشهاب الدين السيد محمود الألوسي، تحقيق/ علي عبد الباري عطية، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ.
٢٣- تفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، تحقيق/ عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ.
٤٢- تفسير التأويلات النجمية (التأويلات النجمية في التفسير الإشاري الصوفي)،

للشيخ الإمام أحمد بن عمر بن محمد نجم الدين الكبرى، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٥- تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٦- تفسير السلمي (حقائق التفسير، تفسير القرآن العزيز) للإمام أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي، تحقيق/ سيد عمران، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٧- تفسير السيوطي (الدر المنثور في التفسير بالمأثور) للإمام جلال الدين السيوطي، ط. مطبعة الأنوار المحمدية، د.ت.

٢٨- تفسير الشوكاني (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير) لمحمد بن علي الشوكاني، ط. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الأولى، ١٤١٤ هـ.

٢٩- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ط. دار السلام، القاهرة، الأولى،١٤٢٥-٢٠٠٥م.

٣٠- تفسير القرآن العظيم، لأبي محمد سهل بن عبد الله التستري، ط. دار الكتب العربية الكبرى، مصطفى البابي الحلبي وأخويه بكري وعيسى، بمصر.

٣١- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق/ د. محمد إبراهيم الحفناوي، د. محمود حامد عثمان، ط. دار الحديث، القاهرة، الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٣٢- تفسير القشيري (لطائف الإشارات) لأبي القاسم عبد الكريم القشيري، تحقيق/ د. إبراهيم بسيوني ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. سنة ١٩٧١م.

٣٣- تفسير الماوردي، النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق/ خضر محمد نصر، ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٤- تفسير حموش(التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون) الأستاذ

الدكتور مأمون حموش، والمدقق اللغوي: أحمد راتب حموش، ط. الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٥- تفسير سعيد حوى (الأساس في التفسير) لسعيد حوى، ط. دار السلام، القاهرة، السادسة، ١٤٢٤هـ.

٣٦- تفسير عرائس البيان في حقائق القرآن، لصدر الدين روزبهان بن أبي نصر البقلي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨.

٣٧- التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، د: فضل حسن عباس

٣٨- التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، ط. دار الكتب الحديثة، الثانية، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٣٩- تهذيب التهذيب، للإمام شهاب الدين بن حجر العسقلاني، ط. دار الباز.

٤٠- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، ط. دار الفكر، بيروت.

٤١- جمع الجوامع (المعروف بالجامع الكبير) للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، ط. مجمع البحوث الإسلامية، الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٢- الجني الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن أم قاسم المرادي المصري، تحقيق/ د فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٤٣- الرسالة اللدنية، للإمام أبي حامد الغزالي، ضمن مجموعة رسائل له، ط. دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤٤- سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله بن ماجه، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار الريان للتراث، القاهرة.

٤٥- سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق/ شعيب

الأرنؤوط وآخرين، ط. دار الرسالة العالمية، بيروت، لبنان، الأولى.
٤٦- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ط. مؤسسة الرسالة، الحادية عشرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٤٧- شبكة الألوكة، المجلس العلمي.
٤٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، تحقيق/ لجنة إحياء التراث العربي بدار الآفاق، ط. دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٤٩- شرح النووي على صحيح مسلم، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، تحقيق/ عصام الضبابطي وآخرين، ط. دار الحديث، القاهرة، الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٥٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق/ عبد الغني الدقر، ط. الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا
٥١- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٥٢- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق/ د. مصطفى ديب البغا ط. دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الثالثة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧ م.
٥٣- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٤- طبقات الشافعية، الإمام جمال الدين الإسنوي، تحقيق/عبد الله الجبوري، ط. دار العلوم، السعودية، الأولى، ١٤٠١هـ.
٥٥- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق/ د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الثانية، ١٤١٣هـ
٥٦- الطبقات الكبرى، للإمام عبد الوهاب الشعراني، ط. دار الفكر العربي، مصر.

٥٧- طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، تحقيق/ علي محمد عمر، ط. مكتبة وهبة، الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٥٨- فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والعقائد، للإمام المحدث الحافظ أبي عمرو المشهور بابن الصلاح، ط. مكتبة ابن تيمية القاهرة.
٥٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية.
٦٠- فضائح الباطنية، للإمام أبي حامد الغزالي، ط. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
٦١- الفهرسة (سيرة ذاتية) للإمام أبي العباس أحمد بن عجيبة، تحقيق/د. عبد الحميد صالح حمدان، ط. دار الغد العربي، مصر، الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٦٢- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، للإمام أبي حامد الغزالي، ضمن مجموعة رسائل له، ط. دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٦٣- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للإمام المناوي، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٦٤- قواعد التصوف، للشيخ أبي العباس أحمد بن زروق، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٦٥- قوت القلوب في معاملة المحبوب، لأبي طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي، ط. مصطفي البابي الحلبي، مصر، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.
٦٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، ط. مكتبة المثنى - بغداد.
٦٧- لسان العرب، لابن منظور، ط. دار المعارف، القاهرة.
٦٨- لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه الشاذلي أبي الحسن، للشيخ العارف تاج الدين أحمد بن محمد بن عطاء الله السكندري، تحقيق/ هاني محمد حامد محمد، ط. مكتبة الفجر الجديد، ٢٠١٢م.
٦٩- المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم دراسة مقارنة، د/ محمد حسين علي الصغير،

ط. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧٠- مجمع الزوائد ومنع الفوائد، للإمام علي بن أبي بكر الهيثمي، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.

٧١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، للإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين.

٧٢- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق/ محمود خاطر، ط. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٧٣- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم، ط. دار التراث العربي، القاهرة، الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧٤- مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، ط. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الخامسة، ٢٠٠١ م.

٧٥- المستصفى، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق/ محمد عبد السلام عبد الشافي ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٦- مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الخامسة، ١٤٠٥-١٩٨٥م.

٧٧- مصابيح السنة، للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوي، ط. مطبعة حجازي، ١٣٧٤هـ.

٧٨- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، ط. مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٩- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٨٠- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق/ عبد السلام

محمد هارون، ط. دار الجيل، بيروت، لبنان، الثانية،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨١- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للحافظ العراقي، ط. كتاب الشعب على هامش الإحياء.
٨٢- مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، ط. عيسى البابي الحلبي، الثالثة، ١٣٧٢هـ.
٨٣- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق/محمد عبد الرزاق حمزة، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٤- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، ط. دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.
٨٥- الموضوعات، للإمام جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، ط. محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الأولى، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
٨٦- النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، تحقيق/ فهيم محمد شلتوت، ط. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
٨٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، ط. دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.
٨٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق/ إحسان عباس، ط. دار صادر، بيروت.

List of references

-The Holy Quran

1-Al-Etigah Al-Sufi End Aimamt Tafsir Al-Qur'an Al-Karem, Dr. Gawdat Muhammad Abu al-Yazid al-Mahdi, d. Al-Joudia House for Publishing and Distribution, i. The first, 2007.

2-Ithaf Al-Sada Al-Motaqien Bisharh Ehyaa 'Uloum Al-Dein, by Mortada Al-Zubaidi, p. Dar Ehyaa Al-Turath Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1414 AH - 1994 AD.

3-Al-Etqan Fi 'Uloum Al-Qur'an, by Imam Al-Hafiz Jalal Al-Din Al-Suyuti, Edited by / Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, p. Modern Library, Sidon, Beirut, 1407 AH-1987AD.

4-Ehyaa 'Uloum Al-Dein, by Imam Abi Hamid Al-Ghazali, p. People's Book.

5-Al-Usoul Fi Al-Nahw, by Abu Bakr bin Al-Siraj, Editing by Abdul-Hussein Al-Fatli, p. Al-Resala Foundation, Lebanon, Beirut.

6-Al-A'lam, Khair Al-Din Bin Mahmoud Bin Muhammad Bin Ali Bin Faris Al-Zarkali, P.Dar Al-Elm for Millions, Beirut, Eighth, 1989AD.

7-Al-Bedaya Wa Al-Nehay Fi Al-Tareikh, by Imam Al-Hafiz Imad Al-Din Abi Al-Fida Ismail bin Omar bin Kathir Al-Qurashi Al-Dimashqi, p. Arab Thought House.

8-Al-Burhan Fi 'Uloum Al-Qur'an, by Imam Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah Al-Zarkashi, Edited by / Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, p. Dar Al-Jeel, Beirut, 1408 A.H.-1988 A.D.

9-Taj Al-Arous Min Jawahir Al-Qamous, Hamad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Al-Hussaini, nicknamed Murtada Al-Zubaidi, Editing / group of investigators, P. Dar Al-Hedaya.

10-Tariekh Baghdad, by Al-Hafiz Abi Bakr Ahmed bin Ali Al-Khatib Al-Baghdadi, p. Library science, Beirut.

11-Al-Tibyaan Fi Aqsam Al-Quran, by Ibn Qayyim Al-Jawziyah, P. Dar Al-Fikr, Dr. NS.

12-Tathkirat Al-Hefaz, by Imam al-Hafiz Shams al-Din al-Dhahabi, p. Dar Ehyaa Al-Turath Al-Arabi, Beirut.

13-Al-Targheb Wa Al-Tarheb Min Al-Hadith Al-Sharief, by Al-Hafiz

Al-Mundhiri, Edited by / Dr. Mustafa Emara, P. Dar Al-Hadith, Cairo, 1407 A.H.-1987 A.D.

14-Al-Tasawr Wa Al-Tasdeq Biakhbar Sheikh Sidi Muhammad bin Al-Siddiq, by Imam Shihab Al-Din Ahmed bin Muhammad bin Al-Siddiq, P. Al-Khanji Library, 1366 AH.

15-Al-Ta'rifat, by Sharif Abi Al-Hasan Al-Jurjani, i. Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Press, Cairo, 1357AH-1938AD.

16-Tafsir Ibn al-Qayyim (Al-Tafsir Al-Qayyim) by Imam Shams al-Din Muhammad ibn Abi Bakr, known as Ibn al-Qayyim, compiled by Muhammad Uwais al-Nadawi, Editing by Muhammad Hamid al-Fiqi, p. Library science, Beirut.

17-Tafsir Ibn Ashour : (Al-Tahrir Wa Al-tanwir) P. Tunisian publishing house, Tunisia, 1984 AD.

18-Tafsir Ibn Ajiba (Al-Bahr Al-Maded Fi Tafsir Al-Qur'an Al-Maged) by Imam Ibn Ajiba, Editing by Ahmed Abdullah Al-Qurashi, p. Dr. Hassan Abbas Zaki, Cairo, 1419 AH-1999 AD.

19-Tafsir Ibn Kathir (Tafsir Al-Qur'an Al-Azem), p. Egypt Library.

20-Tafsir Abi Al-Saud (Ershad Al-Akl Al-Salem Ela Mazaya Al-Qur'an Al-Karem) by Judge Abu Al-Saud Muhammad bin Muhammad Al-Emadi, P. The Egyptian Press, the first, 1347 AH-1928 AD.

21-Tafsir Abu Hayyan (Bahr Al-Moheet) by Abu Hayyan al-Andalusi, Editing by Adel Ahmed Abdel Mawgod and others, P. Scientific Book House, Beirut, Lebanon, third, 2010.

22-Tafsir Al-Alusi (Roh Al-Ma'ani) by Shihab Al-Din Al-Sayyid Mahmoud Al-Alusi, Edited by/ Ali Abdel-Bari Attia, p. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, First, 1415 AH.

23-Tafsir al-Basit, by Abu al-Hasan Ali bin Ahmed bin Muhammad bin Ali al-Wahidi, Editing/Deanship of Scientific Research, Imam Muhammad bin Saud University, P. The first, 1430 AH.

24-Tafsir Al-Taawelat Al-Nagmia(Al-Taawelat Al-Nagmia Fi Al-Tafsir Al-Ashari Al-Sufi), by Sheikh Imam Ahmad bin Omar bin Muhammad Najm al-Din al-Kubra, Dar Al-Kutub Al-Ilmyya, Beirut, Lebanon, First, 2009.

25-Tafsir Al-Zamakhshari (Al-Kashf 'An Haqa'iq Al-Tanzel Wa 'Youn Al-Aqawel Fi Wogoh Al-Taawel) by Abu Al-Qasim Jarallah Mahmoud Al-Zamakhshari, P. Dar thought for printing, publishing and distribution.

26-Tafsir Al-Sulami (Haqa'iq Al-Tafsir, Tafsir Al-Qur'an Al-Azez) by Imam Abi Abd al-Rahman Muhammad ibn al-Husayn ibn Musa al-Azdi al-Sulami, Editing by Sayed Imran, p. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, the first, 1421AH - 2001AD.

27-Tafsir al-Suyuti (Al-Dur Al-Manthur Fi Al-Tafsir BilMaathur) by Imam Jalal al-Din al-Suyuti, P. Al-Anwar Muhammadiyah Press, d.

28-Tafsir al-Shawkani (Fath al-Qadir Al-Jami' Bayn Fani Al-Rewaya Wa Al-Deraya Min Elm Al-Tafsir) by Muhammad bin Ali al-Shawkani, P. Dar Ibn Katheer, Dar Al-Kalam Al-Tayyib, Damascus, Beirut, First, 1414 AH.

29-Tafsir al-Tabari (Jami' al-Bayan 'An Taawel Ay Al-Qur'an) P. Dar al-Salaam, Cairo, the first, 1425-2005 AD.

30-Tafsir Al-Qur'an Al-Azem, by Abu Muhammad Sahel bin Abdullah al-Tistari, P. The Great Arab Book House, Mustafa Al-Babi Al-Halabi and his two brothers Bakri and Issa, in Egypt.

31-Tafsir Al-Qurtubi (Al-Jami' Liahkam Al-Qur'an), Editing / d. Muhammad Ibrahim Al-Hefnawi, d. Mahmoud Hamid Othman, P. Dar Al-Hadith, Cairo, First, 1414 AH - 1994 AD.

32-Tafsir Al-Qushayri (Latif Al-Esharat) by Abu al-Qasim Abd al-Karim al-Qushayri, Editing / d. Ibrahim Bassiouni i. Egyptian General Book Authority, p. Year 1971 AD.

33-Tafsir Al-Mawardi, Al-Nokat Wa Al-'Youn, by Abu al-Hasan Ali bin Habib al-Mawardi al-Basri, Editing by Khidr Muhammad Nasr, P. Ministry of Awqaf and Islamic Affairs in Kuwait, First, 1402 AH - 1982 AD.

34-Tafsir Hammouch (Al-Tafsir Al-Maamoun 'Ala Manhaj Al-Tanzel Wa Sahih Al-Masnoun) Prof. Dr. Mamoun Hammouche, and the proofreader: Ahmed Ratib Hammouche, P. The first, 1428 AH -

2007 AD.
35-Tafsir Saeed Hawwa (Al-Asas Fi Al-Tafsir) by Saeed Hawwa, P. Dar al-Salaam, Cairo, the sixth, 1424 AH.
36-Tafsir 'Araais Al-Bayan Fi Haqa'iq Al-Qur'an, by Sadr Al-Din Rozbhan bin Abi Nasr Al-Baqali, Editing: Ahmed Farid Al-Mazeedi, p. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, the first, 1429 AH-2008.
37-Al-Tafsir Wa Al-Mofasiron Asasyatuh Wa Etigahatuh Wa Manahiguh Fi Al-'Asr Al-Hadith, d: Fadl Hassan Abbas.
38-Al-Tafsir Wa Al-Mofasiron, d. Muhammad Husayn Al-Dhahabi, t. Modern Book House, second, 1396AH-1976AD.
39-Tahtheeb Al-Tahtheeb, by Imam Shihab al-Din Ibn Hajar al-Asqalani, p. Al-Baz House.
40-Al-Jami' Al-Sagheer Fi Ahadith Al-Bashir Al-Nazir, by Al-Hafiz Jalal Al-Din Al-Suyuti, p. Dar Al-Fikr, Beirut.
41-Jam' Al-Jawami' (Known as Al-Jami' Al-Kaber) by Imam Al-Hafiz Jalal Al-Din Al-Suyuti, P. Islamic Research Academy, First, 1418 A.H.-1997 A.D.
42-Al-Jeni Al-Dani Fi Horof Al-Ma'ani, Badr Al-Din Hassan bin Umm Qasim Al-Muradi Al-Masry, Editing by / Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, Muhammad Nadim Fadel, i. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, the first, 1413 AH - 1992 AD.
43-Al-Risala Al-Lldunnia, by Imam Abu Hamid Al-Ghazali, in a collection of his letters, p. Dar Al-Fikr, Beirut, First, 1416 AH - 1996 AD.
44-Sunan Ibn Majah, by Al-Hafiz Abi Abdullah bin Majah, Edited by / Muhammad Fouad Abdel-Baqi, p. Dar Al Rayan Lilturath, Cairo.
45-Sunan Al-Tirmithi, by Imam Abi Issa Muhammad bin Issa Al-Tirmidhi, Edited by Shuaib Al-Arnaout and others, p. Dar Al-Resala Al-'Alamia, Beirut, Lebanon, the first.
46-Siar A'lam Al-Nubalaa, by Imam Shams Al-Din Muhammad bin Ahmed bin Othman Al-Dhahabi, P. Al-Resala Foundation, the eleventh, 1417 AH - 1996 AD.

47-Alukah Network, Scientific Council.
48-Shatharat Al-Thahab Fi Akhbar Min Thahab, by Abi Al-Falah Abdul Hai bin Al-Imad Al-Hanbali, Editing/ Committee for the Revival of Arab Heritage, Dar Al-Afaaq, P. Dar Al-Afaq Al-Gadida, Beirut
49-Sharh Al-Nawawi Ala Sahih Muslim, by Imam Abu Zakaria Yahya bin Sharaf Al-Nawawi Al-Dimashqi, Edited by Issam Al-Dabati and others, p. Dar Al-Hadith, Cairo, First, 1415 AH-1994AD.
50-Sharh Shuthur Al-Thahab Fi Ma'rifat Kalam Al-Arab, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal Al-Din, Editing / Abdul Ghani Al-Daqer, P. United Distribution Company, Syria.
51-Sahih Ibn Hibban, Muhammad Ibn Habban Ibn Ahmad Abu Hatim Al-Tamimi Al-Basti, Edited by Shuaib Al-Arna`ut, p. Al-Resala Foundation, Beirut, the second, 1414 AH - 1993 AD.
52-Sahih Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Jaafi, Editing / Dr. Mustafa Dib Al-Bagha. P. Dar Ibn Kathir, Al Yamamah, Beirut, 3rd, 1407 A.H. - 1987 A.D.
53-Sahih Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Husayn al-Qushayri al-Nisaburi, Editng by Muhammad Fouad Abd al-Baqi, P. Dar Ehyaa Al-Turath Al-Arabi, Beirut.
54-Tabaqat al-Shafi'ia, Imam Jamal Al-Din Al-Asnawi, Editing by Abdullah al-Jubouri, p.Dar Al-Uloom, Saudi Arabia, First, 1401AH.
55-Tabaqat al-Shafi'ia al-Kubra, Taj al-Din Abd al-Wahhab ibn Taqi al-Din al-Subki, Editing / d. Mahmoud Mohamed Al-Tanahi d. Abdel-Fattah Mohamed El-Helou, P. Hajar for printing, publishing and distribution, second, 1413 AH.
56-Al-Tabaqat Al-Kubra, by Imam Abdul-Wahhab Al-Shaarani, p. Dar Al-Fikr Al-Arabi, Egypt.
57-Tabaqat Al-Mofasirin, by al-Hafiz Shams al-Din Muhammad ibn Ali ibn Ahmad al-Dawudi, Editing by/ Ali Muhammad Omar, p. Wahba Library, second, 1415 AH - 1994 AD.

58-Fatawa Ibn Al-Salah Fi Al-Tafsir Wa Al-Hadith Wa Al-Usoul Wa Al-'Aqa'id, by the Hafiz Imam Abu Amr known as Ibn al-Salah, p. Ibn Taymiyyah Library, Cairo.
59-Fath al-Bari Bisharh Sahih al-Bukhari, P. Dar Ehyaa Al-Turath Al-Arabi, Beirut, second.
60-Fadaaih Al-Batenia, by Imam Abi Hamid Al-Ghazali, p. Ministry of Culture and National Guidance, Cairo, 1383 AH-1964 AD.
61-Al-Fahrasa (Sera Thatiya) of Imam Abi Al-Abbas Ahmed bin Ajiba, Editing / d. Abdul Hamid Saleh Hamdan, P. Dar Al-Ghad Al-Arabi, Egypt, the first, 1410 AH-1990 AD.
62-Faysal Al-Tafreqa Bayn Al-Islam Wa Al-Zandaqa, by Imam Abu Hamid Al-Ghazali, in a collection of his letters, p. Dar Al-Fikr, Beirut, First, 1416 AH - 1996 AD.
63-Fayd al-Qadeer, Sharh Al-Jami' Al-Saghir, by Imam al-Manawi, p. Dar Al-Hadith, Cairo, 1431 AH-2010AD.
64-Qawa'id Al-Tasawof, by Sheikh Abi Al-Abbas Ahmed bin Zarrouk, p. Al-Azhar Colleges Library, Egypt, the third, 1409AH-1989AD.
65-Qout Al-Qulub Fi Mo'amalat Al-Mahbob, by Abu Talib Muhammad Bin Ali Bin Attia Al-Harthy Al-Makki, p. Mustafa Al-Babi Al-Halabi, Egypt, 1381 AH-1961 AD.
66-Kashf Al-Zunoun 'An Asami Al-Kutub Wa Al-Funoun, Mustafa bin Abdullah, the writer of Chalabi al-Qustantini, known as Haji Khalifa, P. Al-Muthanna Library – Baghdad.
67-Lisan Al Arab, by Ibn Manzur, p. Dar Al Maaref, Cairo.
68-Lataif Al-Menan Fi Manaqib Al-Sheikh Abi Al-Abbas Al-Mursi Wa Sheikhuh Al-Shazly Abi Al-Hassan, by Sheikh Al-Areef Taj Al-Din Ahmed bin Muhammad bin Ata Allah Al-Iskandari, Editing / Hani Muhammad Hamid Muhammad, p. New Dawn Library, 2012 AD.
69-Al-Mabadi' Al-'Ama Litafsir Al-Qur’an Al-Karem, A Comparative Study, Dr. Muhammad Husayn Ali Al-Saghir, P. University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, First, 1403AH-1983AD.

70-Mogama' Al-Zawa'id Wa Manba' Al-Fawa'id, by Imam Ali bin Abi Bakr Al-Haythami, p. Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut.
71-Magmo' Fatawa Sheikh Al-Islam Ahmed bin Taymiyyah, by Imam Ahmed bin Abdul Halim bin Taymiyyah, compiled and arranged by Abdul Rahman bin Muhammad bin Qasim Al-Asimi Al-Najdi, printed under the supervision of the General Presidency for the Affairs of the Two Holy Mosques.
72-Mukhtar Al-Sahah, Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir Al-Razi, Editing/ Mahmoud Khater, p. Library of Lebanon Publishers, Beirut, 1415 AH - 1995 AD.
73-Madarig Al-Salekin Bayn Manazil Eyak Na'bud Wa Eyak Nasta'en, by Ibn al-Qayyim, p. Dar Al-Turath Al-Arabi, Cairo, First, 1402 AH - 1982 AD.
74-Muthakera Fi Usoul Al-Fiqh, Muhammad Al-Amin bin Muhammad Al-Mukhtar bin Abdul Qadir Al-Jakni Al-Shanqiti, P. Library of Science and Governance, Medina, 5th, 2001 AD.
75-Al-Mustasfa, Muhammad ibn Muhammad al-Ghazali Abu Hamid, Editing by Muhammad Abd al-Salam Abd al-Shafi, p. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, First, 1413 AH.
76-Musnad Ahmad, by Imam Ahmad ibn Hanbal, P. The Islamic Office, Beirut, the fifth, 1405-1985 AD.
77-Masabih Al-Sunnah, by Imam Hussein bin Masoud Al-Fara Al-Baghawi, p. Hijazi Press, 1374 AH.
78-Mo'gam Al-Mo'alefin, Omar bin Reda bin Muhammad Ragheb bin Abdul Ghani, as the case of Al-Dimashqi, i. Al-Muthanna Library, Beirut, Dar Ehyaa Al-Turath Al-Arabi, Beirut.
79-Al-Mo'gam Al-Wajeez, Arabic Language Academy, special edition by the Ministry of Education, 1411 AH-1990 AD.
80-Mo'gam Maqaies Al-Lughah, by Abu Al-Hussein Ahmed bin Faris bin Zakaria, Editing by Abdul Salam Muhammad Haroun, p. Dar Al-Jeel, Beirut, Lebanon, the second, 1420AH - 1999AD.
81-Al-Mughni 'An Haml Al-Asfar Fi Al-Asfar Fi Takhreig Ma Fi Al-Ahyaa Min Akhbar, by Al-Hafiz Al-Iraqi, P. People's book on the

sidelines of revival.
82-Manahel Al-'Erfan Fi 'Uloum Al-Qur’an, by Sheikh Muhammad Abd al-Azim al-Zarqani, p. Issa Al-Babi Al-Halabi, third, 1372AH.
83-Mawarid Al-Zamaan Ela Zawa'id Ibn Hibban, by Abu Al-Hasan Nur Al-Din Ali bin Abi Bakr bin Suleiman Al-Haythami, Editing/ Muhammad Abdul Razzaq Hamza, p. Library science, Beirut.
84-Al-Mwafaqat Fi Usoul Al-Shari'a, by Abu Ishaq al-Shatibi, p. Dar Al-Ma'rifa, Beirut, Lebanon, d.
85-Al-Mawdo'at, by Imam Jamal Al-Din Abdul Rahman bin Ali bin Muhammad Al-Jawzi, Editing by Abdul Rahman Muhammad Othman, p. Muhammad Abdul Mohsen, owner of the Salafi Library in Medina, the first, 1386 AH - 1966 AD.
86-Al-Nugum Al-Zahera Fi Akhbar Muluk Masr Wa Al-Qahira, by Jamal Al-Din Abi Al-Mahasin Yusuf bin Taghri Bardi Al-Atabki, Edited by Fahim Muhammad Shaltout, p. Ministry of Culture and National Guidance, Egyptian General Organization for Authoring, Translation, Printing and Publishing.
87-Hadeyat Al-'Arefin Asmaa Al-Moaalefin Wa Athar Al-Musanefin, Ismail bin Muhammad Amin bin Mir Salim Al-Babani Al-Baghdadi, P. Dar Ehyaa Al-Turath Al-Arabi- Beirut, Lebanon.
88-Wafeyat Al-A'yan Wa Anbaa Abnaa Al-Zaman, Abu Al-Abbas Shams Al-Din Ahmed Bin Muhammad Bin Ibrahim Bin Abi Bakr Bin Khalkan Al-Barmaki Al-Erbi, Editing/ Ihsan Abbas, P. Dar Sader, Beirut.